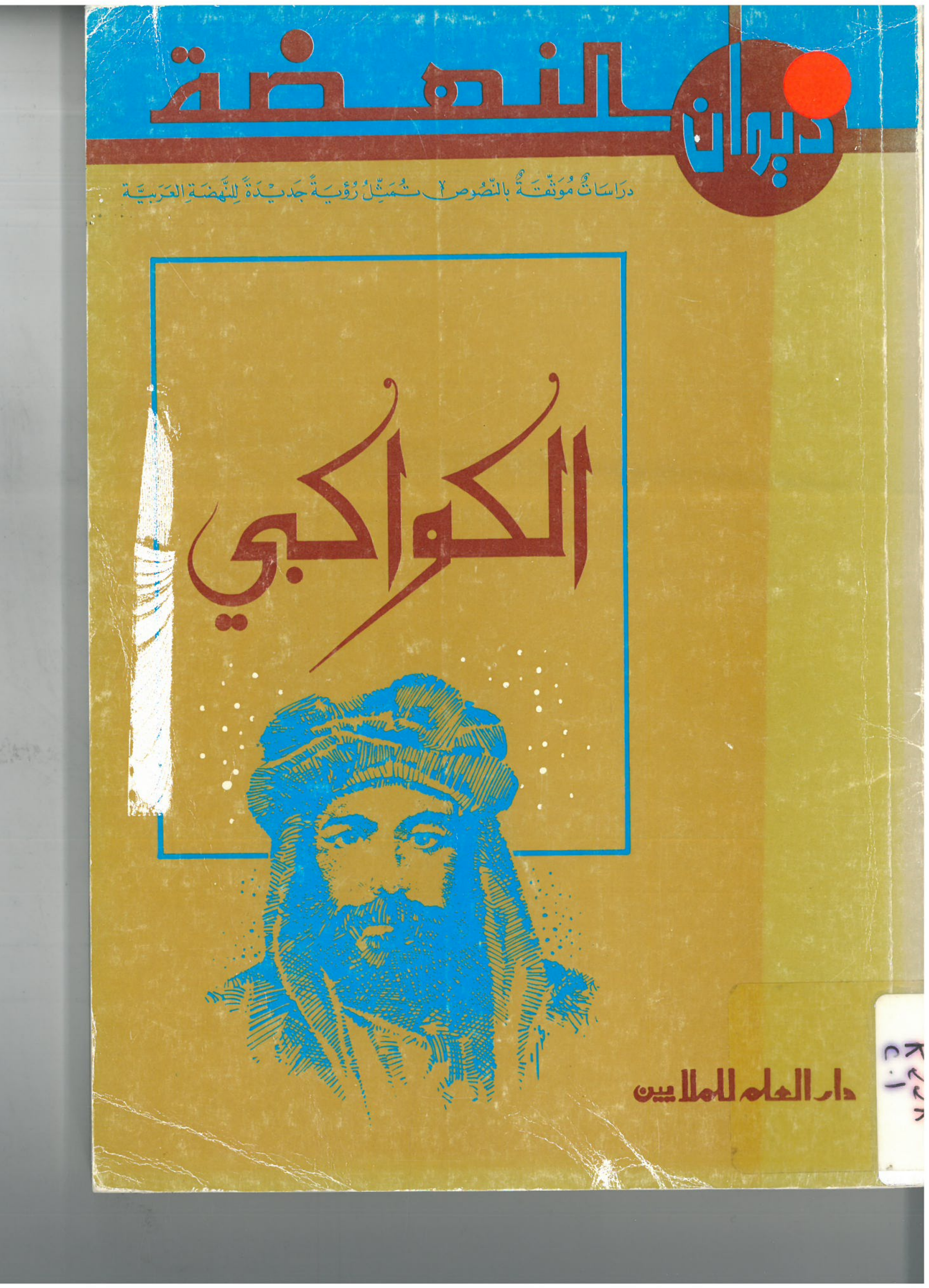

ديوان النهضة
دراسات موثقة بالنصوص، تمثل رؤية جديدة للنهضة العربية
الكواكبي
دار العلم للملايين

ديوان النهضة



اختار النصوص وقدم لها
أدونيس وخالدة سعيد

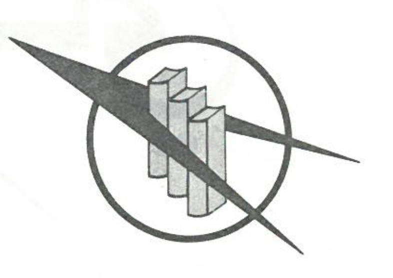
دار العلم للملايين
ص.ب: ١٠٨٥ - بيروت
تلكس: ٢٣١٦٦ - لبنان

دار العلم للملايين

مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر

شارع مار الياس - خلف ثكنة الحلو
ص.ب ١٠٨٥ - تلفون : ٣٠٤٤٤٥ - ٨١٦٦٣٩
برقيا : ملايين - تلكس : ٢٣١٦٦ ملايين

بيروت - لبنان



الطبعة الأولى

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢

إشارة

★ رأينا أن نحتفظ ببعض الهوامش التوضيحية التي وضعها الأستاذ محمد عمارة في طبعة أعمال الكواكبي الكاملة، بتحقيقه وتقديمه المتميزين. نرجو أن يرى في إشارتنا هذه تقديرنا الكبير لعلمه وشخصه.

مقدّمة

- ١ -

ما سبب الانحطاط؟ ما «أفضل الوسائل للنهضة»؟[1]

مِن هذين السؤالين ينطلق الكواكبي، وحولهما يدور تفكيره.

- ٢ -

أمّا الانحطاط فإنه «داءٌ»... أصله «الاستبداد السياسيّ». لكنّ هذا الدّاءَ نوعٌ من «خَللٍ طارئ» يتّصل خصوصاً بأشكال الحياة والسلوك ومناهج التفكير، أي أنّه واقعٌ في الأغصان والفروع لا في الجزع والأساس. إنّ يقين الكواكبي بالأساس ومتانته، يقينٌ مطلقٌ وكامل، فمتانة الأساس هي وحدها التي حفظت «عِزّ هذا الدّين المبين كلّ هذه القرون المتوالية». ومن هنا يثق بإمكان القضاء على داء الانحطاط، وبالصّعود في طريق التقدّم.

---

(١) العبارات والكلمات الموضوعة بين هلالين، في هذه المقدّمة، مأخوذة جميعاً من الكواكبي.

- ٣ -

في سبيل ذلك، يسلك الكواكبي مِنهجاً نقدياً يتمثّل في ثلاث مراحل تتداخل غالباً:

الأولى، « بيان الحالة الحاضرة ووصف أعراضها »، أي « تشخيص المرض تشخيصاً مُدَقّقاً ».

الثانية، « بيانُ أن سبب الخلل النّازل هو الجهل الشامل »،

الثالثة، « توجيه اللّوم والتّبعة على الأمراء والعلماء والكافّة، لتقاعدهم عن استعمال قوّة الاتّفاق على النّهضة ».

- ٤ -

بهذا المنهج يخلصُ الكواكبي إلى تحديد أسباب الانحطاط في خمسة أساسيّة:

أولاً- تحوّل السّياسة من « نيابيّة اشتراكية ديمقراطيّة » إلى « ملكيّة أشبه بالمطلقة ». والذين عملوا على هذا التحوّل « رَجَحوا الأخذ بما يلائم بقايا نزعاتهم الوثنيّة ».

ثانياً- تحوّل الأمّة إلى « أمّة جنديّة، صَنْعةً وأخلاقاً، بعيدةٍ عن الفنون والصّنائع، والكسب بالوجوه الطبيعيّة ».

ثالثاً- استعمال المسلمين بَأْسَهم بينهم، فأخذوا يعيشون « بالتّغالب والتّحايُل، لا بالتّعاون والتّبادل ».

رابعاً- « تأصّل الجهل في غالب أمرائنا المترفين... يخربون بيوتهم بأيديهم ».

خامساً- « فَقدُنا الحرّية... وهي أن يكون الإنسان مُخْتاراً في قوله وفعله، لا يعترضه مانعٌ ظالمٌ ». ومن فروع هذه الحرية: « تساوي الحقوق، محاسبة الحُكّام، عدم الرّهبة في المطالبة، حرّية التّعليم، حرّية الخطابة والمطبوعات، حرية المباحثات العلميّة، العدالة، الأمن على الدّين والأرواح، الشّرف والأعراض، العلم واستثماره ». فالحرّية ليست معنويّةً فقط، وإنما لها مضمونٌ مادّي - اجتماعيّ يتعلّق بحياة النّاس العمليّة.

- ٥ -

يشدّد الكواكبي في بحثه أسباب الانحطاط على السّلطة، فيرى أنّ « وجود السّلطة القانونيّة مُنْحلّةً، ولو قليلاً، لفسادها أو لغلبة سلطة شخصيّة أو أشخاصيّة عليها... هو المنشأ الأصليّ لكل شقاء ». لذلك يرى أنّ الاستبداد السّياسيّ في رأس أسباب الانحطاط. ويعرّفه بأنّه « الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمّة رابطةٌ معيّنة معلومة مصونة بقانونٍ نافذ الحكم »، وهو يقوم على « الجهالة » وعلى « الجنود المنظّمة » - « أكبر مصائب الأمم، وأهمّ مَعائب الإنسانيّة ». إنّ « الجنديّة تُفسد أخلاق الأمّة حيث تعلّمها الشراسة، والطّاعة العمياء، والاتّكال، وتميت النّشاط وفكرة الاستقلال، وتكلّف الأمّةَ الإنفاقَ الذي لا يُطاق، وكلّ ذلك منصرفٌ لتأييد الاستبداد المشؤوم: استبداد الحكومات القائدة لتلك القوّة من جهة، واستبداد الأمم بعضها على بعض من جهة أخرى ». و « أشدّ مراتب الاستبداد حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينيّة »، فالحقّ أنّ « الاستبداد السّياسيّ متولّد من الاستبداد الدينيّ، أو هما أخوان ». وأنّ الاستبداد الاجتماعيّ « محميٌّ بقلاع الاستبداد السياسيّ ». يُضاف إلى ذلك أن الاستبدادَ لا يمسّ العبادات « لأنّها تلائمه في الأكثر »،

وأنّ المستبدّ «لا يخشى علوم اللّغة، والعلوم الدّينية المتعلّقة بالمعاد، لاعتقاده أنّها لا ترفع غباوةً، ولا تزيل غشاوةً». وفي هذا ما يفسّر نقد الكواكبي من يسمّيهم «العلماء» و«المتعمّمين» من رجال الدّين، فهؤلاء إمّا أنّهم جبناء، إزاء الحاكم واستبداده، وإمّا أنّهم مُراؤون، مداجون. ومن هنا يصفهم بأنّهم «أضرّ على الدّين من الشياطين».

وقد أدّى تملّق هؤلاء ونفاقهم إلى غياب «الدّين الأصلي»، بحيث يمكن القول إن سبب الخَلل هو هذا «الدين الحاضر». فهذا «الدّينُ الموجود الآن، بالنّظر إلى ما ندين به لا بالنظر إلى ما نقرّره، وباعتبار ما نفعله لا باعتبار ما نقوله، ليس هو الدّين الذي تميّز به أسلافُنا - كلا، بل طرأت على الدّين طوارىء تغيير، غيّرت نظامَه». وهذه الطوارىء إما أنّها «تغييراتٌ، أو متروكاتٌ، أو مَزيدات».

- ٦ -

النظريّة التي يصدر عنها الكواكبي للقضاء على الانحطاط، من جهة، ولتحقيق النّهوض، من جهة ثانية، هي ما يُسمّيها بِـ «**الإسلاميّة**». وفي تحديدها، يقول إنّها «مؤسّسةٌ على أصول الحريّة، برفعها كلّ سيطرة. وتحكم بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء، بحَضّها على الإحسان والتحابُب. وأصول حكومتها الشورى الأرستوقراطيّة، شورى أهل الحلّ والعقد في الأمّة، بعقولهم لا بسيوفهم. وأصول إدارة الأمّة: التّشريع الديمقراطيّ، أي الاشتراكي. وليس في **الإسلاميّة** نفوذٌ دينيّ مطلقاً، في غير مسائل إقامة شعائر الدّين».

لا تتضمّن كلمة «الأرستوقراطيّة»، هنا، أيّ معنىً طبقيّ، أو

أيّة إشارة إلى التميّز في المال أو الجاه. إنّها أرستوقراطيّة العقل والدّين، أي الفهم والعلم. وفي هذين مجالٌ لتساوي النّاس جميعاً. فالكواكبي ينتقد ما يسمّيه «التمجّدَ» بالعَراقة والأنساب. أي أنه ينتقد أولئك الذين يفتخرون بأنهم «بيوت علم وفضيلة» أو «بيوت مال وكرم»، أو «بيوت إمارة». ويرى أنّ أمثال هؤلاء «الأصلاء» إنما هم «جرثومة البلاء». فالبشر، كما يرى الكواكبي، «إخوانٌ متساوون» في الأصل. بل إنه يؤكّد على أنّ «الصّوتَ الغالب» يجب أن يكون «لسواد الناس» وليس «للأصلاء».

- ٧ -

أوّل ما تقتضيه **الإسلاميّة**، المطالبةُ «بطرازٍ سياسيّ شوريّ»، ذلك الطّراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب، تلك الأمم التي، لربّما يصحّ أن نقول، قد استفادت من الإسلام أكثر مما استفاده المسلمون». إنه الطّراز النبويّ المحمدي، وكان قوامه:

أ- «حكومة قضت بالتساوي حتى بينهم أنفسهم (أي الحاكمين) وبين فقراء الأمّة في نعيم الحياة وشظفها».

ب- «عواطف أخوّة، وروابط هيئة اجتماعية اشتراكيّة».

الاشتراكيّة، إذن، معنويًّا ومادّيًّا، هي في أساس هذا الطّراز السّياسيّ الحكوميّ. وفي هذا الأفق، يقرن الكواكبي بين الاستبداد واكتناز المال والاسْتئثار به. فالاستبداد يقول دائماً: «أمّا ديني وشَرَفي وحياتي فالمال المال المال»، - وهذا يعني أنّ الاستبدادَ نقيضٌ للدّين والشّرف والحياة.

ويحدّد الكواكبي معنى المال، قائلاً: «المالُ يُستمَدّ من الفيض الذي

أودعه الله تعالى في الطّبيعة ونواميسها، ولا **يُمْلَك**، أي لا يتخصّص بإنسانٍ، **إلاّ بعملٍ فيه**، **أو في مقابله**.» فهو «قيمة الأعمال»، لذلك «لا يجتمع في يد الأغنياء إلاّ بأنواعٍ من الغَلَبة والخداع». ومن هنا يخلص إلى نتيجتين:

أ- «يرسخ الذلّ في الأمم التي يكثر أغنياؤها».

ب- «المعيشة الاشتراكيّة من أبدع ما يتصوّره العقل».

والإسلاميّة التي يقول بها الكواكبي تحقّق هذه المعيشة الاشتراكية البديعة. ذلك أنّها تقوم، في وجهها الاشتراكي، على المبادىء التالية:

أولاً- منع «تراكم الثروات المفرطة المولّدة للاستبداد، المضرّة بأخلاق الأفراد»،

ثانياً- منع «التّواكل في الارتزاق، وإلزام كلّ فرد من الأمّة أن يسعى لرزقه بنفسه»،

ثالثاً- «ترك الأراضي الزراعيّة ملكاً لعامّة الأمّة، يَسْتَنْبتها ويستمتع بخيراتها العاملون فيها **بأنفسهم**، فقط».

رابعاً- وضع «قواعد شرعيّة كلّية تصلح للإحاطة بأحكام كافّة الشؤون حتى الجزئيّة الشخصيّة»، وإناطة تنفيذها بالحكومة، «كما تطلبه الآن أغلب جمعيات الاشتراكيين».

ومن هنا يشدّد الكواكبي على أهميّة «الثّروة العموميّة»، خصوصاً في ما يتعلّق بدورها الحاسم في «حفظ الاستقلال»، والقضاء على الفَقْر الذي يصفه بأنه «قائد كلّ شرّ، ورائد كلّ نحس. فمنه جهلنا، ومنه فساد أخلاقنا. شريعتنا مبنيّةٌ على أنّ في أموال الأغنياء حَقًّا معلوماً للبائس

والمحروم، فيؤخذ من الأغنياء ويُوزَّع على الفقراء. وهذه الحكومات الإسلاميّة قد قلبت الموضوع، فصارت تجبي الأموال من الفقراء والمساكين وتبذلها للأغنياء، وتحابي بها المسرفين السّفهاء».

- ٨ -

وتقتضي **الإسلاميّةُ** الثقافَةَ، وبخاصّةٍ «الحكمةَ العقليّةَ التي كادت تجعل الغربيين أدرى منا حتى في مباني ديننا». ومن مظاهر التّقهقر في الثقافة الإسلاميّة «الاقتصار على العلوم الدّينية وبعض الرّياضيات، وإهمال باقي العلوم الرّياضيّة والطبيعيّة». وهذا ممّا رعَاهُ الاستبداد وشجّعه. ذلك أنه «ترتعد فرائص المستبدّ من علوم الحياة، مثل الحكمة النظريّة، والفلسفة العقليّة، وحقوق الأمم، وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنيّة، والتاريخ المفصّل، والخطابة الأدبيّة، ونحو ذلك من العلوم التي تكبّر النّفوس وتوسّع العقول، وتعرّف الإنسان ما هي حقوقه». وعلى هذا يؤكّد الكواكبي أنّه «ما انتشر نور العلم في أمّةٍ قطّ، إلاّ وتكسّرت فيها قيود الأَسْر، وساء مصير المستبدّين، من رؤساء سياسة، أو رؤساء دين».

- ٩ -

لكي يعطي الكواكبي لآرائه بعداً عمليًّا تحريضيًّا، يعمد أحياناً إلى المقارنة بين «الذّات» و «الآخر»، بين واقع المسلم وواقع الأجنبيّ. فالمسلمون، في واقعهم، «عبيد السّلطة... لذّتهم الأكل والتّناسُل»، وهم يتناسون أو يجهلون اللّذات الحقيقيّة: «لذة العلم وتعليمه، لذة المجد والحماية، لذّة الإيثار والبذل، لذّة إحراز مقام في القلوب، لذّة نفوذ الرأي الصّائب، لذّة كبر النّفس عن السّفاسف». أمّا الآخرون، ويمثّل عليهم غالباً

بالإنكليز، فلا « يسكرهم انتصار، ولا يخملهم انكسار، ولا يغفلون لحظةً عن مراقبة ملوكهم ». ومع أن الغربيّ « مهما مكث في الشرق، لا يخرج عن أنه تاجرٌ مستمتع »، فإنه، إجمالاً، « يعرف كيف يسوس، وكيف يتمتّع، وكيف يأسر، وكيف يَسْتأثر ». والخلاصة، في هذا الصّدَد، أن قوّة الغَرْب، أي « الآخر »، تتمثل، كما يرى الكواكبي، في الأمور التالية:

أ- « قوّة اجتماعه شعوباً كبيرة،

ب- قوّة البارود، حيث أبطل الشجاعة وجَعَلَ العبرة لِلْعُدَد،

جـ- قوة كشفه أسرار الكيمياء والميكانيك،

د- قوة الفحم الذي أهدته له الطبيعة،

هـ- قوّة النّشاط بكسره قيود الاستبداد،

و- قوّة الأمن على عقد الشركات الماليّة الكبيرة ».

وفي هذا كلّه ما يولّد « الفروقَ الكثيرة » بين الشرقيّ (المسلم) والغربيّ. مثال ذلك: « الغربيون يستحلفون أميرهم على الصّداقة في خدمته لهم، والتزام القانون. والسلطان الشرقيّ يستحلف الرعيّة على الانقياد والطّاعة. الغربيّون يمنّون على ملوكهم بما يرتزقون من فضلاتهم، والأمراء الشرقيون يتكرّمون على من شاؤوا بإجراء أموالهم عليهم صدقات. الغربي يعتبر نفسه مالكاً لجزء مشاع من وطنه، والشرقي يعتبر نفسه وأولاده وما في يديه ملكاً لأميره. الغربي له على أميره حقوق، وليس عليه حقوق، والشرقي عليه لأميره حقوق وليس له حقوق. الغربيون يضعون قانوناً لأميرهم يسري عليه، والشرقيون يسيرون على قانون مشيئة أمرائهم. الغربيون قضاؤهم وقدرهم من الله، والشرقيون قضاؤهم وقدرهم ما يصدر من بين شفتي المستعبِدين. الشرقي سريع التصديق، والغربي لا ينفي ولا يثبت حتى يرى ويلمس. الشرقيّ أكثر ما يَغَارُ على الفُروج كأن شرفَه كلّه مستودَعٌ فيها،

والغربيّ أكثر ما يَغار على حرّيته واستقلاله. الشرقي حريصٌ على الدّين والرّياء فيه، والغربي حريصٌ على القوة والعزّ والمزيد فيهما. والخلاصة أنّ الشرقيّ ابن الماضي والخيال، والغربيّ ابن المستقبل والجدّ ».

لكنّ هذا لا يعني أنّ على المسلم أن يكره « الآخر »، أيًّا كان، وإنّما يعني، بالأحرى، أنّ عليه أن يتبارَى معه، في أَبْدعِ ما أنجزه من الصّحيح المفيد. وما أبعد الكواكبي، أيضاً، عن الادعاء بأن المسلم، بإطلاق، خيرٌ من الآخر الأجنبي، بإطلاق. بل إنه يميل إلى تفضيل « العادل الكافر على المسلم الجائر ». ذلك أن الأوّل، على كفره، أقرب إلى جوهر الإسلام، الذي هو العدالة. خصوصاً أنّه لا فرقَ بين شعب وشعب، إلاّ فرق « العلم والأخلاق العالية ». لذلك ليست خصوصيّة الرّسالة الإسلاميّة في مجرّد محاربة الكفّار: « إنّ إعزازَ كلمة الله، وإقامةَ دينه » ليسا « في خصوصيّة محاربة الكفّار، كما تتوهّم العامّة »، بل في « خدمة الجامعة الإنسانيّة، من حيث إلجاء الكفّار إلى مشاركة المسلمين في سعادة الدّارين ». فإذا كان للكفّار (الأمم المترقيّة) العلم، فإن للإسلام « الإنسانيّة »، وعلى المسلمين « أن يهدوا الكفّار إلى الخير ». هكذا تكون خصوصيّة الرّسالة الإسلاميّة في تعميم الخَيْر، لإنقاذ الأعداء أنفسهم.

- ١٠ -

يتضمّن مفهوم **الإسلاميّة**، في هذا المستوى من مجابهة المشكلات، العودة إلى الدّين في أصوله الأولى. وأوّل ما يَنْبغي فعله هنا هو « تجاوز المذاهب واختلافاتها، والاعتماد على صريح الكتاب، وصحيح السنّة، وثابت الإجماع، وذلك لكي لا نتفرّق في الآراء ». وهذا يفترض « عدمَ الإصرار على الرّأي الذاتيّ، وعدمَ الانتصار له »، بحيث لا يكون ما يقوله، في هذا

الصّدد، « كلٌّ منّا » أكثر من « خاطرٍ سَنَحَ له. فربّما كان صواباً أو خطأً »، وبحيث نكون « باحثينَ، لا متناظرين ».

وهذا يعني أنّ الحقيقةَ، كما يعلّمنا الكواكبي، ليست في الرّأي المسبّق، أو القناعة الجاهزة، وإنما هي في البحث والحوار، ومنهما تنبثق وتتّضح. وهذا ما يؤكّده القرآن الكريم، فإنّ « النّاظر في القرآن حَقّ النّظَر، يرى أنه لا يكلّف الإنسانَ قَطّ بالإذعان لشيءٍ فوق العقل، بل يحذّره وينهاه من الإيمان اتّباعاً لرأي الغير، أو تقليداً للآباء ». ومعنى ذلك أنّ العقلَ في الإسلام يقضي بتجنّب الآراء المسبقة، التّقليديّة أو الآتية عن طريق الآباء، وبمواجهة المشكلات عقليًّا، ببصيرة الحكمة، وموضوعية البحث. وهذا بدوره، يؤدّي إلى ترسيخ القاعدة الأساسيّة للتقدّم - تقدّم النّظر، وتقدّم الحياة، وهي « **توفيق شؤون المسلمين على مقتضيات الزّمان** ». والقاعدة الأولى التي توجبها هذه المقتضيات، والتي يجب أن ينطلق منها، ويتمسّك بها كلّ فرد هي: « أنا إنسان الجِدّ والاستقبال لا إنسان الماضي والحكايات ».

- ١١ -

يتّضح مما تقدّم أنّ فكر الكواكبي لا ينحصر في مسائل تحديد الهويّة والمطالبة بالتحرّر، وإنما يتخطّى ذلك إلى رؤيا إنسانية: اقتصاديّة، اجتماعيّة، ثقافية. وتنبثق هذه الرّؤيا من الأصل/ القرآن. وهي، من حيث أنّها انبثاقٌ، عودة. وتتضمّن هذه العودة موقفين:

أ- النّظرة إلى النّص مفتوحاً قابلاً للتلاؤم مع واقع الحياة المستجدّة، أي مع ما يتطلّبه التطوّر ويقتضيه،

ب- تجاوز المذهبيّة التي تأسر النّص ضمن منظورها، وتحارب أيّ منظور آخر.

ومن هنا نرى أنّ الدّين عند الكواكبي ليس تسويغاً إيديولوجيًّا لأفكاره الإصلاحيّة التقدميّة، وإنما هو مصدر هذه الأفكار ومنبتها. وهذا ممّا أدّى إلى أن ينظر إلى الدّين في سَيْرورته التّاريخيّة، وبخاصّةٍ كما فهمته المذاهب، نظرة نَقْديّةً، غايتها تخليص الدّين/ الاصل من شوائب الأفكار والأعمال التي علقت به، أو نسبت إليه خطأً.

وفي هذا عُنِيَ بالكلام على خصوصيّة الإسلام أو أصالته. فالأصالة عنده لا تعني رفضَ الآخر، أو عدمَ التفاعل معه أو الانفتاح عليه. وهي لا تعني عدمَ الإفادة منه، أو عدم محاكاته. وهي لا تُورَّث، وإنما تُبتدَع. ليست « ماهيّة » ثابتة، وإنما هي قوّة متحرّكة. فأصالة شعب ما، في ماضيه، ليست، بالضرورة، « أصالتَه »، في حاضره؛ ذلك أن معاييرَ الأصالة في الماضي غيرها في الحاضر، وستكون في المستقبل غيرَها، الآن. دون ذلك لا يمكن تفسير التّقهقر أو التقدّم، ولن يعني شيئاً القول « بتوفيق شؤون المسلمين على مقتضيات الزّمان ».

ومن هنا يمكن القول إن الاصالة اليوم تقتضي الأمور التالية:

أ- الانفصال عن انحطاط الماضي وعن كل ما يشدّ إليه،

ب- الاتصال بالهواجس البشرية الكبرى، الراهنة، إبداعيًّا،

ج- الصّدور، في الحالين، عن المبدأ الأصل، الذي هو القرآن.

ويقرن الكواكبي انتصار أفكاره الصّحيحة بممارستها، وبالقدرة على تطبيقها وهو، لذلك، ليس مجرّد كاتب نظري، وإنما هو كاتب « ثائر ». وقد حاول أن يقدّم لثوريّته شكلاً تنظيميًّا في كتابه « أمّ القرى »، أقامه

على قاعدتين: الوعي بالوضع القائم، والعمل على تغييره. لكن الوعي مزدوج: وعي الذات ووعي الآخر. والعمل كذلك مزدوج: تنقية الذّات، والاستقلاليّة عن الآخر.

أمّا وعي الذّات فيتركّز على نَفْي ما يطمسها أو يشوهها من المفهومات الخاطئة، عن التّراث في وجهه الدينيّ، بخاصّة، ومن الممارسات الخاطئة، أيضاً، باسم الدّين. ويتركّز أيضاً على تقديم المفهومات الصّحيحة، والقيام بالممارسات الصّحيحة.

أمّا وعيُ الآخر، فالقصد منه الاستقلالية عنه، مع الحرص على الأخذ بالإنجازات الصالحة المفيدة التي حقّقها، سواءٌ كانت معنوية أو ماديّة، كالديمقراطية، والاشتراكية.

فليس هاجس الكواكبي تحطيم الآخر أو نبذه، وإنما هاجسُه بناءُ الذّات. ومنذ أن تُبنى الذات، تستقلّ، وتثبّت هويّتها إزاء الآخر. ذلك أنّ ضعفَ هذا البناء هو الذي يتيح للآخر الهيمنة، ويجعل الذّات في تبعيّةٍ دائمة له. وفي هذا البناء لا يجوز الاقتصار على استخدام المادّة التي ترثها أو تملكها راهناً. وإنما يجب أيضاً استخدام المادة المفيدة عند الآخر - المادّة التي هيّأ له استخدامها أن يتفوّق وأن ينتصر. لكن شريطةَ أن تظلّ مادّة الآخر خاضعةً وتابعةً لخصوصيّة الذات.

والخصوصيّة هنا قَرينةُ الأصالة، فهي تتمثّل، من ناحية، في العودة إلى أصل الدّين، والقضاء على جميع ما يتعارض مع وحدة الأصل (المذاهب، خصوصاً)؛ وتتمثل من ناحيةٍ ثانية، في تحطيم السّلطوية الاستبدادية، وإقامة العدالة والمساواة.

هكذا يبدو أن النهضة عنده **ليست** عملية اقتباس، وليست مجرّد عمليّة

تحرّر. إنها استمرارٌ تفتّح ضمن التاريخ الإسلاميّ - العربي، بِهَدْي مبادىء **الإسلاميّة** واستمرارٌ في تعميق الوعي. والنهضة، إذن، هي، في فكره، وصل ما انقطعَ في ممارسة **الإسلاميّة** وسيرورتها. وليس الآخر (الغربيّ) إلاّ نموذجاً تحريضيًّا: أعني أنه ليس مصدر معرفةٍ للنهوض، ولا مقياسَ نهوض.

وفي هذا الضوء يتّضح لنا مدى أصالة الكواكبي، وغنى فكره. كأنّه يعلّمنا أن قضيّة المفكر، اليوم، هي التعرّف بعمقٍ وشمولٍ على مجتمعه وقضاياه، ماضياً وحاضراً، وذلك بالاستناد إلى **واقعه المتحرك**، المتناقض، المتنوّع، وليس بالاستناد إلى معجم المصطلحات الغربية.

وعلى هذا يكون المفكر الذي يحتاج إليه المجتمع العربيّ - الإسلاميّ هو الذي يتخطّى الذّاكرة المذهبيّة، سواءٌ كانت إسلاميَّة أو أجنبيَّة، ويندمجُ، في ضوء الأصل، بحاضر مجتمعه، متطلّعاً إلى بناء المستقبل بانفتاحٍ كاملٍ.

بيروت، أيلول ١٩٨٠

أدونيس

نصوص مختارة

- ١ -

طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

استهلال

أقول، وأنا مسلم عربي مضطر للاكتتام شأن الضعيف الصادع بالأمر، المعلن رأيه تحت سماء الشرق، الراجي اكتفاء المطالعين بالقول عمن قال، وتعرف الحق في ذاته لا بالرجال: إنني في سنة ثماني عشر وثلاثمائة ألف هجرية، هجرت دياري سرحاً في الشرق، فزرت مصر، واتخذتها لي مركزاً أرجع إليه، مغتنماً عهد الحرية فيها على عهد عزيزها حضرة سمي عم النبي (العباس الثاني)، الناشر لواء الأمن على أكناف ملكه، فوجدت أفكار سراة القوم في مصر كما هي في سائر الشرق خائضة عباب البحث في المسألة الكبرى، أعني **المسألة الاجتماعية** في الشرق عموماً وفي المسلمين خصوصاً، إنما هم كسائر الباحثين، كل يذهب مذهباً في **سبب الانحطاط** وفي ما هو الدواء. وحيث إني قد تمحص عندي أن أصل هذا الداء **هو الاستبداد السياسي**، ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية، وقد استقر فكري على ذلك - كما أن لكل نبأ مستقراً - بعد بحث ثلاثين عاماً... بحثاً أظنه كاد يشمل كل ما يخطر على البال من سبب يتوهم فيه الباحث عند النظرة الأولى، أنه ظفر بأصل الداء أو بأهم أصوله، ولكن لا يلبث أن يكشف له التدقيق أنه لم يظفر بشيء، أو أن ذلك فرع الأصل، أو هو نتيجة لا وسيلة.

فالقائل مثلاً: إن أصل الداء التهاون في الدين، لا يلبث أن يقف حائراً عندما يسأل نفسه: لماذا تهاون الناس في الدين؟ والقائل: إن الداء اختلاف الآراء، يقف مبهوتاً عند تعليل سبب الاختلاف. فإن قال: سببه

الجهل، يشكل عليه وجود الاختلاف بين العلماء بصورة أقوى وأشد.. وهكذا يجد نفسه في حلقة مفرغة لا مبدأ لها، فيرجع إلى القول: هذا ما يريده الله بخلقه، غير مكترث بمنازعة عقله ودينه له بأن الله حكيم عادل رحيم...

وإني، إراحةً لفكر المطالعين أعدد لهم المباحث التي طالما أتعبت نفسي في تحليلها، وخاطرت حتى بحياتي في درسها وتدقيقها، وبذلك يعلمون أني ما وافقت على الرأي القائل بأن أصل الداء هو الاستبداد السياسي إلا بعد عناء طويل يرجّح أني قد أصبت الغرض. وأرجو الله أن يجعل حسن نيتي شفيع سيئاتي، وها هي المباحث:

في زيارتي هذه لمصر، نشرت في أشهر جرائدها[1] بعض مقالات سياسية تحت عنوانات: الاستبداد، ما هو الاستبداد؟ وما تأثيره على الدين؟ على العلم؟ على التربية؟ على الأخلاق؟ على المجد؟ على المال؟.. إلى غير ذلك.

ثم في زيارتي مصر ثانية أجبت تكليف بعض الشبيبة، فوسعت تلك المباحث، خصوصاً في الاجتماعيات، كالتربية والأخلاق، وأضفت إليها طرائق التخلص من الاستبداد، ونشرت ذلك في كتاب سميته (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) وجعلته هدية مني للناشئة العربية المباركة الأبية المعقودة آمال الأمة بيمن نواصيهم. ولا غرو فلا شباب إلا بالشباب.

ثم في زيارتي هذه وهي الثالثة، وجدت الكتاب قد نفد في برهة قليلة، فأحببت أن أعيد النظر فيه وأزيده زيداً مما درسته فضبطته، أو ما اقتبسته وطبقته. وقد صرفت في هذا السبيل عمراً عزيزاً وعناء غير

(١) جريدة (المؤيد) للشيخ علي يوسف.

قليل... وأنا لا أقصد في مباحثي ظالماً بعينه ولا حكومة أو أمة مخصصة، إنما أردت بيان طبائع الاستبداد وما يفعل، وتشخيص مصارع الاستعباد وما يقضيه ويمضيه على ذويه.... ولي هناك قصد آخر وهو التنبيه لمورد الداء الدفين، عسى أن يعرف الذين قضوا نحبهم، أنهم هم المتسببون لما حل بهم، فلا يعتبون على الأغيار ولا على الأقدار، إنما يعتبون على الجهل وفقد الهمم والتواكل.. وعسى الذين فيهم بقية رمق من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات...

وقد تخيرت في الإنشاء أسلوب الاقتضاب، وهو الأسلوب السهل المفيد الذي يختاره كتّاب سائر اللغات، ابتعاداً عن قيود التعقيد وسلاسل التأصيل والتفريع. هذا وإني أخالف أولئك المؤلفين، فلا أتمنى العفو عن الزلل، إنما أقول:

هذا جهدي، وللناقد الفاضل أن يأتي قومه بخير منه. فما أنا إلا فاتح باب صغير من أسوار الاستبداد.

(١٣٢٠ - ١٩٠٢)

١ - ما هو الاستبداد

الاستبداد، لغة: هو غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة.

ويراد بالاستبداد، عند إطلاقه: استبداد الحكومات خاصة، لأنها أعظم مظاهر أضراره التي جعلت الإنسان أشقى ذوي الحياة. وأما تحكم النفس على العقل، وتحكم الأب والأستاذ والزوج، ورؤساء بعض الأديان، وبعض الشركات، وبعض الطبقات، فيوصف بالاستبداد مجازاً أو مع الإضافة.

الاستبداد، في اصطلاح السياسيين: هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة، وقد تطرق مزيدات على هذا المعنى الاصطلاحي فيستعملون في مقام كلمة (استبداد) كلمات: استعباد، واعتساف، وتحكم. وفي مقابلتها كلمات: مساواة، وحس مشترك، وتكافؤ، وسلطة عامة. ويستعملون في مقام صفة (مستبد) كلمات: جبار، وطاغية، وحاكم بأمره، وحاكم مطلق. وفي مقابلة (حكومة مستبدة) كلمات: عادلة، ومسئولة، ومقيدة، ودستورية. ويستعملون في مقام وصف الرعية (المُسْتَبَد عليهم) كلمات: أسرى، ومستصغرين، وبؤساء، ومستنبتين[1]، وفي مقابلتها: أحرار، وأباة، وأحياء، وأعزاء.

---

(١) الاستنبات أو التنبت من اصطلاحات الفرنج، يريدون به الحياة الشبيهة بحياة النبات. (الكواكبي).

هذا تعريف الاستبداد بأسلوب ذكر المرادفات والمقابلات، وأما تعريفه بالوصف: فهو أن الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان، فعلاً أو حكماً، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين. وتفسير ذلك هو كون الحكومة إما هي غير مكلفة بتطبيق تصرفها على شريعة، أو على أمثلة تقليدية، أو على إرادة الأمة، وهذه حالة الحكومات المطلقة. أو هي مقيدة بنوع من ذلك ولكنها تملك بنفوذها إبطال قوة القيد بما تهوى، وهذه حالة أكثر الحكومات التي تسمي نفسها بالمقيدة أو بالجمهورية.

وأشكال الحكومة المستبدة كثيرة، ليس هذا البحث محل تفصيلها، ويكفي هنا الإشارة إلى أن صفة الاستبداد، كما تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة أو الوراثة، تشمل أيضاً الحاكم الفرد المقيد المنتخب متى كان غير مسئول، وتشمل حكومة الجمع ولو منتخباً، لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد وإنما قد يعدله الاختلاف نوعاً، وقد يكون عند الاتفاق أضر من استبداد الفرد. ويشمل أيضاً الحكومة الدستورية المفرقة فيها بالكلية قوة التشريع عن قوة التنفيذ وعن القوة المراقبة، لأن الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسئولية فيكون المنفذون مسئولين لدى المشرعين، وهؤلاء مسئولون لدى الأمة، تلك الأمة التي تعرف أنها صاحبة الشأن كله، وتعرف أن تراقب، وأن تتقاضى الحساب.

وأشد مراتب الاستبداد التي يُتعوذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية. ولنا أن نقول كلما قل وصف من هذه الأوصاف خف الاستبداد إلى أن ينتهي بالحاكم المنتخب الموقت المسئول فعلاً. وكذلك يخف الاستبداد طبعاً كلما قل

عدد نفوس الرعية وقل الارتباط بالأملاك الثابتة وقل التفاوت في الثروة وكلما ترقى الشعب في المعارف. (...).

ومن الأمور المقررة، طبيعة وتاريخياً، أنه ما من حكومة عادلة تأمن المسئولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمة أو التمكن من إغفالها إلا وتسارع إلى التلبس بصفة الاستبداد، وبعد أن تتمكن فيه لا تتركه وفي خدمتها إحدى الوسيلتين العظيمتين: جهالة الأمة، والجنود المنظمة، وهما أكبر مصائب الأمم وأهم معائب الانسانية. وقد تخلصت الأمم المتمدنة نوعاً من الجهالة، ولكن بُليت بشدة الجندية الجبرية العمومية، تلك الشدة التي جعلتها أشقى حياة من الأمم الجاهلة، وألصق عاراً بالإنسانية من أقبح أشكال الاستبداد، حتى ربما يصح أن يقال: إن مخترع هذه الجندية إذا كان هو الشيطان فقد انتقم من آدم في أولاده أعظم ما يمكنه أن ينتقم! نعم إذا ما دامت هذه الجندية التي مضى عليها نحو قرنين إلى قرن آخر أيضاً تنهك تجلُّد الأمم وتجعلها تسقط دفعة واحدة. ومن يدري كم يتعجب رجال الاستقبال من ترقي العلوم في هذا العصر ترقياً مقروناً باشتداد هذه المصيبة التي لا تترك محلاً لاستغراب إطاعة المصريين للفراعنة في بناء الأهرامات سخرة، لأن تلك لا تتجاوز التعب وضياع الأوقات، وأما **الجندية فتفسد أخلاق الأمة** حيث تعلمها الشراسة والطاعة العمياء والاتكال، وتميت النشاط وفكرة الاستقلال، وتكلف الأمة الإنفاق الذي لا يطاق، وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم: استبداد الحكومات القائدة لتلك القوة من جهة، واستبداد الأمم بعضها على بعض من جهة أخرى. (...).

وقد تكلم بعض الحكماء، لا سيا المتأخرون منهم، في وصف الاستبداد

ودوائه بجمل بليغة تصور في الأذهان شقاء الإنسان كأنها تقول له: هذا عدوك، فانظر ماذا تصنع، ومن هذه الجمل قولهم:

(المستبد يتحكم في شئون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المتعدي، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته).

(المستبد عدو الحق، عدو الحرية، وقاتلها، والحق أبو البشر، والحرية أمهم، والعوام صبية أيتام نيام لا يعلمون شيئاً، والعلماء هم إخوتهم الراشدون، إن أيقظوهم هبوا وإن دعوهم لبوا، وإلا فيتصل نومهم بالموت).

(المستبد يتجاوز الحد ما لم ير حاجزاً من حديد، فلو رأى الظالم على جنب المظلوم سيفاً لما أقدم على الظلم، كما يقال: الاستعداد للحرب يمنع الحرب).

(المستبد إنسان مستعد بالطبع للشر وبالإلجاء للخير، فعلى الرعية أن تعرف ما هو الخير وما هو الشر فتلجىء حاكمها للخير رغم طبعه، وقد يكفي للإلجاء مجرد الطلب إذا علم الحاكم أن وراء القول فعلاً. ومن المعلوم أن مجرد الاستعداد للفعل فعل يكفي شر الاستبداد).

(المستبد يود أن تكون رعيته كالغنم درّاً وطاعة، وكالكلاب تذللاً وتملقاً، وعلى الرعية أن تكون كالخيل إن خُدمت خَدمت وإن ضُربت شرست، وعليها أن تكون كالصقور لا تلاعب ولا يستأثر عليها بالصيد كله، خلافاً للكلاب التي لا فرق عندها أطعمت أو حُرمت حتى من العظام. نعم على الرعية أن تعرف مقامها: هل خلقت خادمة لحاكمها، تطيعه إن عدل أو جار؟ وخلق هو ليحكمها كيف شاء بعدل أو اعتساف؟ أم هي

جاءت به ليخدمها لا ليستخدمها؟! والرعية العاقلة تقيد وحش الاستبداد بزمام تستميت دون بقائه في يدها لتأمن من بطشه، فإن شمخ هزت به الزمام، وإن صال ربطته).

من أقبح أنواع الاستبداد استبداد الجهل على العلم، واستبداد النفس على العقل، ويسمى استبداد المرء على نفسه، وذلك أن الله جَلَّتْ نعمه خلق الإنسان حراً قائده العقل، فكفر وأبى إلا أن يكون عبداً قائده الجهل. خلقه وسخر له أماً وأباً يقومان بأوده إلى أن يبلغ أشده، ثم جعل له الأرض أماً والعمل أباً، فكفر وما رضي إلا أن تكون حكومته أمه وحاكمه أباه. خلق له إدراكاً ليهتدي إلى معاشه ويتقي مهلكه، وعينين ليبصر، ورجلين ليسعى، ويدين ليعمل، ولساناً ليكون ترجماناً عن ضميره. فكفر وما أحب إلا أن يكون كالأبله، الأعمى، المقعد، الأشل، الكذوب، ينتظر كل شيء من غيره، وقلما يطابق لسانه جنانه. خلقه منفرداً غير متصل بغيره ليملك اختياره في حركته وسكونه، فكفر، وما استطابَ إلا الارتباط في أرض محدودة سماها الوطن، وتشابك بالناس ما استطاع اشتباك تظالم لا اشتباك تعاون.. خلقه ليشكره على جعله عنصراً حياً بعد أن كان تراباً، وليلجأ إليه عند الفزع تثبيتاً للجنان، وليستند عليه عند العزم دفعاً للتردد، وليثق بمكافأته أو مجازاته على الأعمال، فكفر وأبى شكره، وخلط في دين الفطرة الصحيح بالباطل ليغالط نفسه وغيره. خلقه يطلب منفعته جاعلاً رائده الوجدان، فكفر، واستحل المنفعة بأي وجه كان، فلا يتعفف عن محظور صغير إلا توصلاً لمحرم كبير. خلقه وبذل له مواد الحياة، من نور ونسيم ونبات وحيوان ومعادن وعناصر مكنوزة في خزائن الطبيعة، بمقادير ناطقة بلسان الحال بأن واهب الحياة حكيم خبير جعل مواد الحياة الأكثر

لزوماً في ذاته، أكثر وجوداً وابتذالاً. فكفر الإنسان نعمة الله، وأبى أن يعتمد كفالة رزقه، فوكله ربه إلى نفسه، وابتلاه بظلم نفسه وظلم جنسه، وهكذا كان الإنسان ظلوماً كفوراً. (...)

٢ - الاستبداد والدين

تضافرت آراء أكثر العلماء الناظرين في التاريخ الطبيعي للأديان على أن الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني، والبعض يقول: إن لم يكن هناك توليد فهما أخوَان، أبوهما التغلب وأمهما الرياسة. أو هما صنوان قويان بينهما رابطة الحاجة على التعاون لتذليل الإنسان، والمشاكلة بينهما أنهما حاكمان، أحدهما في مملكة الأجسام، والآخر في عالم القلوب.

والفريقان مصيبان في حكمهما بالنظر إلى مغزى أساطير الأولين والقسم التاريخي من التوراة والرسائل المضافة إلى الإنجيل، ومخطئون في حق الأقسام التعليمية الأخلاقية فيهما، كما هم مخطئون إذا نظروا إلى أن القرآن جاء مؤيداً للاستبداد السياسي. ولعلهم يعذرون إذا قالوا: نحن لا ندرك دقائق القرآن نظراً لخفائها علينا في طي بلاغته ووراء العلم بأسباب نزول آياته، وإنما نبني نتيجتنا على مقدمات ما نشاهد عليه المسلمين منذ قرون إلى الآن من استعانة مستبديهم بالدين.

يقول هؤلاء المحررون: إن التعاليم الدينية، ومنها الكتب السماوية، تدعو البشر إلى خشية قوة عظيمة هائلة لا تدرك العقول كنهها، قوة تتهدد الإنسان بكل مصيبة في الحياة فقط، كما عند البوذية واليهودية، أو في الحياة وبعد المات كما عند النصارى والإسلام، تهديداً ترتعد منه الفرائص فتخور القوى، وتنذهل منه العقول فتستسلم للخبل والخمول، ثم تفتح هذه التعاليم أبواباً للنجاة من تلك المخاوف، نجاة وراءها نعيم مقيم، ولكن على

تلك الأبواب حجاب من البراهمة والكهنة والقسوس وأمثالهم، الذين لا يأذنون للناس بالدخول ما لم يعظموهم، مع التذلل والصغار، ويرزقوهم باسم نذر أو ثمن غفران، حتى أن أولئك الحجاب في بعض الأديان يحجزون، فيما يزعمون، لقاء الأرواح بربها ما لم يأخذوا عنها مكوس المرور إلى القبور وفدية الخلاص من مطهر الأعراف. وهؤلاء المهيمنون على الأديان كم يُرهبون الناس من غضب الله ويُنذرونهم بحلول مصائبه وعذابه عليهم، ثم يرشدونهم إلى أن لا خلاص ولا مناص لهم إلا بالالتجاء إلى سكان القبور الذين لهم دالة بل سطوة على الله فيحمونهم من غضبه.

ويقولون: إن السياسيين يبنون كذلك استبدادهم على أساس من هذا القبيل، فهم يسترهبون الناس بالتعالي الشخصي والتشامخ الحسي، ويذلونهم بالقهر والقوة وسلب الأموال حتى يجعلوهم خاضعين لهم عاملين لأجلهم يتمتعون بهم كأنهم نوع من الأنعام التي يشربون ألبانها ويأكلون لحومها ويركبون ظهورها وبها يتفاخرون.

ويرون أن هذا التشاكل في بناء ونتائج الاستبدادين الديني والسياسي جعلهما في مثل فرنسا خارج باريس مشتركين في العمل كأنهما يدان متعاونتان، وجعلهما في مثل روسيا مشتبكين في الوظيفة كأنهما اللوح والقلم يسجلان الشقاء على الأمم.

ويقررون أن هذا التشاكل بين القوتين ينجرّ بعوام البشر، وهم السواد الأعظم، إلى نقطة أن يلتبس عليهم الفرق بين الإلّه المعبود بحق وبين المستبد المطاع بالقهر، فيختلطان في مضايق أذهانهم من حيث التشابه في استحقاق مزيد التعظيم، والرفعة عن السؤال، وعدم المؤاخذة على الأفعال. بناء عليه لا يرون لأنفسهم حقاً في مراقبة المستبد لانتفاء النسبة بين

عظمته ودناءتهم، وبعبارة أخرى يجد العوام معبودهم وجبارهم مشتركين في كثير من الحالات والأسماء والصفات، وهم هم، ليس من شأنهم أن يفرقوا مثلاً بين (الفعّال المطلق)، والحاكم بأمره، وبين (لا يُسأل عما يفعل) وغير مسئول، وبين (المنعم) ووليّ النعم، وبين (جل شأنه) وجليل الشأن. بناء عليه يعظمون الجبابرة تعظيمهم لله، ويزيدون تعظيمهم على التعظيم لله لأنه حليم كريم ولأن عذابه آجل غائب، وأما انتقام الجبار فعاجل حاضر. والعوام، كما يقال، عقولهم في عيونهم، يكاد لا يتجاوز فعلهم المحسوس المشاهد، حتى يصح أن يقال فيهم: لولا رجاؤهم بالله وخوفهم منه فيما يتعلق بحياتهم الدنيا لما صلوا ولا صاموا، ولولا أملهم العاجل لما رجحوا قراءة الدلائل والأوراد على قراءة القرآن، ولا رجحوا اليمين بالأولياء المقربين، كما يعتقدون، على اليمين بالله.

وهذه الحال هي التي سهلت في الأمم الغابرة المنحطة دعوى بعض المستبدين الألوهية على مراتب مختلفة حسب استعداد أذهان الرعية، حتى يقال إنه ما من مستبد سياسي إلى الآن إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله أو تعطيه مقام ذي علاقة مع الله. ولا أقل من أن يتخذ بطانة من خدمة الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله، وأقل ما يعينون به الاستبداد تفريق الأمم إلى مذاهب وشيع متعادية تقاوم بعضها بعضاً، فتتهاتر قوة الأمة ويذهب ريحها، فيخلو الجو للاستبداد ليبيض ويفرخ.

ويعللون أن قيام المستبدين من أمثال (أبناء داود) و (قسطنطين) في نشر الدين بين رعاياهم، وانتصار مثل (فيليب الثاني) الإسباني و (هنري الثامن) الانكليزي للدين، حتى بتشكيل مجالس (انكيزيسيون) وقيام الحاكم الفاطمي والسلاطين الأعاجم في الإسلام بالانتصار لغلاة الصوفية، وبنائهم لهم التكايا، لم يكن إلا بقصد الاستعانة بممسوخ الدين وببعض أهله المغفلين

على ظلم المساكين. وأعظم ما يلائم مصلحة المستبد ويؤيدها أن الناس يتلقون قواعده وأحكامه بإذعان بدون بحث أو جدال فيودون تأليف الأمة على تلقي أوامرهم بمثل ذلك، ولهذا القصد عينه كثيراً ما يحاولون بناء أوامرهم أو تفريعها على شيء من قواعد الدين.

ويحكمون بأن بين الاستبدادين السياسي والديني مقارنة لا تنفك، متى وجد أحدهما في أمة جرَّ الآخر، أو متى زال رفيقه، وإن صلح - أي ضعف - أحدهما صلح - أي ضعف - الثاني. ويقولون: إن شواهد ذلك كثيرة جداً، لا يخلو منها زمان ولا مكان. ويبرهنون على أن الدين أقوى تأثيراً من السياسة، إصلاحاً وإفساداً، ويمثلون بالسكسون، أي الإنكليز والهولنديين والأميركان والألمان، الذين قبلوا البروتستنتية، فأثر التحرير الديني في الإصلاح السياسي والأخلاق أكثر من تأثير الحرية المطلقة السياسية في جمهور اللاتين، أي الفرنسيين والطليان والإسبانيول والبرتغال. وقد أجمع الكتّاب السياسيون المدققون، بالاستناد على التاريخ والاستقراء، (على) أن ما من أمة أو عائلة أو شخص تنطّع في الدين، أي تشدد فيه، إلا واختل نظام دنياه وخسر أولاه وعقباه.

والحاصل أن كل المدققين السياسيين يرون أن السياسة والدين يمشيان متكاتفين، ويعتبرون أن إصلاح الدين هو أسهل وأقوى وأقرب طريق للإصلاح السياسي. (...).

ثم جاء الإسلام مهذباً لليهودية والنصرانية، مؤسساً على الحكمة والعزم، هادماً للتشريك بالكلية، ومحكماً لقواعد الحرية السياسية المتوسطة بين الديموقراطية والأرستقراطية، فأسس التوحيد، ونزع كل سلطة دينية أو تغلبيّة تتحكم في النفوس أو في الأجسام، ووضع شريعة حكمة إجمالية

صالحة لكل زمان وقوم ومكان، وأوجد مدنية فطرية سامية، وأظهر للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين التي لم يسمح الزمان بمثال لها بين البشر، حتى ولم يخلفهم فيها بين المسلمين أنفسهم خلف، إلا بعض شواذ كعمر بن عبد العزيز[1] والمهتدي العباسي[2] ونور الدين الشهيد[3]. فإن هؤلاء الخلفاء الراشدين فهموا معنى ومغزى القرآن النازل بلغتهم وعملوا به واتخذوه إماماً، فأنشأوا حكومة قضت بالتساوي حتى بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمة في نعيم الحياة وشظفها، وأحدثوا في المسلمين عواطف أُخوّة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية لا تكاد توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أب واحد وفي حضانة أم واحدة، لكل منهم وظيفة شخصية، ووظيفة عائلية ووظيفة قومية. على أن هذا الطراز السامي من الرياسة هو الطراز النبوي المحمدي لم يخلفه فيه حقاً غير أبي بكر وعمر ثم أخذ بالتناقص، وصارت الأمة تطلبه وتبكيه من عهد عثمان إلى الآن، وسيدوم بكاؤها إلى يوم الدين إذا لم تنتبه لاستعواضه بطراز سياسي شوري، ذلك الطراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب، تلك الأمم التي، لربما يصح أن نقول، قد استفادت من الإسلام أكثر مما استفاده المسلمون.

وهذا القرآن الكريم مشحون بتعاليم إمَاتة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي حتى في القصص منه، ومن جملتها قول بلقيس ملكة سبأ، من عرب تبّع، تخاطب أشراف قومها: (قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما

(١) الخليفة الأموي الشهير (٦٨٢ - ٧١٩ م)، وهو المعدود في التاريخ الإسلامي خامس الخلفاء الراشدين.

(٢) حكم عشر سنوات (٧٧٥ - ٧٨٥ م).

(٣) هو الملك العادل أبو القاسم نور الدين محمود بن عماد الدين أتابك أبو سعيد زنكي (١١١٧ - ١١٧٤ م) وعلى يديه كانت نشأة حركة الفروسية الإسلامية التي صدت الغزو الصليبي، والتي كان صلاح الدين الأيوبي ذروتها وعصرها الذهبي.

كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون. قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد، والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين. قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون)[1].

فهذه القصة تعلّم كيف ينبغي أن يستشير الملوك الملأ، أي أشراف الرعية، وأن لا يقطعوا أمراً إلا برأيهم، وتشير إلى لزوم أن تحفظ القوة والبأس في يد الرعية، وأن يخصص الملوك بالتنفيذ فقط، وأن يكرموا بنسبة الأمر إليهم توقيراً، وتقبح شأن الملوك المستبدين.

ومن هذا الباب أيضاً ما ورد في قصة موسى، عليه السلام، مع فرعون في قوله تعالى: (قال الملأ من قوم فرعون: إن هذا لساحر عليم، يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون؟)[2] أي قال الأشراف بعضهم لبعض: ماذا رأيكم: (قالوا) خطاباً لفرعون وهو قرارهم: (أرجه وأخاه وأرسل في المدائن حاشرين يأتوك بكل ساحر عليم) ثم وصف مذاكرتهم بقوله تعالى: (تنازعوا أمرهم) أي رأيهم (بينهم وأسروا النجوى) أي أفضت مذاكراتهم العلنية إلى النزاع فأجروا مذاكرة سرية طبق ما يجري إلى الآن في مجالس الشورى العمومية.

بناء على ما تقدم لا مجال لرمي الإسلامية بتأييد الاستبداد مع تأسيسها على مئات من أمثال هذه الآيات البينات التي منها قوله تعالى (وشاورهم في الأمر)[3] أي في الشأن، ومن قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله

(١) النمل: ٣٢ - ٣٤.

(٢) الأعراف: ١٠٩، ١١٠.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم[١])، أي أصحاب الرأي والشأن منكم، وهم العلماء والرؤساء على ما اتفق عليه أكثر المفسرين، وهم الأشراف في اصطلاح السياسيين. ومما يؤيد هذا المعنى أيضاً قوله تعالى (وما أمر فرعون)[٢] أي ما شأنه، وحديث «أميري من الملائكة جبريل» أي مشاوري.

وليس بالأمر الغريب ضياع معنى (أولي الأمر) على كثير من الأفهام بتضليل علماء الاستبداد الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، وقد أغفلوا معنى قيد (منكم) أي المؤمنين منعاً لتطرق أفكار المسلمين إلى التفكر بأن الظالمين لا يحكمونهم بما أنزل الله، ثم التدرج إلى معنى آية (إن الله يأمر بالعدل)[٣] أي التساوي وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل[٤] أي التساوي، ثم ينتقل إلى معنى آية (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)[٥]. ثم يستنتج عدم وجوب طاعة الظالمين وإن قال بوجوبها بعض الفقهاء المائلين دفعاً للفتنة التي تحصد أمثالهم حصداً. والأغرب من هذا جسارتهم على تضليل الأفهام في معنى (أمر) في آية: (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً)[٦]، فإنهم لم يبالوا أن ينسبوا إلى الله الأمر بالفسق.. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً... والحقيقة في معنى (أمرنا) هنا أنه بمعنى أمرنا - بكسر

(١) النساء: ٥٩.
(٢) هود: ٩٧.
(٣) النحل: ٩٠.
(٤) النساء: ٥٨.
(٥) المائدة: ٤٤.
(٦) الإسراء: ١٦.

الميم أو تشديدها - أي جعلنا أمراءها مترفيها ففسقوا فيها (أي ظلموا أهلها) فحق عليهم العذاب أي (نزل بهم العذاب).

والأغرب من هذا وذاك أنهم جعلوا للفظة العدل معنى عرفياً وهو الحكم بمقتضى ما قاله الفقهاء حتى أصبحت لفظة العدل لا تدل على غير هذا المعنى، مع أن العدل لغة التسوية، فالعدل بين الناس هو التسوية بينهم، وهذا هو المراد في آية (إن الله يأمر بالعدل)، وكذلك القصاص في آية: (ولكم في القصاص حياة)[١] المتواردة مطلقاً، لا المعاقبة بالمثل فقط على ما يتبادر إلى أذهان الأمراء الذين لا يعرفون للتساوي موقعاً في الدين غير الوقوف بين يدي القضاة.

وقد عدد الفقهاء من لا تقبل شهادتهم لسقوط عدالتهم فذكروا حتى من يأكل ماشياً في الأسواق، ولكن شيطان الاستبداد أنساهم أن يفسقوا الأمراء الظالمين فيردوا شهادتهم. ولعل الفقهاء يعذرون بسكوتهم هنا مع تشنيعهم على الظالمين في مواقع أخرى، ولكن ما عذرهم في تحويل معنى الآية: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)[٢] إلى أن هذا الفرض هو فرض كفاية لا فرض عين؟ والمراد منه سيطرة أفراد المسلمين بعضهم على بعض لا إقامة فئة تسيطر على حكامهم كما اهتدت إلى ذلك الأمم الموفقة للخير، فخصصت منها جماعات باسم مجالس نواب وظيفتها السيطرة والاحتساب على الإدارة العمومية: السياسية والمالية والتشريعية، فتخلصوا بذلك من شآمة الاستبداد. أليست هذه السيطرة وهذا الاحتساب بأهم من السيطرة على الأفراد؟ ومن يدري من

(١) البقرة: ١٧٩.
(٢) آل عمران: ١٠٤.

أين جاء فقهاء الاستبداد بتقديس الحكام عن المسئولية حتى أوجبوا لهم الحمد إذا عدلوا، وأوجبوا الصبر عليهم إذا ظلموا، وعدّوا كل معارضة لهم بغياً يبيح دماء المعارضين؟

اللهم إن المستبدين وشركاءهم قد جعلوا دينك غير الدين الذي أنزلت، فلا حول ولا قوة إلا بك!(...).

نعم، لولا حلم الله لخسف الأرض بالعرب، حيث أرسل لهم رسولاً من أنفسهم، أسس لهم أفضل حكومة أسست في الناس، جعل قاعدتها قوله: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»، أي كل منكم سلطان عام ومسئول عن الأمة. وهذه الجملة التي هي أسمى وأبلغ ما قاله مشرع سياسي من الأولين والآخرين، فجاء من المنافقين من حرف المعنى عن ظاهره وعموميته إلى أن المسلم راع على عائلته ومسئول عنها فقط. كما حرفوا معنى الآية: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)[١] إلى ولاية الشهادة دون الولاية العامة. وهكذا غيروا مفهوم اللغة، وبدلوا الدين وطمسوا على العقول حتى جعلوا الناس ينسون لذة الاستقلال، وعزة الحرية، بل جعلوهم لا يعقلون كيف تحكم أمة نفسها بنفسها دون سلطان قاهر.

وكأن المسلمين لم يسمعوا بقول النبي عليه السلام: «الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى». وهذا الحديث من أصح الأحاديث لمطابقته للحكمة ومجيئه مفسراً الآية (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)[٢] فإن الله جل شأنه ساوى بين عباده مؤمنين وكافرين في المكرمة

(١) التوبة: ٧١.
(٢) الحجرات: ١٣.

بقوله: (ولقد كرمنا بني آدم)[١] ثم جعل الأفضلية في الكرامة للمتقين فقط. ومعنى التقوى، لغةً، ليس كثرة العبادة كما صار ذلك حقيقة غرسها علماء الاستبداد القائلين في تفسير (عند الله) أي في الآخرة دون الدنيا، بل التقوى، لغةً، هي الاتقاء أي الابتعاد عن رذائل الأعمال احترازاً من عقوبة الله. فقوله (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) كقوله إن أفضل الناس أكثرهم ابتعاداً عن الآثام وسوء عواقبها.

وقد ظهر مما تقدم أن الإسلامية مؤسسة على أصول الحرية برفعها كل سيطرة وتحكم بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء، بحضها على الإحسان والتحابب. وقد جعلت أصول حكومتها: الشورى الاريستوقراطية، أي شورى أهل الحل والعقد في الأمة بعقولهم لا بسيوفهم. وجعل أصول إدارة الأمة: التشريع الديمقراطي، أي الاشتراكي حسبما يأتي فيما بعد. وقد مضى عهد النبي عليه السلام وعهد الخلفاء الراشدين على هذه الأصول بأتم وأكمل صورها. ومن المعلوم أنه لا يوجد في الإسلامية نفوذ ديني مطلقاً في غير مسائل إقامة شعائر الدين، ومنها القواعد العامة التشريعية التي تبلغ مائة قاعدة وحكم، كلها من أجلّ وأحسن ما اهتدى إليه المشرعون من قبل ومن بعد. ولكن واأسفاه على هذا الدين الحر، الحكيم، السهل، السمح، الظاهرة فيه آثار الرقي على غيره من سوابقه، الدين الذي رفع الأصر والأغلال، وأباد الميزة والاستبداد، الدين الذي ظلمه الجاهلون فهجروا حكمة القرآن ودفنوها في قبور الهوان، الدين الذي فقد الأنصار الأبرار والحكماء الأخيار، فسطا عليه المستبدون والمترشحون للاستبداد، واتخذوه وسيلة لتفريق الكلمة وتقسيم الأمة شيعاً،

(١) الإسراء: ٧٠.

وجعلوه آلة لأهوائهم السياسية، فضيعوا مزاياه، وحيروا أهله بالتفريع والتوسيع، والتشديد والتشويش، وإدخال ما ليس منه فيه، كما فعل قبلهم أصحاب الأديان السائرة، حتى جعلوه ديناً حرجاً يتوهم الناس فيه أن كل ما دوّنه المتفننون بين دفتي كتاب ينسب لاسم إسلامي هو من الدين، وبمقتضاها أن لا يقوى على القيام بواجباته وآدابه ومزيداته إلا من لا علاقة له بالحياة الدنيا، بل أصبحت بمقتضاها حياة الإنسان الطويل العمر، العاطل عن كل عمل، لا تفي بتعلم ما هي الإسلامية، عجزاً عن تمييز الصحيح من الباطل من تلك الآراء المتشعبة التي أطال أهلها فيها الجدال والمناظرة، وما افترقوا إلا وكل منهم في موقفه الأول، يظهر أنه ألزم خصمه الحجة وأسكته بالبرهان. والحقيقة أن كلا منهم قد سكت تعباً وكلالاً من المشاغبة.

وبهذا التشديد الذي أدخله على الدين منافسو المجوس، انفتح على الأمة باب التلوم على النفس، واعتقاد التقصير المطلق، وأن لا نجاة ولا مخرج ولا إمكان لمحاسبة النفس، فضلاً عن محاسبة الحكام المنوط بهم قيام العدل والنظام. وهذا الإهمال للمراقبة، وهو إهمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قد أوسع لأمراء الإسلام مجال الاستبداد وتجاوز الحدود. وبهذا وذاك ظهر حكم حديث: «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليستعملن الله عليكم شراركم فيسومونكم سوء العذاب». وإذا تتبعنا سيرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مع الأمة، نجد أنها مع كونها مفطورين خير فطرة، ونائلين التربية النبوية لم تترك الأمة معها المراقبة والمحاسبة ولم تطعها طاعة عمياء.

وقد جمع بعضهم جملة مما اقتبسه وأخذه المسلمون عن غيرهم، وليس هو

من دينهم بالنظر إلى القرآن والمتواترات من الحديث وإجماع السلف الأول، فقال:

(اقتبسوا) من النصرانية مقام البابوية باسم الغَوْثِيّة.

و (ضاهوا) في الأوصاف والأعداد أوصاف وأعداد البطارقة، والكردينالية والشهداء والأساقفة.

و (حاكوا) مظاهر القديسين وعجائبهم، والدعاة المبشرين وصبرهم، والرهبنات ورؤسائها، وحالة الأديرة وبادريتها، والرهبنات ورسومها، والحمية وتوقيتها.

و (قلدوا) رجال الكهنوت والبراهمة في مراتبهم وتميزهم في ألبستهم وشعورهم، ولبس المسابح في الرقاب.

و (قلدوا) الوثنيين الرومانيين في الرقص على أنغام الناي، والتغالي في تطييب الموتى، والاحتفال الزائد في الجنائز وتسريح الذبائح معها، وتكليلها وتكليل القبور بالزهور.

و (شاكلوا) مراسم الكنائس وزينتها، والبِيَع واحتفالاتها، والترنحات ووزنها، والترنمات وأصولها، وإقامة الكنائس على القبور، وشد الرحال لزيارتها، والإسراج عليها، والخضوع لديها، وتعليق الآمال بسكانها.

و (أخذوا) التبرك بالآثار: كالقدح والحرية والدستار، من احترام الذخيرة وقدسية العكاز، وكذلك إمرار اليد على الصدر عند ذكر الصالحين، من إمرارها على الصدر لإشارة الصليب.

و (انتزعوا) الحقيقة من السر، ووحدة الوجود من الحلول، والخلافة من الرسم، والسقيا من تناول القربان، والمولد من الميلاد، وحفلته من الأعياد،

ورفع الأعلام من حمل الصلبان، وتعليق ألواح الأسماء المصدرة بالنداء على الجدران من تعليق الصور والتماثيل، والاستفاضة والمراقبة من التوجه بالقلوب انحناءً أمام الأصنام.

و (منعوا) الاستهداء من نصوص الكتاب والسنة كحظر الكاثوليك التفهم من الإنجيل، وامتناع أحبار اليهود عن إقامة الدليل من التوراة في الأحكام.

و (جاؤوا) من المجوسية باستطلاع الغيب من الفلك، وبخشية أوضاع الكواكب، وباتخاذ أشكالها شعاراً للملك، وباحترام النار ومواقدها.

و (قلدوا) البوذيين حرفاً بحرف في الطريق والرياضة وتعذيب الجسم بالنار والسلاح، واللعب بالحيات والعقارب وشرب السموم، ودق الطبول والصنوج، وجعل رواتب من الأدعية والأناشيد والأحزاب، واعتقاد تأثير العزائم، ونداء الأسماء، وحمل التمائم، إلى غير ذلك مما هو مشاهد في بوذيي الهند ومجوس فارس والسند إلى يومنا هذا. وقد قيل إنه نقله إلى الإسلامية أمثال جون وست وسلطان علي منلا والبغدادي وحاشية فلان الشيخ وفلان الفارسي. على أن إسناد ذلك إلى أشخاص معينين يحتاج إلى تثبيت.

(لفقوا) من الأساطير والاسرائيليات أنواعاً من القربات، وعلوماً سموها لدنّيات. (...).

والخلاصة أن البدع التي شوشت الإيمان وشوهت الأديان تكاد كلها تتسلسل بعضها من بعض وتتولد جميعها من غرض واحد هو المراد، ألا وهو الاستعباد.

والناظر المدقق في تاريخ الإسلام يجد للمستبدين من الخلفاء والملوك الأولين وبعض العلماء الأعاجم وبعض مقلديهم من العرب المتأخرين أقوالاً افتروها على الله ورسوله، تضليلاً للأمة عن سبيل الحكمة، يريدون بها إطفاء نور العلم وإطفاء نور الله، ولكن أبى الله إلا أن يتم نوره، فحفظ للمسلمين كتابه الكريم الذي هو شمس العلوم وكنز الحكم من أن تمسه يد التحريف، وهي إحدى معجزاته، لأنه قال فيه (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[1] فما مسه المنافقون إلا بالتأويل، وهذا أيضاً من معجزاته، لأنه أخبر عن ذلك في قوله: (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله)[2].

وإني أمثل للمطالعين ما فعله الاستبداد في الإسلام بما حجر على العلماء الحكماء من أن يفسروا قسمي الآلاء والأخلاق من القرآن تفسيراً مدققاً، لأنهم كانوا يخافون مخالفة رأي بعض الغفل السالفين أو بعض المنافقين المقربين المعاصرين، فيكفرون فيقتلون. (...)

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) آل عمران: ٨.

٣ - الاستبداد والعلم

ما أشبه المستبد في نسبته إلى رعيته بالوصي الخائن القوي، يتصرف في أموال الأيتام وأنفسهم كما يهوى ما داموا ضعافاً قاصرين، فكما أنه ليس من صالح الوصي أن يبلغ الأيتام رشدهم، كذلك ليس من غرض المستبد أن تتنور الرعية بالعلم.

لا يخفى على المستبد، مهما كان غبياً، أن لا استعباد ولا اعتساف إلا ما دامت الرعية حمقاء تخبط في ظلامة جهل وتيه عماء، فلو كان المستبد طيراً لكان خفاشاً يصطاد هوام العوام في ظلام الجهل، ولو كان وحشاً لكان ابن آوى يتلقف دواجن الحواضر في غشاء الليل، ولكنه هو الإنسان يصيد عالمه جاهله.

العلم قبسة من نور الله وقد خلق الله النور كشافاً مبصراً، وَلاَّدا للحرارة والقوة، وجعل العلم مثله وضَّاحاً للخير فضَّاحاً للشر، يولد في النفوس حرارة وفي الرؤوس شهامة. العلم نور والظلم ظلام ومن طبيعة النور تبديد الظلام. والمتأمل في حالة كل رئيس ومرؤوس يرى كل سلطة الرئاسة تقْوى وتضعف بنسبة نقصان علم المرؤوس وزيادته.

المستبد لا يخشى علوم اللغة، تلك العلوم التي بعضها يُقوّم اللسان، وأكثرها هزل وهذيان يضيع به الزمان، نعم لا يخاف علم اللغة إذا لم يكن وراء اللسان حكمة حماس تعقد الألوية، أو سحر بيان يحل عقد الجيوش.

وكذلك لا يخاف المستبد من العلوم الدينية المتعلقة بالمعاد، المختصة ما بين الإنسان وربه، لاعتقاده أنها لا ترفع غباوة ولا تزيل غشاوة، وإنما يتلهى بها المتهوسون للعلم، حتى إذا ضاع فيها عمرهم، وامتلأت بها أدمغتهم، وأخذ منهم الغرور ما أخذ، فصاروا لا يرون علماً غير علمهم، فحينئذ يأمن المستبد منهم كما يُؤمن شر السكران إذا خمر. على أنه إذا نبغ منهم البعض ونالوا حرمة بين العوام لا يعدم المستبد وسيلة لاستخدامهم في تأييد أمره ومجاراة هواه في مقابلة أنه يضحك عليهم بشيء من التعظيم ويسدّ أفواههم بلقيمات من فتات مائدة الاستبداد، وكذلك لا يخاف من العلوم الصناعية محضاً، لأن أهلها يكونون مسالمين صغار النفوس، صغار الهمم، يشتريهم المستبد بقليل من المال والإعزاز، ولا يخاف من الماديين لأن أكثرهم مبتلون بإيثار النفس، ولا من الرياضيين لأن غالبهم قصار النظر.

ترتعد فرائص المستبد من علوم الحياة، مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصل، والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التي تكبّر النفوس وتوسع العقول وتعرف الإنسان ما هي حقوقه، وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النوال، وكيف الحفظ. وأخوف ما يخاف المستبد من أصحاب هذه العلوم المندفعين منهم لتعليم الناس بالخطابة أو الكتابة، وهم المعبر عنهم في القرآن بالصالحين والمصلحين في نحو قوله تعالى: (إن الأرض يرثها عبادي الصالحون)[١] وفي قوله: (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون)[٢]، وإن كان علماء الاستبداد يفسرون مادة الصلاح

---

(١) الأنبياء: ١٠٥.

(٢) هود: ١١٧.

والإصلاح بكثرة التعبد كما حولوا معنى مادة الفساد والإفساد من تخريب نظام الله إلى التشويش على المستبدين.

والخلاصة أن المستبد يخاف من هؤلاء العلماء العاملين الراشدين المرشدين، لا من العلماء المنافقين أو الذين حشوا رؤوسهم محفوظات كثيرة كأنها مكتبات مقفلة!

كما يبغض المستبد العلم لنتائجه، يبغضه أيضاً لذاته، لأن للعلم سلطاناً أقوى من كل سلطان، فلا بد للمستبد من أن يستحقر نفسه كلما وقعت عينه على من هو أرقى منه علماً. ولذلك لا يحب المستبد أن يرى وجه عالم عاقل يفوق عليه فكراً، فإذا اضطر لمثل الطبيب والمهندس يختار الغبي المتصاغر المتملق. وعلى هذه القاعدة بنى ابن خلدون قوله « فاز المتملقون »، وهذه طبيعة كل المتكبرين بل في غالب الناس، وعليها مبنى ثنائهم على كل من يكون مسكيناً خاملاً لا يرجى لخير ولا لشر.

وينتج مما تقدم أن بين الاستبداد والعلم حرباً دائمة وطراداً مستمراً: يسعى العلماء في تنوير العقول ويجتهد المستبد في إطفاء نورها، والطرفان يتجاذبان العوام. ومن هم العوام؟ هم أولئك الذين إذا جهلوا خافوا، وإذا خافوا استسلموا، كما أنهم هم الذين متى علموا قالوا، ومتى قالوا فعلوا.

العوام هم قوة المستبد وقوته، بهم عليهم يصول ويطول، يأسرهم، فيتهللون لشوكته، ويغصب أموالهم، فيحمدونه على إبقائه حياتهم، ويهينهم فيثنون على رفعته، ويغري بعضهم على بعض، فيفتخرون بسياسته، وإذا أسرف في أموالهم، يقولون: كريماً، وإذا قتل منهم ولم يمثل، يعتبرونه رحيماً، ويسوقهم إلى خطر الموت، فيطيعونه حذر التوبيخ، وإن نقم عليه منهم بعض الأباة قاتلهم كأنهم بغاة.

والحاصل أن العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشىء عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنور العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينقادون طبعاً لغير منافعهم، كما قيل: العاقل لا يخدم غير نفسه، وعند ذلك لا بد للمستبد من الاعتزال أو الاعتدال. وكم أجبرت الأمة، بترقيتها، المستبد اللئيم على الترقي معها والانقلاب، رغم طبعه، إلى وكيل أمين يهاب الحساب، ورئيس عادل يخشى الانتقام، وأب حليم يتلذذ بالتحابب. وحينئذ تنال الأمة حياة رضية هنية، حياة رخاء ونماء، حياة عز وسعادة، ويكون حظ الرئيس من ذلك رأس الحظوظ، بعد أن كان في دور الاستبداد أشقى العباد، لأنه كان على الدوام ملحوظاً بالبغضاء، محاطاً بالأخطار، غير أمين على رياسته، بل وعلى حياته، طرفة عين. ولأنه لا يرى قط أمامه من يسترشده فيما يجهل، لأن الواقف بين يديه مهما كان عاقلاً متيناً، لا بد أن يهابه فيضطرب باله فيتشوش فكره ويختل رأيه فلا يهتدي إلى الصواب، وإن اهتدى فلا يجسر على التصريح به قبل استطلاع رأي المستبد، فإن رآه متصلباً فيما يراه فلا يسعه إلا تأييده، رشداً كان أو غياً. وكل مستشار غيره يدعي أنه غير هياب فهو كذاب. والقول الحق أن الصدق لا يدخل قصور الملوك. بناء عليه لا يستفيد المستبد قط من رأي غيره، بل يعيش في ضلال وتردد وعذاب وخوف، وكفى بذلك انتقاماً منه على استعباده الناس وقد خلقهم ربهم أحراراً.

إن خوف المستبد من نقمة رعيته أكثر من خوفهم بأسه، لأن خوفه ينشأ عن علمه بما يستحقه منهم، وخوفهم ناشىء عن جهل، وخوفه عن عجز حقيقي فيه، وخوفهم عن توهم التخاذل فقط، وخوفه على فقد حياته وسلطانه، وخوفهم على لقيمات من النبات وعلى وطن يألفون غيره في أيام، وخوفه على كل شيء تحت سماء ملكه، وخوفهم على حياة تعيسة فقط.

كلما زاد المستبد ظلماً واعتسافاً زاد خوفه من رعيته، وحتى من حاشيته. وحتى من هواجسه وخيالاته. وأكثر ما تختم حياة المستبد بالجنون التام. قلت: التام، لأن المستبد لا يخلو من الحمق قط، لنفوره من البحث عن الحقائق، وإذا صادف وجود مستبد غير أحمق فيسارعه الموت قهراً إذا لم يسارعه الجنون أو العته، وقلت: إنه يخاف من حاشيته، لأن أكثر ما يبطش بالمستبدين حواشيهم، لأن هؤلاء هم أشقى خلق الله حياة، يرتكبون كل جريمة وفظيعة لحساب المستبد الذي يجعلهم يمسون ويصبحون مخبولين مصروعين يجهدون الفكر في استطلاع ما يريد منهم فعله بدون أن يطلب أو يصرّح (...).

والخلاصة أن الاستبداد والعلم ضدان متغالبان، فكل إدارة مستبدة تسعى جهدها في إطفاء نور العلم، وحصر الرعية في حالك الجهل. والعلماء الحكماء الذين ينبتون أحياناً في مضايق صخور الاستبداد يسعون جهدهم في تنوير أفكار الناس. والغالب أن رجال الاستبداد يطاردون رجال العلم وينكلون بهم، فالسعيد منهم من يتمكن من مهاجرة دياره. وهذا سبب أن كل الأنبياء العظام عليهم الصلاة والسلام وأكثر العلماء الأعلام والأدباء النبلاء تقلبوا في البلاد وماتوا غرباء.

إن الإسلامية أول دين حض على العلم، وكفى شاهداً أن أول كلمة أنزلت من القرآن هي الأمر بالقراءة أمراً مكرراً، وأول منة أَجَلَّها الله وامْتَنَّ بها على الإنسان هي أنه علمه بالقلم، علمه به ما لم يعلم. وقد فهم السلف الأول من مغزى هذا الأمر وهذا الامتنان وجوب تعلم القراءة والكتابة على كل مسلم، وبذلك عمت القراءة والكتابة في المسلمين أو كادت تعم، وبذلك صار العلم في الأمة حراً مباحاً للكل لا يختص به رجال

الدين أو الأشراف كما كان في الأمم السابقة، وبذلك انتشر العلم في سائر الأمم أخذاً عن المسلمين! ولكن قاتل الله الاستبداد الذي استهان بالعلم حتى جعله كالسلعة يُعطَى ويمنح للأميين ولا يجرؤ أحد على الاعتراض، أجل، قاتل الله الاستبداد الذي رجع بالأمة إلى الأمية فالتقى آخرها بأولها، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

٤ – الاستبداد والمجد

من الحكم البالغة للمتأخرين قولهم: « الاستبداد أصل لكل فساد »، ومبنى ذلك أن الباحث المدقق في أحوال البشر وطبائع الاجتماع كشف أن للاستبداد أثراً سيئاً في كل واد. وقد سبق أن الاستبداد يضغط على العقل فيفسده، ويلعب بالدين فيفسده، ويحارب العلم فيفسده. وإني الآن أبحث في أنه كيف يغالب الاستبداد المجد فيفسده ويقيم مقامه التمجّد.

المجد هو إحراز المرء مقام حب واحترام في القلوب، وهو مطلب طبيعي شريف لكل إنسان، لا يترفع عنه نبي أو زاهد، ولا ينحط عنه دني أو خامل. للمجد لذة روحية تقارب لذة العبادة عند الفانين في الله، وتعادل لذة العلم عند الحكماء، وتربو على لذة امتلاك الأرض مع ثمرها عند الأمراء، وتزيد على لذة مفاجأة الإثراء عند الفقراء، ولذا يزاحم المجد في النفوس منزلة الحياة.

وقد أشكل على بعض الباحثين أي الحرصين أقوى؟ حرص الحياة أم حرص المجد؟ والحقيقة التي عول عليها المتأخرون وميزوا بها تخليط ابن خلدون هي التفضيل، وذلك أن المجد مفضل على الحياة عند الملوك والقواد وظيفة، وعند النجباء والأحرار حمية. وحب الحياة ممتاز على المجد عند الأُسراء والأذلاء طبيعة، وعند الجبناء والنساء ضرورة. وعلى هذه القاعدة يكون أئمة آل البيت عليهم السلام معذورين في إلقائهم بأنفسهم في تلك المهالك، لأنهم لما كانوا نجباء أحراراً فحميتهم جعلتهم يفضلون الموت

كراماً على حياة ذل مثل حياة ابن خلدون الذي خطأ أمجاد البشر في إقدامهم على الخطر إذا هدد مجدهم، ذاهلاً عن أن بعض أنواع الحيوان، ومنها البلبل، وجدت فيها طبيعة اختيار الانتحار أحياناً تخلصاً من قيود الذل، وأن أكثر سباع الطير والوحوش إذا أسرت كبيرة تأبى الغذاء حتى تموت، وأن الحرة تموت ولا تأكل بعرضها والماجدة تموت ولا تأكل بثدييها!

المجد لا ينال إلا بنوع من البذل في سبيل الجماعة، وبتعبير الشرقيين: في سبيل الله، أو سبيل الدين، وبتعبير الغربيين: في سبيل المدنية، أو سبيل الإنسانية. والمولى تعالى، المستحق التعظيم لذاته، ما طالب عبيده بتمجيده إلا وقرن الطلب بذكر نعمائه عليهم.

وهذا البذل إما بذل مال للنفع العام، ويسمى مجد الكرم، وهو أضعف المجد، أو بذل العلم النافع المفيد للجماعة، ويسمى مجد الفضيلة، أو بذل النفس بالتعرض للمشاق والأخطار في سبيل نصرة الحق وحفظ النظام، ويسمى مجد النبالة، وهذا أعلى المجد، وهو المراد عند الإطلاق، وهو المجد الذي تتوق إليه النفوس الكبيرة وتحن إليه أعناق النبلاء. وكم له من عشاق تلذ لهم في حبه المصاعب والمخاطرات، وأكثرهم يكون من مواليد بيوت نادرة، حمتها الصدف من عيون الظالمين المذلين، أو يكون من نجباء بيوت ما انقطعت فيها سلسلة المجاهدين، وما انقطعت عجائزها عن بكائهم. ومن أمثلة المجد قولهم: خلق الله للمجد رجالاً يستعذبون الموت في سبيله. ولا سبيل إليه إلا بعظيم الهمة والإقدام والثبات، تلك الخصال الثلاث التي بها تُقدَّر قيم الرجال (...)

والحاصل أن المجد هو المجد، محبب للنفوس، لا تفتأ تسعى وراءه، وترقى مراقيه، وهو ميسر في عهد العدل لكل إنسان على حسب استعداده

وهمته، وينحصر تحصيله في زمن الاستبداد بمقاومة الظلم على حسب الإمكان.

يقابل المجد من حيث مبناه التمجّد. وما هو التمجد؟ وماذا يكون التمجد؟ التمجد لفظ هائل المعنى. ولهذا أراني أتعثر بالكلام وأتلعثم في الخطاب، ولا سيما من حيث أخشى مساس إحساس بعض المطالعين، إن لم يكن من جهة أنفسهم فمن جهة أجدادهم الأولين، فأناشدهم الوجدان والحق المهان، أن يتجردوا دقيقتين من النفس وهواها، ثم هم مثلي ومثل سائر الجانين على الإنسانية لا يعدمون تأويلاً. وإنني أعلل النفس بقبولهم تهويني هذا فأنطلق وأقول:

التمجد خاص بالإدارات المستبدة، وهو القربى من المستبد بالفعل كالأعوان والعمال، أو بالقوة كالملقبين بنحو دوق وبارون، والمخاطبين بنحو رب العزة ورب الصولة، أو الموسومين بالنياشين أو المطوقين بالحمائل، وبتعريف آخر: التمجد هو أن ينال المرء جذوة نار من جهنم كبرياء المستبد ليحرق بها شرف المساواة في الإنسانية!

وبوصف أجْلى هو أن يتقلد الرجل سيفاً من قبل الجبار يبرهن به على أنه جلاد في دولة الاستبداد، أو يعلق على صدره وساماً مشعراً بما وراءه من الوجدان المستبيح للعدوان أو يتزين بسيور مزركشة تنبىء بأنه صار مخنثاً أقرب إلى النساء منه إلى الرجال، وبعبارة أوضح وأخصر: هو أن يصير الإنسان مستبداً صغيراً في كنف المستبد الأعظم.

قلت: إن التمجد خاص بالإدارات الاستبدادية، وذلك لأن الحكومة الحرة التي تمثل عواطف الأمة تأبى كل الإباء إخلال التساوي بين الأفراد، إلا لفضل حقيقي، فلا ترفع قدر أحد منها إلا رفعاً صورياً أثناء قيامه في

خدمتها، أي الخدمة العمومية، وذلك تشويقاً له على التفاني في الخدمة، كما أنها لا تميز أحداً منها بوسام أو تشرفه بلقب إلا ما كان علمياً أو ذكرى لخدمة مهمة وفقه الله إليها. وبمثل هذا يرفع الله الناس بعضهم فوق بعض درجات في القلوب لا في الحقوق.(...)

المتمجدّون يريدون أن يخدعوا العامة، وما يخدعون غير نسائهم اللاتي يتفخفخن بين عجائز الحي بأنهم كبار العقول كبار النفوس أحرار في شؤونهم لا يزاح لهم نقاب، ولا تصفع منهم رقاب، فيحوجهم هذا المظهر الكاذب لتحمل الإساءات والإهانات التي تقع عليهم من قبل المستبد، بل يُحْوجهم للحرص على كتمها، بل على إظهار عكسها، بل على مقاومة من يدعي خلافها، بل على تغليط أفكار الناس في حق المستبد وإبعادهم عن اعتقاد أن من شأنه الظلم.

وهكذا يكون المتمجدون أعداء للعدل، أنصاراً للجور، لا دين ولا وجدان ولا شرف ولا رحمة، وهذا ما يقصده المستبد من إيجادهم والإكثار منهم ليتمكن بواسطتهم من أن يغرر الأمة على إضرار نفسها تحت اسم منفعتها، فيسوقها مثلاً لحرب اقتضاها محض التجبر والعدوان على الجيران فيوهمها أنه يريد نصرة الدين، أو يسرف بالملايين من أموال الأمة في ملذاته وتأييد استبداده باسم حفظ شرف الأمة وأبهة المملكة، أو يستخدم الأمة في التنكيل بأعداء ظلمه باسم أنهم أعداء لها، أو يتصرف في حقوق المملكة والأمة كما يشاؤه هواه باسم أن ذلك من مقتضى الحكمة والسياسة.

والخلاصة أن المستبد يتخذ المتمجدين سماسرة لتغرير الأمة باسم خدمة الدين، أو حب الوطن، أو توسيع المملكة، أو تحصيل منافع عامة، أو مسئولية الدولة، أو الدفاع عن الاستقلال. والحقيقة أن كل هذه الدواعي

الفخيمة العنوان في الأسماع والأذهان ما هي إلا تخييل وإيهام يقصد بها رجال الحكومة تهييج الأمة وتضليلها.(...).

المستبد لا يستغني عن أن يستمجد بعض أفراد من ضعاف القلوب الذين هم كبقر الجنة لا ينطحون ولا يرمحون، يتخذهم كأنموذج البائع الغشاش على أنه لا يستعملهم في شيء من مهامه فيكونون لديه كمصحف في خمارة أو سبحة في يد زنديق، وربما لا يستخدم أحياناً بعضهم في بعض الشؤون تغليطاً لأذهان العامة في أنه لا يتعمد استخدام الأراذل والأسافل فقط، ولهذا يقال دولة الاستبداد دولة بُلْه وأوغاد.

المستبد يجرب أحياناً في المناصب والمراتب بعض العقلاء الأذكياء أيضاً اغتراراً منه بأنه يقوى على تليين طينتهم وتشكيلهم بالشكل الذي يريد، فيكونون له أعواناً خبثاء ينفعونه بدهائهم، ثم هو بعد التجربة إذا خاب ويئس من إفسادهم يتبادر إلى إبعادهم أو ينكل بهم. ولهذا لا يستقر عند المستبد إلا الجاهل العاجز الذي يعبده من دون الله، أو الخبيث الخائن الذي يرضيه ويغضب الله.

وهنا أنبه فكر المطالعين إلى أن هذه الفئة من العقلاء الأمناء بالجملة، الذين يذوقون عسيلة مجد الحكومة وينشطون لخدمة الأمة ونيل مجد النبالة، ثم يضرب على يدهم لمجرد أن بين أضلعهم قبسة من الإيمان وفي أعينهم بارقة من الإنسانية، هي الفئة التي تتكهرب بعداوة الاستبداد وينادي أفرادها بالإصلاح. وهذا الانقلاب قد أعيا المستبدين لأنهم لا يستغنون عن التجربة ولا يأمنون هذه المغبة. ومن هنا نشأ اعتمادهم في التجربة غالباً على العريقين في خدمة الاستبداد، أو الوارثين من آبائهم وأجدادهم الأخلاق المرضية للمستبدين. ومن هنا ابتدأت في الأمم نغمة التمجد بالأصالة والأنساب.

والمستبدون المحنكون يطيلون أمد التجربة بالمناصب الصغيرة فيستعملون قاعدة الترقي مع التراخي ويسمون ذلك برعاية قاعدة القدم، ثم يختمون التجريب بإعطاء المتمرن خدمة يكون فيها رئيساً مطلقاً ولو في قرية، فإن أظهر مهارة في الاستبداد، وذلك ما يسمونه حكمة الحكومة، فبها ونعمت. وإلا قالوا عنه: هذا حيوان يا ضيعة الأمل فيه.

إن للأصالة مشاكلة قوية للمجد والتمجد فلا بد أن نبحث فيها قليلاً ثم نعود لموضوع المستبد وأعوانه المتمجدين، فأقول:

الأصالة صفة قد يكون لها بعض المزايا من حيث الأميال التي يرثها الأبناء من الآباء، ومن حيث التربية التي تكون مستحكمة في البيت ولو رياء، ومن حيث أن الأصالة تكون مقرونة غالباً بشيء من الثروة المعينة على مظاهر الشهامة والرحمة، ومن حيث أن الثروة تعين أهل البيت على إخفاء بعض رذائلهم عن أولادهم، ومن حيث أنها مدعاة غالباً للتمثل بالأقران، مشوقة للتفوق والتميز، ومن حيث تقويتها العلاقة بالأمة والوطن خوف مذلة الاغتراب، ومن حيث أن أهلها يكونون منظورين دائماً فيتحاشون المعائب والنقائص بعض التحاشي.

وبيوت الأصالة تنقسم إلى ثلاثة أنواع: بيوت علم وفضيلة، وبيوت مال وكرم، وبيوت ظلم وإمارة. وهذا الأخير هو القسم الأكثر عدداً والأهم موقعاً. وهم، كما سبقت الإشارة إليه، مطمح نظر المستبد في الاستعانة وموضع ثقته، وهم الجند الذي يجتمع تحت لوائه بسهولة، وربما يكفيه أن يضحك في وجههم ضحكة. فلننظر ما هو نصيب أهل هذا القسم من تلك المزايا الموروثة.

هل يرث الابن من جده المؤسس لمجده أمياله في العدالة ولم توجد؟ أم

يدب ويشب على غير الترف المصغر للعقول، المميت للهمم؟ أم يتربى على غير الوقار المضحك للباطل السائد فيما بين العائلة في بيتهم؟ أم يستخدم الثروة في غير الملاذ الجسمية الدنيئة البهيمية وتلك الأبهة الطاووسية الباطلة؟ أم يتمثل بغير أقران السوء المتملقين المنافقين؟ أم لا يستحقر قومه لجهلهم قدر النطفة الملعونة التي خلق منها جناية؟ أم لا يبغض العلماء الذين لا يقدرونه قدره حسبما هو قائم في مخيلة خيلائه؟ أم يرى لجنابه مقراً يليق به غير مقعد التحكم ومستراح التأمر؟ أم يستحي من الناس؟ ومن هم الناس؟ ما الناس عند حضرته غير أشباح فيها أرواح خلقت لخدمته!

وهذه حالة الأكثرين من الأصلاء، على أننا لا نبخس حق من نال منهم حظاً من العلم وأوتي الحكمة وأراد الله به خيراً فأصابه بنصيب من القهر انخفض به شاموخ أنفه، فإن هؤلاء، وقليل ما هم، ينجبون نجابة عظيمة عجيبة، فيصدق عليهم أنهم قد ورثوا قوة القلب، ويستعملونها في الخير لا في الشر، واستفادوا من أنفة الكبرياء الجسارة على العظماء، وهكذا تتحول فيهم ميزة الشر إلى فائض خير وحسب شامخ من نحو الحنين على الوطن وأهله، والأنين لمصابه، والإقدام على العظائم في سبيل القوم. وأمثال هؤلاء النوابغ النجباء إذا كثروا في أمة يوشك أن يترقى منهم آحاد إلى درجة الخوارق، فيقودوا أممهم إلى النجاح والفلاح. ولا غرو فإن اجتماع نفوذ النسب وقوة الحسب يفعلان ولا عجب شبه فعل المستبد العادل الذي ينشده الشرقيون وخصوصاً المسلمون، وإن كان العقل لا يجوز أن يتصف بالاستبداد مع العدل غير الله وحده. ألا قاتل الله الهمة الساقطة التي قد تتسفل بالإنسان إلى عدم إتعاب الفكر فيما يطلب هل هو ممكن أم هو محال.

الأصلاء، باعتبار أكثريتهم، هم جرثومة البلاء في كل قبيلة ومن كل

قبيل. لأن بني آدم داموا إخواناً متساوين إلى أن ميزت الصدفة بعض أفرادهم بكثرة النسل فنشأت منها القوات العصبية، ونشأ من تنازعها تميز أفراد على أفراد، وحفظ هذه الميزة أوجد الأصلاء. فالأصلاء في عشيرة أو أمة إذا كانوا متقاربي القوات استبدوا على باقي الناس وأسسوا حكومة أشراف، ومتى وجد بيت من الأصلاء يتميز كثيراً في القوة على باقي البيوت يستبد وحده ويؤسس الحكومة الفردية المقيدة إذا كان لباقي البيوت بقية بأس، أو المطلقة، إذا لم يبق أمامه من يتقيه.

بناء عليه إذا لم يوجد في أمة أصلاء بالكلية، أو وجد ولكن كان لسواد الناس صوت غالب، أقامت تلك الأمة لنفسها حكومة انتخابية لا وراثة فيها ابتداء، ولكن لا يتوالى بضع متولين إلا ويصير أنسالهم أُصَلاء يتناظرون، كل فريق منهم يسعى لاجتذاب طرف من الأمة استعداداً للمغالبة وإعادة التاريخ الأول.

ومن أكبر مضار الأصلاء، أنهم ينهمكون، أثناء المغالبة، على إظهار الأبهة والعظمة. يسترهبون أعين الناس ويسحرون عقولهم ويتكبرون عليهم. ثم إذا غلب غالبهم واستبد بالأمر لا يتركها الباقون لإلْفتهم لذتها ولمضاهاة المستبد في نظر الناس. والمستبد نفسه لا يحملهم على تركها، بل يدرّ عليهم المال ويعينهم عليها ويعطيهم الألقاب والرتب وشيئاً من النفوذ والتسلط على الناس ليتلهوا بذلك عن مقاومة استبداده، ولأجل أن يألفوها مديداً فتفسد أخلاقهم، فينفر منهم الناس ولا يبقى لهم ملجأ غير بابه فيصيرون أعواناً بعد أن كانوا أضداداً.

ويستعمل المستبد أيضاً مع الأصلاء سياسة الشد والإرخاء، والمنع والإعطاء، والالتفات والإغضاء، كي لا يبطروا، وسياسة إلقاء الفساد

وإثارة الشحناء فيما بينهم، كي لا يتفقوا عليه. وتارة يعاقب عقاباً شديداً باسم العدالة، إرضاء للعوام، وأخرى يقرنهم بأفراد كانوا يقبلون أذيالهم استكباراً، فيجعلهم سادة عليهم يفركون آذانهم استحقاراً، يقصد بذلك كسر شوكتهم أمام الناس وعصر أنوفهم أمام عظمته. والحاصل أن المستبد يذلل الأصلاء بكل وسيلة حتى يجعلهم مترامين دائماً بين رجليه كي يتخذهم لجاماً لتذليل الرعية، ويستعمل عين هذه السياسة مع العلماء ورؤساء الأديان الذين متى شم من أحدهم رائحة الغرور بعقله أو علمه ينكل به أو يستبدله بالأحمق الجاهل، إيقاظاً له ولأمثاله من كل ظانّ من أن إدارة الظلم محتاجة إلى شيء من العقل أو الاقتدار فوق مشيئة المستبد. وبهذه السياسة ونحوها يخلو الجو فيعصف وينسف ويتصرف في الرعية كريش يقلبه الصّرصر في جو محرق.

المستبد في لحظة جلوسه على عرشه ووضع تاجه الموروث على رأسه يرى نفسه كان إنساناً فصار إلهاً. ثم يرجع النظر فيرى نفسه في نفس الأمر أعجز من كل عاجز، وأنه ما نال إلا بواسطة من حوله من الأعوان، فيرفع نظره إليهم فيسمع لسان حالهم يقول له: ما العرش؟ وما التاج؟ وما الصولجان؟ ما هذه إلا أوهام في أوهام. هل يجعلك هذا الريش في رأسك طاووساً وأنت غراب، أم تظن الأحجار البراقة في تاجك نجوماً ورأسك سماء؟ أم تتوهم أن زينة صدرك ومنكبيك أخرجتك عن كونك قطعة طين من هذه الأرض؟ والله ما مكنك في هذا المقام وسلطك على رقاب الأنام إلا شعوذتنا وسحرنا وامتهاننا لديننا ووجداننا وخيانتنا لوطننا وإخواننا، فانظر أيها الصغير المكبَّر، الحقير الموقر، كيف تعيش معنا!

ثم يلتفت إلى جماهير الرعية المتفرجين، منهم الطائشين المهللين

المسبحين بحمده، ومنهم المسحورين المبهوتين كأنهم أموات من حين، ولكن يتجلى في فكره أن خلال الساكتين بعض أفراد عقلاء أمجاد يخاطبونه بالعيون بأن لنا معاشر الأمة شؤوناً عمومية وكلنا في قضائها على ما نريد ونبغي، لا على ما تريد فتبغي. فإن وفيت حق الوكالة حق لك الاحترام وإن مكرت مكرنا وحاقت بك العاقبة، ألا إن مكر الله عظيم.

وعندئذ يرجع المستبد إلى نفسه قائلاً: الأعوان الأعوان، الحملة السَّدنة أُسلمهم القياد، وأردفهم بجيش من الأوغاد، أحارب بهم هؤلاء العبيد العقلاء، وبغير هذا الحزم لا يدوم لي ملك كيفما أكون، بل أبقى أسيراً للعدل، معرضاً للمناقشة، منغصاً في نعيم الملك، ومن العار أن يرضى بذلك من يمكنه أن يكون سلطاناً جباراً متفرداً قهاراً.

الحكومة المستبدة تكون طبعاً مستبدة في كل فروعها من المستبد الأعظم إلى الشرطي، إلى الفرّاش، إلى كنّاس الشوارع، ولا يكون كل صنف إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقاً، لأن الأسافل لا يهمهم طبعاً الكرامة وحسن السمعة، إنما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أي كانت ولو بشراً أم خنازير، آبائهم أم أعدائهم، وبهذا يأمنهم المستبد ويأمنونه، فيشاركهم ويشاركونه. وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقل حسب شدة الاستبداد وخفته. فكلما كان المستبد حريصاً على العسف احتاج إلى زيادة جيش المتمجدين العاملين له المحافظين عليه، واحتاج إلى مزيد الدقة في اتخاذهم من أسفل المجرمين الذين لا أثر عندهم لدين أو ذمة، واحتاج لحفظ النسبة بينهم في المراتب بالطريقة المعكوسة، وهي أن يكون أسفلهم طباعاً وخصالاً أعلاهم وظيفة وقرباً. ولهذا لا بد أن يكون الوزير الأعظم للمستبد هو اللئيم الأعظم في الأمة، ثم من دونه لؤماً وهكذا تكون مراتب

الوزراء والأعوان في لؤمهم حسب مراتبهم في التشريفات والقربى منه.
وربما يغتر المطالع كما اغتر كثير من المؤرخين البسطاء بأن بعض وزراء المستبدين يتأوهون من المستبد ويتشكون من أعماله ويجهرون بملامه، ويظهرون لو أنه ساعدهم الإمكان لعملوا وفعلوا وافتدوا الأمة بأموالهم، بل وحياتهم، فكيف والحالة هذه يكون هؤلاء لؤماً؟ بل كيف ذلك وقد وجد منهم الذين خاطروا بأنفسهم، والذين أقدموا فعلاً على مقاومة الاستبداد فنالوا المراد أو بعضه أو هلكوا دونه؟

فجواب ذلك: إن المستبد لا يخرج قط عن أنه خائن خائف محتاج لعصابة تعينه وتحميه، فهو ووزراؤه كزمرة لصوص: رئيس وأعوان. فهل يجوز العقل أن ينتخب رفاق من غير أهل الوفاق، وهو هو الذي لا يستوزر إلا بعد تجربة واختبار عمراً طويلاً؟!

هل يمكن أن يكون الوزير متخلقاً بالخير حقيقة وبالشر ظاهراً، فيخدع المستبد بأعماله ولا يخاف من أنه كما نصبه وأعزه بكلمة يعزله ويذله؟

بناء عليه فالمستبد، وهو من لا يجهل أن الناس أعداؤه لظلمه، لا يأمن على بابه إلا من يثق به أنه أظلم منه للناس وأبعد منه عن أعدائه. وأما تلوّم بعض الوزراء على لوم المستبد، فهو إن لم يكن خداعاً للأمة فهو حنق على المستبد، لأنه بخس ذلك المتلوم حقه فقدم عليه من هو دونه في خدمته بتضحية دينه ووجدانه. وكذلك لا يكون الوزير أميناً من صولة المستبد في صحبته ما لم يسبق بينهما وفاق واتفاق على خيرة الشيطان، لأن الوزير محسود بالطبع، يتوقع له المزاحمون كل شر، ويبغضه الناس ولو تبعاً لظالمهم، وهو هدف في كل ساعة للشكايات والوشايات. كيف يكون عند الوزير شيء من التقوى أو الحياء أو العدل أو الحكمة أو المروءة أو الشفقة على الأمة،

وهو العالم بأن الأمة تبغضه وتمقته وتتوقع له كل سوء وتشمت بمصائبه، فلا ترضى عنه ما لم يتفق معها على المستبد، وما هو فاعل ذلك أبداً إلا إذا يئس من إقباله عنده، وإن يئس وفعل فلا يقصد نفع الأمة قط، إنما يريد فتح بابٍ لمستبد جديد عساه يستوزره فيؤازره على وزره.

والنتيجة أن وزير المستبد هو وزير المستبد، لا وزير الأمة كما في الحكومات الدستورية. كذلك القائد يحمل سيف المستبد ليغمده في الرقاب بأمر المستبد لا بأمر الأمة، بل هو يستعيذ من أن تكون الأمة صاحبة أمر، لما يعلم من نفسه أن الأمة لا تقلد القيادة لمثله.

بناء عليه لا يغتر العقلاء بما يتشدق به الوزراء والقواد من الإنكار على الاستبداد والتفلسف بالإصلاح وإن تلهفوا وإن تأففوا، ولا ينخدعون لمظاهر غيرتهم وإن ناحوا وإن بكوا، ولا يثقون بهم وبوجدانهم مهما صلوا وسبّحوا، لأن ذلك كله ينافي سيرهم وسيرتهم، ولا دليل على أنهم أصبحوا يخالفون ما شبوا وشابوا عليه. هم أقرب أن لا يقصدوا بتلك المظاهر غير إقلاق المستبد وتهديد سلطته ليشاركهم في استدرار دماء الرعية، أي أموالها. نعم، كيف يجوز تصديق الوزير والعامل الكبير الذي قد ألف عمراً طويلاً لذة البذخ وعزة الجبروت في أنه يرضى بالدخول تحت حكم الأمة ويخاطر بعرض سيفه عليها فتحله أو تكسره تحت أرجلها؟ أليس هو عضواً ظاهر الفساد من جسم تلك الأمة التي قتل الاستبداد فيها كل الأميال الشريفة العالية فأبعدها عن الانس بالإنسانية، حتى صار الفلاح التعيس منها يؤخذ للجندية وهو يبكي، فلا يكاد يلبس كم السترة العسكرية إلا ويتلبس بشر الأخلاق فيتمرد على أمه وأبيه، ويتمرد على أهل قريته وذويه، ويكظ أسنانه عطشاً للدماء لا يميز بين أخ أو عدو؟ إن أكابر رجال عهد الاستبداد لا خلاق لهم ولا ذمة، فكل ما يتظاهرون

به أحياناً من التذمّر والتألم يقصدون به غش الأمة المسكينة التي يطمعهم في انخداعها وانقيادها لهم علمهم بأن الاستبداد القائم بهم والمستمر بهمتهم قد أعمى أبصارها وبصائرها، وخدر أعصابها فجعلها كالمصاب ببحران الحمى، فهي لا ترى غير هول وظلام وشدة وآلام، فتئن من البلاء ولا تدري ما هو تداويه ولا من أين جاءها لتصده، فتواسيها فئة من أولئك المتعاظمين باسم الدين، يقولون: يا بؤساء، هذا قضاء من السماء لا مرد له، فالواجب تلقّيه بالصبر والرضاء، والالتجاء إلى الدعاء، فاربطوا ألسنتكم عن اللغو والفضول، واربطوا قلوبكم بأهل السكينة والخمول، وإياكم والتدبير، فإن الله غيور، وليكن وردكم: اللهم انصر سلطاننا، وآمنّا في أوطاننا، واكشف عنا البلاء، أنت حسبنا ونعم الوكيل! ويغرّر الأمة آخرون من المتكبرين بأنهم الأطباء الرحماء، المهتمون بمداواة المرض، إنما هم يترقبون سنوح الفرص. وكلا الفريقين، والله، إما أدنياء جبناء، أو هم خائنون مخادعون، يريدون التثبيط والتّبْليد والامتنان على الظالمين.

من دلائل أن أولئك الأكابر مغرورون مخادعون يظهرون ما لا يبطنون. أنهم لا يستصنعون إلا أسافل الأراذل من الناس، ولا يميلون لغير المتملقين المنافقين من أهل الدين، كما هو شأن صاحبهم المستبد الأكبر. ومنها أنه قد يوجد فيهم من لا يتنزل لقليل الرشوة أو السرقة، ولكن ليس فيهم العفيف عن الكثير، وكفى بما يتمتعون من الثروات الطائلة، التي لا منبت لها غير الجاه، برهاناً فاضحاً لو كانوا يستحون. ومنها أن ليس فيهم غير المستبيح المفاخر بمشاركة المستبد في امتصاص دم الأمة، ذلك بأخذهم العطايا الكبيرة، والرواتب الباهظة، التي تعادل أضعاف ما تسمح به الإدارة العادلة لأمثالهم، لأنها إدارة راشدة لا تدفع أجوراً زائدة. ومنها أنهم لا يصرفون شيئاً ولو سراً من هذا السحت الكثير في سبيل مقاومة

الاستبداد الذي يزعمون أنهم أعداؤه، إنما يصرف بعضهم منه شيئاً في الصدقات الطفيفة وبناء المعابد سمعة ورياء، وكأنهم يريدون أن يسرقوا أيضاً قلوب الناس بعد سلب أموالهم أو إنهم يرشون الله، ألا ساء ما يتوهمون! ومنها أن أكثرهم مسرفون مبذرون، فلا تكفي أحدهم الرواتب المعتدلة التي يمكن أن ينالها أجرة خدمة لا ثمن ذمة. ومنها أنه قد يكون أحدهم شحيحاً مقتراً في نفقاته بحيث يخل في شرف مقامه فلا يصرف نصف أو ربع راتبه، مع أنه يقبضه زائداً على أجر مثله لأجل حفظ شرف المقام العائد لشرف الأمة، وبهذا الشح يكون خائناً ومهيناً. والحاصل أن الأكابر حريصون على أن يبقى الاستبداد مطلقاً لتبقى أيديهم مطلقة في الأموال.

هذا ولا ينكر التاريخ أن الزمان أوجد نادراً بعض وزراء وازروا الاستبداد عمراً طويلاً ثم ندموا على ما فرطوا فتابوا وأنابوا، ورجعوا لصف الأمة واستعدوا بأموالهم وأنفسهم لإنقاذها من داء الاستبداد. ولهذا لا يجوز اليأس من وجود بعض أفراد من الوزراء والقواد عريقين في الشهامة، فيظهر فيهم سر الوراثة ولو بعد بطون أو بعد الأربعين وربما السبعين من أعمارهم ظهوراً بيناً تلألأ في محيا صاحبه ثريّا صدق النجابة. ولا ينبغي لأمة أن تتكل على أن يظهر فيها أمثال هؤلاء، لأن وجودهم من نوع الصدف التي لا تبنى عليها آمال ولا أحلام.

والنتيجة أن المستبد فرد عاجز، لا حول له ولا قوة إلا بالمتمجدين، والأمة، أي امة كانت، ليس لها من يحك جلدها غير ظفرها، ولا يقودها إلا العقلاء بالتنوير والإهداء والثبات، حتى إذا ما اكفهرّت سماء عقول بنيها قيض الله لها من جمعهم الكبير أفراداً كبار النفوس، قادة أبراراً، يشترون

لها السعادة بشقائهم والحياة بموتهم، حيث يكون الله جعل في ذلك لذتهم، ولمثل تلك الشهادة الشريفة خلقهم، كما خلق رجال عهد الاستبداد فسّاقاً فجّاراً، مهالكهم الشهوات والمثالب. فسبحان الذي يختار من يشاء لما يشاء وهو الخلاق العظيم.

٥ - الاستبداد والمال

الاستبداد لو كان رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: «أنا الشر، وأبي الظلم، وأمي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسكنة، وعمي الضر، وخالي الذل، وابني الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي وحياتي فالمال، المال، المال!».

المال يصح في وصفه أن يقال: القوة مال، والوقت مال، والعقل مال، والعلم مال، والدين مال، والثبات مال، والجاه مال، والجمال مال، والترتيب مال، والاقتصاد مال، والشهرة مال، والحاصل: كل ما يُنتفع به في الحياة هو مال.

وكل ذلك يباع ويشترى، أي يستبدل بعضه ببعض. وموازين المعادلة هي: الحاجة والعزة والوقت والتعب، ومحافظة اليد والفضة والذهب والذمة، وسوقه: المجتمعات، وشيخ السوق: السلطان... فانظر في سوق يتحكم فيه مستبد، يأمر زيداً بالبيع، وينهى عمرواً عن الشراء، ويغصب بكراً ماله، ويحابي خالداً من مال الناس.

المال تعتوره الأحكام، فمنه الحلال ومنه الحرام، وهما بيّنان، ولنعم الحاكم فيهما الوجدان، فالحلال الطيب ما كان عوض أعيان، أو أجرة أعمال، أو بدل وقت أو مقابل ضمان. والمال الخبيث الحرام هو ثمن الشرف، ثم المغصوب، ثم المسروق، ثم المأخوذ إلجاءً، ثم المحتال فيه.

إن النظام الطبيعي في كل الحيوانات، حتى في السمك والهوام، إلا أنثى العنكبوت، أن النوع الواحد منها لا يأكل بعضه بعضاً، والإنسان يأكل الإنسان. ومن غريزة سائر الحيوان أن يلتمس الرزق من الله، أي من مورده الطبيعي، وهذا الإنسان الظالم نفسه حريص على اختطافه من يد أخيه، بل من فيه، بل كم أكل الإنسان الإنسان!(...).

إن بحث الاستبداد والمال بحث قوي العلاقة بالظلم القائم في فطرة الإنسان، ولهذا رأيت أن لا بأس في الاستطراد لمقدمات تتعلق نتائجها بالاستبداد الاجتماعي المحمي بقلاع الاستبداد السياسي، فمن ذلك:

إن البشر نصفهم كَلّ على النصف الآخر، ويشكل أكثرية هذا النصف الكل نساء المدن. ومن النساء؟ النساء هن النوع الذي عرف مقامه في الطبيعة بأنه هو الحافظ لبقاء الجنس، وأنه يكفي للألف منه ملقح واحد، وأن باقي الذكور حظهم أن يساقوا للمخاطر والمشاق، أو هم يستحقون ما يستحقه ذكر النحل، وبهذا النظر اقتسمت النساء مع الذكور أعمال الحياة قسمة ضِيزَى، وتحكمن بسن قانون عام به جعلن نصيبهن هين الأشغال بدعوى الضعف، وجعلن نوعهن مطلوباً عزيزاً بإيهام العفة، وجعلن الشجاعة والكرم سيئتين فيهن محمدتين في الرجال، وجعلن نوعهن يهين ولا يهان، ويَظلم أو يُظلم فيعان. وعلى هذا القانون يربين البنات والبنين، ويتلاعبن بعقول الرجال كما يشأن، حتى إنهن جعلن الذكور يتوهمون أنهن أجمل منهم صورة. والحاصل أنه قد أصاب من سماهن بالنصف المضرّ! ومن المشاهد أن ضرر النساء بالرجال يترقى مع الحضارة والمدنية على نسبة الترقي المضاعف، فالبدوية تشارك الرجل مناصفة في الأعمال والثمرات فتعيش كما يعيش، والحضرية تسلب الرجل لأجل معيشتها وزينتها اثنين من ثلاث وتعينه في أعمال البيت، والمدنية تسلب ثلاثة من أربعة وتود أن لا

تخرج من الفراش. وهكذا تترقى بنات العواصم في أسر الرجال. وما أصدق بالمدنية الحاضرة في أوروبا أن تسمى المدنية النسائية لأن الرجال فيها صاروا أنعاماً للنساء.

ثم إن الرجال تقاسموا مشاق الحياة قسمة ظالمة أيضاً، فإن أهل السياسة والأديان ومن يلتحق بهم، وعددهم لا يبلغ الخمسة في المائة، يتمتعون بنصف ما يتجمد من دم البشر أو زيادة، ينفقون ذلك في الرفه والإسراف. مثال ذلك أنهم يزينون الشوارع بملايين من المصابيح لمرورهم فيها أحياناً متراوحين بين الملاهي والمواخير، ولا يفكّرون في ملايين من الفقراء يعيشون في بيوتهم في ظلام.

ثم أهل الصنائع النفيسة والكمالية والتجار الشرهون والمحتكرون وأمثال هذه الطبقة، ويقدرون كذلك بخمسة في المائة، يعيش أحدهم بمثل ما يعيش به العشرات أو المئات أو الألوف من الصناع والزراع. وجرثومة هذه القسمة المتفاوتة المتباعدة الظالمة هي الاستبداد لا غيره. وهناك أصناف من الناس لا يعملون إلا قليلاً، إنما يعيشون بالحيلة كالسماسرة والمشعوذين باسم الأدب أو الدين، وهؤلاء يقدرون بخمسة عشر في المائة أو يزيدون على أولئك.

نعم لا يقتضي أن يتساوى العالم الذي صرف زهوة حياته في تحصيل العلم النافع أو الصنعة المفيدة بذلك الجاهل النائم في ظل الحائط، ولا ذاك التاجر المجتهد المخاطر بالكسول الخامل، ولكن العدالة تقتضي غير ذلك التفاوت، بل تقتضي الإنسانية أن يأخذ الراقي بيد السافل فيقربه من منزلته ويقاربه في معيشته ويعينه على الاستقلال في حياته.

لا! لا! لا يطلب الفقير معاونة الغني، إنما يرجوه أن لا يظلمه، ولا

يلتمس منه الرحمة، إنما يلتمس العدالة، لا يؤمّل منه الإنصاف، إنما يسأله أن لا يميته في ميدان مزاحمة الحياة. (...).

المال عند الاقتصاديين: ما ينتفع به الإنسان، وعند الحقوقيين: ما يجري فيه المنع والبذل، وعند السياسيين: ما تستعاض به القوة، وعند الأخلاقيين: ما تحفظ به الحياة الشريفة. المال يُستمد من الفيض الذي أودعه الله تعالى في الطبيعة ونواميسها، ولا يُملك، أي لا يتخصص بإنسان، إلا بعمل فيه أو في مقابله.

والمقصود من المال هو أحد اثنين لا ثالث لهما، وهما: تحصيل لذة، أو دفع ألم، وفيهما تنحصر كل مقاصد الإنسان، وعليهما مبنى أحكام الشرائع كلها، والحاكم المعتدل في طيب المال وخبيثه هو الوجدان الذي خلقه الله صبغة للنفس، وعبر عنه في القرآن بـ (ألهمها فجورها وتقواها)[1].

ثم إن أعمال البشر في تحصيل المال ترجع إلى ثلاثة أصول:

١ - استحضاره المواد الأصلية.

٢ - تهيئته المواد للانتفاع بها.

٣ - توزيعها على الناس. وهي الأصول التي تسمى بالزراعة والصناعة والتجارة، وكل وسيلة خارجة عن هذه الأصول وفروعها الأولية فهي وسائل ظالمة لا خير فيها.

التموّل، أي ادخار المال، طبيعة في بعض أنواع الحيوانات الدنيئة كالنمل والنحل، ولا أثر له في الحيوانات المرتقية غير الإنسان. الإنسان تطبّع على التمول لدواعي الحاجة المحققة أو الموهومة، ولا تحقق للحاجة إلا

---

(١) الشمس: ٨.

عند سكان الأراضي الضيقة الثمرات على أهلها، أو الأراضي المعرضة للقحط في بعض السنين. ويلتحق بالحاجة المحققة حاجة العاجزين جسماً عن الارتزاق في البلاد المبتلاة بجور الطبيعة أو جور الاستبداد، وربما يلتحق بها أيضاً الصرف على المضطرين وعلى المصارف العمومية في البلاد التي ينقصها الانتظام العام.

والمراد بالانتظام العام معيشة الاشتراك العمومي التي أسسها الإنجيل بتخصيصه عشر الأموال للمساكين، ولكن لم يكد يخرج ذلك من القوة إلى الفعل. ثم أحدث الإسلام سنة الاشتراك على أتم نظام، ولكن لم تدم أيضاً أكثر من قرن واحد كان فيه المسلمون لا يجدون من يدفعون لهم الصدقات والكفارات. وذلك أن الإسلامية، كما سبق بيانه، أسست حكومة ارستقراطية المبنى، ديموقراطية الإدارة، فوضعت للبشر قانوناً مؤسساً على قاعدة: إن المال هو قيمة الأعمال ولا يجتمع في يد الأغنياء إلا بأنواع من الغلبة والخداع.

فالعدالة المطلقة تقتضي أن يؤخذ قسم من مال الأغنياء ويرد على الفقراء، بحيث يحصل التعديل ولا يموت النشاط للعمل. وهذه القاعدة يتمنى ما هو من نوعها أغلب العالم المتمدن الإفرنجي، وتسعى وراءها الآن جمعيات منهم منتظمة مكونة من ملايين كثيرة. وهذه الجمعيات تقصد حصول التساوي أو التقارب في الحقوق والحالة المعاشية بين البشر، وتسعى ضد الاستبداد المالي، فتطلب أن تكون الأراضي والأملاك الثابتة وآلات المعامل الصناعية الكبيرة مشتركة الشيوع بين عامة الأمة، وأن الأعمال والثمرات تكون موزعة بوجوه متقاربة بين الجميع، وأن الحكومة تضع قوانين لكافة الشؤون حتى الجزئيات وتقوم بتنفيذها.

وهذه الأصول، مع بعض التعديل، قررتها الإسلامية ديناً، وذلك أنها قررت:

(أولاً) - أنواع العشور والزكاة وتقسيمها على أنواع المصارف العامة وأنواع المحتاجين، حتى المدينين. ولا يخفى على المدقق أن جزءاً من أربعين من رؤوس الأموال يقارب نصف الأرباح المعتدلة باعتبار أنها خمسة بالمائة سنوياً، وبهذا النظر يكون الأغنياء مضاربين للجماعة مناصفة. وهكذا يلحق فقراء الأمة بأغنيائها، ويمنع تراكم الثروات المفرطة المولدة للاستبداد، المضرة بأخلاق الأفراد.

(ثانياً) - قُررت أحكام محكمة تمنع محذور التواكل في الارتزاق، وتلزم كل فرد من الأمة، متى اشتد ساعده أو ملك قوت يومه أو النصاب على الأكثر، أن يسعى لرزقه بنفسه أو يموت جوعاً، وقد لا يتأتى أن يموت الفرد جوعاً إذا لم تكن حكومته مستبدة تضرب على يده وسعيه ونشاطه بدافع استبدادها، وقد قيل: يبدأ الانقياد للعمل عند نهاية الخوف من الحكومة ونهاية الاتكال على الغير.

(ثالثاً) - قررت الإسلامية ترك الأراضي الزراعية ملكاً لعامة الأمة، يستنبتها ويستمتع بخيراتها العاملون فيها بأنفسهم فقط، وليس عليهم غير العشر أو الخراج الذي لا يجوز أن يتجاوز الخمس لبيت المال.

(رابعاً) - جاءت الإسلامية بقواعد شرعية كلية تصلح للإحاطة بأحكام كافة الشؤون حتى الجزئية الشخصية، وأناطت تنفيذها بالحكومة، كما تطلبه الآن أغلب جمعيات الاشتراكيين. على أن هذا النظام الذي جاء به الإسلام، صعب الإجراء جداً، لأنه منوط بسيطرة الكل ورضاء الأكثر وهيهات... ولأن هناك منافع أدبية يعسر توزيعها ولا تتسامح فيها

النفوس، ولأن القانون الكثير الفروع يتعذر حفظه بسيطاً، ويكون معرضاً للتأويل حسب الأغراض، وللاختلاف في تطبيقه حسب الأهواء، كما وقع فعلاً في المسلمين، فلم يمكنهم إجراء شريعتهم ببساطة وأمانة إلا عهداً قليلاً، ثم تشعبت معهم الأمور بطبيعة اتساع الملك واختلاف طبائع الأمم، وفقد الرجال الذين يمكنهم أن يسوقوا مئات ملايين من أجناس الناس: الأبيض والأصفر، والحضري والبدوي، بعصا واحدة، قروناً عديدة.

ولا غرو إذا كانت المعيشة الاشتراكية من أبدع ما يتصوره العقل. ولكن مع الأسف لم يبلغ البشر بعد من الترقي ما يكفي لتوسيعهم نظام التعاون والتضامن في المعيشة العائلية إلى إدارة الأمم الكبيرة. وكم جربت الأمم ذلك فلم تنجح فيها إلا الأمم الصغيرة مدة قليلة. والسبب كما تقدم هو مجرد صعوبة التحليل والتركيب بين الصوالح والمصالح الكثيرة المختلفة. والمتأمل في عدم انتظام حالة العائلات الكبيرة، يقنع حالاً بأن التكافل والتضامن غير ميسورين في الأمم الكبيرة، ولهذا يكون خير حل مقدور للمسألة الاجتماعية هو ما يأتي:

١ - يكون الإنسان حراً مستقلاً في شؤونه كأنه خلق وحده.
٢ - تكون العائلة مستقلة كأنها أمة واحدة.
٣ - تكون القرية أو المدينة مستقلة كأنها قارة واحدة لا علاقة لها بغيرها.
٤ - تكون القبائل في الشعب أو الأقاليم في المملكة كأنها أفلاك كل منها مستقل في ذاته، لا يربطها بمركز نظامها الاجتماعي وهو الجنس أو الدين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام آخر لا يلائم طبائع حياتها.

ثم إن التمول لأجل الحاجات السالفة الذكر، وبقدرها فقط، محمود بثلاثة شروط، وإلا كان حرص التمول من أقبح الخصال:

الشرط الأول: أن يكون إحراز المال بوجه مشروع حلال، أي بإحرازه من بذل الطبيعة، أو بالمعارضة، أو في مقابل عمل أو في مقابل ضمان، على ما تقوم بتفصيله الشرائع المدنيّة.

والشرط الثاني: أن لا يكون في التمول تضييق على حاجيات الغير، كاحتكار الضروريات، أو مزاحمة الصناع والعمال الضعفاء، أو التغلب على المباحات مثل امتلاك الأراضي التي جعلها خالقها مرحاً لكافة مخلوقاته. (...).

والشرط الثالث لجواز التمول، هو: ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير، لأن إفراط الثروة مهلكة للأخلاق الحميدة في الإنسان، وهذا معنى الآية: (كَلَّا إنَّ الإنسان ليطغى.أَنْ رآه استغنى)[١]. والشرائع السماوية كلها وكذلك الحكمة الأخلاقية والعمرانية حرمت الربا صيانة لأخلاق المرابين من الفساد، لأن الربا هو كسب بدون مقابل مادي ففيه معنى الغصب، وبدون عمل، لأن المرابي يكسب، وهو نائم، ففيه الألفة على البطالة، ومن دون تعرض لخسائر طبيعية، كالتجارة والزراعة والأملاك، ففيه النماء المطلق المؤدي لانحصار الثروات. ومن القواعد الاقتصادية المتفق عليها أن ليس من كسب لا عار ولا احتكار فيه أربح من الربا مهما كان معتدلاً، وأن بالربا تربو الثروات فيختل التساوي أو التقارب بين الناس.

وقد نظر الماليون وبعض الاقتصاديين من أنصار الاستبداد في أمر

(١) العلق: ٦ و ٧.

الربا فقالوا: إن المعتدل منه نافع بل لا بد منه. أولاً: لأجل قيام المعاملات الكبيرة، وثانياً: لأجل أن النقود الموجودة لا تكفي للتداول فكيف إذا أمسك المكتنزون قسماً منها أيضاً. وثالثاً: لأجل أن كثيرين من المتمولين لا يعرفون طرائق الاسترباح أو لا يقدرون عليها، كما أن كثيراً من العارفين بها لا يجدون رؤوس أموال ولا شركاء عنان. فهذا النظر صحيح من وجه إنماء ثروات بعض الأفراد. أما السياسيون الاشتراكيو المبادىء والأخلاقيون، فينظرون إلى أن ضرر الثروات الإفرادية في جمهور الأمم أكبر من نفعها، لأنها تمكن الاستبداد الداخلي فتجعل الناس صنفين: عبيداً وأسياداً، وتقوي الاستبداد الخارجي فتسهل للأمم التي تغنى بغناء أفرادها التعدي على حرية واستقلال الأمم الضعيفة. وهذه مقاصد فاسدة في نظر الحكمة والعدالة ولذلك يقتضي تحريم الربا تحريماً مغلظاً.

حرص التمول، وهو الطمع القبيح، يخف كثيراً عند أهالي الحكومات العادلة المنتظمة، ما لم يكن فساد الأخلاق متغلباً على الأهالي كأكثر الأمم المتمدنة في عهدنا، لأن فساد الأخلاق يزيد في الميل إلى التمول في نسبة الحاجة الإسرافية، ولكن تحصيل الثروة الطائلة في عهد الحكومة العادلة عسير جداً، وقد لا يتأتى إلا من طريق المراباة مع الأمم المنحطة، أو التجارة الكبيرة التي فيها نوع احتكار، أو الاستعمار في البلاد البعيدة مع المخاطرات، على أن هذه الصعوبة تكون مقرونة بلذة عظيمة من نوع لذة من يأكل ما طبخ أو يسكن ما بنى.

وحرص التمول القبيح يشتد كثيراً في رؤوس الناس في عهد الحكومات المستبدة حيث يسهل فيها تحصيل الثروة بالسرقة من بيت المال، وبالتعدي على الحقوق العامة، وبغصب ما في أيدي الضعفاء، ورأس مال ذلك هو أن يترك الإنسان الدين والوجدان والحياء جانباً وينحط في أخلاقه إلى ملاءمة

المستبد الأعظم أو أحد أعوانه وعماله، ويكفيه وسيلة أن يتصل بباب أحدهم ويتقرب من أعتابه، ويظهر له أنه في الأخلاق من أمثاله وعلى شاكلتـه، ويبرهن له ذلك بأشياء من التملق وشهادة الزور، وخدمة الشهوات، والتجسس، والدلالة على السلب ونحو ذلك. ثم قد يطلع هذا المنتسب على بعض الخفايا والأسرار التي يخاف رجال الاستبداد من ظهورها خوفاً حقيقياً أو وهمياً، فيكسب المنتسب رسوخ القدم ويصير هو باباً لغيره. وهكذا يحصل على الثروة الطائلة إذا ساعدته الظروف على الثبات طويلاً. وهذا أعظم أبواب الثروة في الشرق والغرب، ويليه الاتجار بالدين ثم الملاهي ثم الربا الفاحش، وهي بئس المكاسب وبئس ما تؤثر في إفساد أخلاق الأمم.

وقد ذكر المدققون أن ثروة بعض الأفراد في الحكومات العادلة أضر كثيراً منها في الحكومات المستبدة، لأن الأغنياء في الأولى يصرفون قوتهم المالية في إفساد أخلاق الناس وإخلال المساواة وإيجاد الاستبداد، أما الأغنياء في الحكومات المستبدة فيصرفون ثروتهم في الأبهة والتعاظم إرهاباً للناس وتعويضاً للسفالة الحقيقية المنصبة عليهم بالتعالي الباطل، ويصرفون الأموال في الفسق والفجور.

بناء عليه ثروة هؤلاء يتعجلها الزوال حيث يغصبها الأقوى منهم من الأضعف، وقد يسلبها المستبد الأعظم في لحظة وبكلمة، وتزول أيضاً، والحمد لله، قبل أن يتعلم أصحابها أو ورثتهم كيف تحفظ الثروات وكيف تنمو، وكيف يستعبدون بها الناس استعباداً أصولياً مستحكماً، كما هو الحال في أوروبا المتمدنة المهددة بشروط الفوضويين بسبب اليأس من مقاومة الاستبداد المالي فيها.

ومن طبائع الاستبداد أنه لا يظهر فيه أثر فقر الأمة ظهوراً بيناً إلا فجأة، قريب قضاء الاستبداد نحبه. وأسباب ذلك أن الناس يقتصدون في النسل وتكثر وفياتهم ويكثر تغربهم، ويبيعون أملاكهم من الأجانب فتتقلص الثروة وتكثر النقود بين الأيدي. وبئست من ثروة ونقود تشبه نشوة المذبوح.

ولنرجع إلى بحث طبيعة الاستبداد في مطلق المال فأقول: إن الاستبداد يجعل المال في أيدي الناس عرضة لسلب المستبد وأعوانه وعماله غصباً، أو بحجة باطلة، وعرضة أيضاً لسلب المعتدين من اللصوص والمحتالين الراتعين في ظل أمان الإدارة الاستبدادية. وحيث المال لا يحصل إلا بالمشقة فلا تختار النفوس الإقدام على المتاعب مع عدم الأمن على الانتفاع بالثمرة.

حفظ المال في عهد الإدارة المستبدة أصعب من كسبه، لأن ظهور أثره على صاحبه مجلبة لأنواع البلاء عليه، ولذلك يضطر الناس، زمن الاستبداد، لإخفاء نعمة الله والتظاهر بالفقر والفاقة، ولهذا ورد في أمثال الاسراء: إن حفظ درهم من الذهب يحتاج إلى قنطار من العقل، وإن العاقل من يخفي ذهبه وذهابه ومذهبه، وإن أسعد الناس الصعلوك الذي لا يعرف الحكام ولا يعرفونه.

ومن طبائع الاستبداد أن الأغنياء أعداؤه فكراً وأوتاده عملاً، فهم ربائط المستبد يذلهم فيئنون ويستدرّهم فيحنون، ولهذا يرسخ الذل في الأمم التي يكثر أغنياؤها. أما الفقراء فيخافهم المستبد خوف النعجة من الذئاب، ويتحبب إليهم ببعض الأعمال التي ظاهرها الرأفة، يقصد بذلك أن يغصب أيضاً قلوبهم التي لا يملكون غيرها. والفقراء كذلك يخافونه خوف دناءة ونذالة، خوف البغاث من العُقاب، فهم لا يجسرون على الافتكار

فضلاً عن الإنكار، كأنهم يتوهمون أن داخل رؤوسهم جواسيس عليهم. وقد يبلغ فساد الأخلاق في الفقراء أن يسرهم فعلاً رضاء المستبد عنهم بأي وجه كان رضاؤه.

وقد خالف الأخلاقيون المتأخرون أسلافهم في قولهم: ليس الفقر بعيب، فقالوا: الفقر أبو المعائب، لأنه مفتقر للغير، والغناء استغناء عن الناس، ثم قالوا: الفقر يذهب بعزة النفس ويفضي إلى خلع الحياء، وقالوا: إن لحسن اللباس والأمتعة والتنعم في المعيشة تأثيراً مهماً على نفوس البشر، خلافاً لمن يقول ليس المرء بطيلسانه، وحديث «اخشوشنوا فإن النعم لا تدوم» هو لأنه يحمل على التعود جسماً على المشاق في الحروب والأسفار وعند الحاجة. وقالوا: إن رغد العيش ونعيمه لمن أعظم الحاجات، به تعلو الهمة ولأجله تقتحم العظائم.

يقال في مدح المال: إن أكبر ما يحل المشكلات، الزمان والمال. القوة كانت للعصبية ثم صارت للعلم ثم صارت للمال. العلم والمال يطيلان عمر الإنسان حيث يجعلان شيخوخته كشبابه. لا يصان الشرف إلا بالدم ولا يتأتى العز إلا بالمال. قد مضى مجد الرجال وجاء مجد المال. وورد في الأثر: «إن اليد العليا خير من اليد السفلى». و «إن الغني الشاكر أفضل من الفقير الصابر». ولم يكن قديماً أهمية للثروة العمومية، أما الآن وقد صارت المحاربات محض مغالبات علم ومال، فأصبح للثروة العمومية أهمية عظمى لأجل حفظ الاستقلال. على أن الأمم المأسورة لا نصيب لها من الثروة العمومية، بل منزلتها في المجتمع الإنساني كأنعام تتناقلها الأيدي، ولا تعارض هذه القاعدة ثروة اليهود لأنها ثروة غير مزاحَمين عليها، لأنها فيما يقوله أعداؤهم فيها: ثروة رأسمالها الناموس ومصرفها الملاهي والمقامرة

والربا والغش والمضاربات. ولا يخلو هذا القول من التحامل عليهم حسداً ممن يقدمون اقدامهم ولا ينالون منالهم.

هذا وللمال الكثير آفات على الحياة الشريفة ترتعد منها فرائص أهل الفضيلة والكمال، الذين يفضلون الكفاف من الرزق مع حفظ الحرية والشرف على امتلاك دواعي الترف والسرف، وينظرون إلى المال الزائد عن الحاجة الكمالية على أنه بلاء في بلاء في بلاء أي أنه بلاء من حيث التعب في تحصيله، وبلاء من حيث القلق على حفظه، وبلاء من حيث الافتكار بإنمائه. وأما المكتفي فيعيش مطمئناً مستريحاً آمناً بعض الأمن على دينه وشرفه وأخلاقه.

قرر الأخلاقيون أن الإنسان لا يكون حراً تماماً ما لم تكن له صنعة مستقل فيها، أي غير مرؤوس لأحد، لأن حريته الشخصية تكون تابعة لارتباطه بالرؤساء، وعليه تكون أقبح الوظائف هي وظائف الحكومة. وقالوا إن للصنعة تأثيراً في الأخلاق والأميال، وهي من أصدق ما يستدل به على أحوال الأفراد والأقوام. فالموظفون في الحكومة مثلاً يفقدون الشفقة والعواطف العالية تبعاً لصنعتهم التي من مقتضاها عدم الشعور بتبعة أعمالهم. وقال الحكماء إن العاجز يجمع المال بالتقتير والكريم يجمعه بالكسب، وقالوا: إن أقل كسب يرضى به العاقل ما يكفي معاشه باقتصاد. وقالوا: خير المال ما يكفي صاحبه ذل القلة وطغيان الكثرة. وهذا معنى الحديث «فاز المخفّون» وحديث «اسألوا الله الكفاف من الرزق». ويقال: الغني غني القلب، والغني من قلت حاجته، والغني من استغنى عن الناس. وقال بعض الحكماء: كل إنسان فقير بالطبع، ينقصه مثل ما يملك، فمن يملك عشرة يرى نفسه محتاجاً لعشرة أخرى، ومن يملك ألفاً يرى نفسه محتاجاً

لألف أخرى. وهذا معنى الحديث: «لو كان لابن آدم وادٍ من ذهب أحب أن يكون له واديان».

ولا يقصد الأخلاقيون من التزهيد في المال التثبيط عن كسبه، إنما يقصدون أن لا يتجاوز كسبه الطرائق الطبيعية الشريفة. أما السياسيون فلا يهمهم إلا أن تستغني الرعية بأي وسيلة كانت، والغربيون منهم يعينون الأمة على الكسب ليشاركوها، والشرقيون لا يفتكرون في غير سلب الموجود، وهذه من جملة الفروق بين الاستبدادين الغربي والشرقي، التي منها أن الاستبداد الغربي يكون أحكم وأرسخ وأشد وطأة ولكن مع اللين، والشرقي يكون مقلقلاً سريع الزوال ولكنه يكون مزعجاً. ومنها أن الاستبداد الغربي إذا زال تبدل بحكومة عادلة تقيم ما ساعدت الظروف أن تقيم، أما الشرقي فيزول ويخلفه استبداد شر منه، لأن من دأب الشرقيين أن لا يفتكروا في مستقبل قريب، كأن أكبر همهم منصرف إلى ما بعد الموت فقط، أو أنهم مبتلون بقصر البصر.

وخلاصة القول أن الاستبداد داء أشد وطأة من الوباء، أكثر هولاً من الحريق، أعظم تخريباً من السيل، أذل للنفوس من السؤال. داء إذا نزل بقوم سمعت أرواحهم هاتف السماء ينادي: القضاء، القضاء! والأرض تناجي ربها بكشف البلاء. الاستبداد عهد أشقى الناس فيه العقلاء والأغنياء، وأسعدهم بحياه الجهلاء والفقراء، بل أسعدهم أولئك الذين يتعجلهم الموت فيحسدهم الأحياء!

٦ - الاستبداد والأخلاق

الاستبداد يتصرف في أكثر الأميال الطبيعية والأخلاق الحسنة، فيضعفها أو يفسدها أو يمحوها فيجعل الإنسان يكفر بنعم مولاه، لأنه لم يملكها حق الملك ليحمده عليها حق الحمد، ويجعله حاقداً على قومه لأنهم عون لبلاء الاستبداد عليه، وفاقداً حب وطنه، لأنه غير آمن على الاستقرار فيه ويود لو انتقل منه، وضعيف الحب لعائلته، لأنه ليس مطمئناً على دوام علاقته معها، ومختل الثقة في صداقة أحبابه، لأنه يعلم منهم أنهم مثله لا يملكون التكافؤ، وقد يضطرون لإضرار صديقهم بل وقتله وهم باكون. أسير الاستبداد لا يملك شيئاً ليحرص على حفظه، لأنه لا يملك مالاً غير معرَّض للسلب ولا شرفاً غير معرَّض للإهانة. ولا يملك الجاهل منه آمالاً مستقبلة ليتبعها ويشقى كما يشقى العاقل في سبيلها.

وهذه الحال تجعل الأسير لا يذوق في الكون لذة نعيم غير بعض الملذات البهيمية. بناء عليه يكون شديد الحرص على حياته الحيوانية وإن كانت تعيسة، وكيف لا يحرص عليها وهو لا يعرف غيرها. أين هو من الحياة الأدبية؟ أين هو من الحياة الاجتماعية؟ أما الأحرار فتكون منزلة حياتهم الحيوانية عندهم بعد مراتب عديدة، ولا يعرف ذلك إلا من كان منهم، أو من كشف الله عن بصيرته.

ومثال الأسراء في حرصهم على حياتهم الشيوخ، فإنهم عندما تمسي

حياتهم كلها إسقاماً وآلاماً ويقربون من أبواب القبور، يحرصون على حياتهم أكثر من الشباب في مقتبل العمر، في مقتبل الملاذ، في مقتبل الآمال.

الاستبداد يسلب الراحة الفكرية فيضني الأجسام فوق ضناها بالشقاء، فتمرض العقول ويختل الشعور على درجات متفاوتة في الناس. والعوام، الذين هم قليلو المادة في الأصل، قد يصل مرضهم العقلي إلى درجة قريبة من عدم التمييز بين الخير والشر في كل ما ليس من ضروريات حياتهم الحيوانية. ويصل تسفّل إدراكهم إلى أن مجرد آثار الأبهة والعظمة التي يرونها على المستبد وأعوانه تبهر أبصارهم، ومجرد سماع ألفاظ التفخيم في وصفه وحكايات قوته وصولته يزيغ أفكارهم، فيرون ويفكرون أن الدواء في الداء، فَيَنْصَاعون بين يدي الاستبداد انصياع الغنم بين أيدي الذئاب حيث هي تجري على قدميها جاهدة إلى مقر حتفها.

ولهذا كان الاستبداد يستولي على تلك العقول الضعيفة للعامة، فضلاً عن الأجسام، فيفسدها كما يريد، ويتغلب على تلك الأذهان الضئيلة فيشوش فيها الحقائق، بل البديهيات، كما يهوى، فيكون مثلهم في انقيادهم الأعمى للاستبداد ومقاومتهم للرشد والإرشاد، مثل تلك الهوام التي تترامى على النار. وكم هي تغالب من يريد حجزها، على الهلاك. ولا غرابة في تأثير ضعف الأجسام على الضعف في العقول، فإن في المرضى وخفة عقولهم، وذوي العاهات ونقص إدراكهم، شاهداً بيناً كافياً يقاس عليه نقص عقول الأُسراء البؤساء بالنسبة إلى الأحرار السعداء، كما يظهر الحال أيضاً بأقل فرق بين الفئتين من الفرق البين في قوة الأجسام وغزارة الدم واستحكام الصحة وجمال الهيئات.

ربما يستريب المطالع اللبيب، الذي لم يتعب فكره في درس طبيعة

الاستبداد، من أن الاستبداد المشئوم كيف يقوم على قلب الحقائق، مع أنه إذا دقق النظر، يتجلى له أن الاستبداد يقلب الحقائق في الأذهان. ويرى أنه كم مكن بعض القياصرة والملوك الأولين من التلاعب بالأديان تأييداً لاستبدادهم فاتّبعهم الناس. ويرى **أن الناس وضعوا الحكومات لأجل خدمتهم، والاستبداد قلب الموضوع، فجعل الرعية خادمة** للرعاة فقبلوا وقنعوا. ويرى أن الاستبداد استخدام قوة الشعب، وهي هي قوة الحكومة، على مصالحهم لا لمصالحهم، فيرتضوا ويرضخوا. ويرى أنه قد قبل الناس من الاستبداد ما ساقهم إليه من اعتقاد أن طالب الحق فاجر، وتارك حقه مطيع، والمشتكي المتظلم مفسد، والنبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح أمين. وقد اتبع الناس الاستبداد في تسميته النصح فضولاً، والغيرة عداوة، والشهامة عتوًّا، والحمية حماقة، والرحمة مرضاً، كما جاروه على اعتبار أن النفاق سياسة، والتحيل كياسة، والدناءة لطف، والنذالة دماثة.

ولا غرابة في تحكم الاستبداد على الحقائق في أفكار البسطاء، إنما الغريب إغفاله كثيراً من العقلاء، ومنهم جمهور المؤرخين الذين يسمون الفاتحين الغالبين بالرجال العظام، وينظرون إليهم نظر الإجلال والاحترام لمجرد أنهم كانوا أكثروا في قتل الإنسان، وأسرفوا في تخريب العمران. ومن هذا القبيل في الغرابة إعلاء المؤرخين قدر من جاروا المستبدّين، وحازوا القبول والوجاهة عند الظالمين. وكذلك افتخار الأخلاف بأسلافهم المجرمين الذين كانوا من هؤلاء الأعوان الأشرار.

وقد يظن الناس أن للاستبداد حسنات مفقودة في الإدارة الحرة، فيقولون مثلاً: الاستبداد يليّن الطباع ويلطفها، والحق أن ذلك يحصل فيه عن فقد الشهامة لا عن فقد الشراسة. ويقولون: الاستبداد يعلم الصغير

الجاهل حسن الطاعة والانقياد للكبير الخبير، والحق أن هذا فيه عن خوف وجبانَة لا عن اختيار وإذعان. ويقولون: هو يربي النفوس على الاعتدال والوقوف عند الحدود، والحق أن ليس هناك غير انكماش وتقهقر. الاستبداد يقلل الفسق والفجور، والحق أنه عن فقر وعجز لا عن عفة أو دين. ويقولون هو يقلل التعديات والجرائم، والحق أنه يمنع ظهورها ويخفيها فيقل تعديدها لا أعدادها.

الأخلاق أثمار بذرها الوراثة، وتربتها التربية، وسقياها العلم، والقائمون عليها هم رجال الحكومة. بناء عليه تفعل السياسة في أخلاق البشر ما تفعله العناية في إنماء الشجر.

نعم: الأقوام كالآجام، إن تركت مهملة تزاحمت أشجارها وأفلاذها، وسقم أكثرها، وتغلب قويها على ضعيفها فأهلكه، وهذا مثل القبائل المتوحشة. وإن صادفت بستانياً يهمه بقاؤها وزهوها فدبرها حسبما تطلبه طباعها، قويت وأينعت وحسنت ثمارها، وهذا مثل الحكومة العادلة. وإذا بُليت ببستاني جدير بأن يسمى حطاباً لا يعنيه إلا عاجل الاكتساب، أفسدها وخربها، وهذا مثل الحكومة المستبدة. ومتى كان الحطاب غريباً لم يخلق من تراب تلك الديار وليس له فيها فخار ولا يلحقه منها عار، إنما همه الحصول على الفائدة العاجلة ولو باقتلاع الأصول، فهناك الطامة وهناك البوار. فبناء على هذا المثال يكون فعل الاستبداد في أخلاق الأمم فعل ذلك الحطاب الذي لا يرجى منه غير الإفساد.

لا تكون الأخلاق أخلاقاً ما لم تكن ملكة مطردة على قانون فطري تقتضيه **أولاً**: وظيفة الإنسان نحو نفسه، **وثانياً**: وظيفته نحو عائلته،

وثالثاً: وظيفته نحو قومه، **ورابعاً**: وظيفته نحو الإنسانية، وهذا القانون هو ما يسمى عند الناس بالناموس.

ومن أين لأسير الاستبداد أن يكون صاحب ناموس وهو كالحيوان المملوك العنان، يقاد حيث يراد، ويعيش كالريش يهب حيث يهب الريح، لا نظام ولا إرادة؟ وما هي الإرادة؟ هي أمّ الأخلاق. هي ما قيل فيها تعظيماً لشأنها: لو جازت عبادة غير الله لاختار العقلاء عبادة الإرادة! هي تلك الصفة التي تفصل الحيوان عن النبات في تعريفه بأنه متحرك بالإرادة. فالأسير إذن دون الحيوان لأنه يتحرك بإرداة غيره لا بإرادة نفسه. ولهذا قال الفقهاء: لا نية للرقيق في كثير من أحواله، إنما هو تابع لنية مولاه. وقد يعذر الأسير على فساد أخلاقه، لأنه فاقد الخيار غير مؤاخذ عقلاً وشرعاً.

أسير الاستبداد لا نظام في حياته، فلا نظام في أخلاقه، قد يصبح غنياً فيضحي شجاعاً كريماً، وقد يمسي فقيراً فيبيت جباناً خسيساً، وهكذا كل شؤونه تشبه الفوضى لا ترتيب فيها، فهو يتبعها بلا وجهة. أليس الأسير قد يبغي فيزجر أو لا يزجر، ويبغى عليه فينصر أو لا ينصر، ويحسن فيكافأ أو يرهق، ويسيء كثيراً فيعفى وقليلاً فيشنق، ويجوع يوماً فيضوى، ويخصب يوماً فيتخم، يريد أشياء فيمنع، ويأبى شيئاً فيرغم، وهكذا يعيش كما تقتضيه الصدف أن يعيش، ومن كانت هذه حاله كيف يكون له أخلاق؟ وإن وجد ابتداء يتعذر استمراره عليه. ولهذا لا تجوّز الحكمة الحكم على الأُسراء بخير أو شر.

أقل ما يؤثره الاستبداد في أخلاق الناس، أنه يرغم حتى الأخيار منهم على ألفة الرياء والنفاق، ولبئس السيئتان، وأنه يعين الأشرار على إجراء

غيّ نفوسهم آمنين من كل تبعية ولو أدبية، فلا اعتراض ولا انقياد ولا افتضاح، لأن أكثر أعمال الأشرار تبقى مستورة، يلقي عليها الاستبداد رداء خوف الناس من تبعة الشهادة على ذي شر وعقبى ذكر الفاجر بما فيه. ولهذا شاعت بين الأُسراء قواعد كثيرة باطلة كقولهم: إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب. وقولهم: البلاء موكول بالمنطق. وقد تغالى وعاظهم في سد أفواههم حتى جعلوا لهم أمثال هذه الأقوال من الحكم النبوية، وكم هجوا لهم الهجو والغيبة بلا قيد، فهم يقرؤون: (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول) ويغفلون بقية الآية وهي: (إلا من ظلم)[1].

أقوى ضابط للأخلاق النهي عن المنكر بالنصيحة والتوبيخ، أي بحرص الأفراد على حراسة نظام الاجتماع. وهذه الوظيفة غير مقدور عليها في عهد الاستبداد لغير ذوي المنعة من الغيورين، وقليل ما هم، وقليلاً ما يفعلون، وقليلاً ما يفيد نهيهم، لأنه لا يمكنهم توجيهه لغير المستضعفين الذين لا يملكون ضرراً ولا نفعاً، بل ولا يملكون من أنفسهم شيئاً، ولأنه ينحصر موضوع نهيهم فيما لا تخفى قباحته على أحد من الرذائل النفسية الشخصية قطّ، ومع ذلك فالجسور لا يرى بداً من الاستثناء المخل للقواعد العامة كقوله: السرقة قبيحة إلا إذا كانت استرداداً منها، والكذب حرام إلا للمظلوم. والموظفون في عهد الاستبداد للوعظ والإرشاد يكونون مطلقا، ولا أقول غالباً، من المنافقين الذين نالوا الوظيفة بالتملق، وما أبعد هؤلاء عن التأثير، لأن النصح الذي لا إخلاص فيه هو بذر عقيم لا ينبت، وإن نبت كان رياء كأصله، ثم إن النصح لا يفيد شيئاً إذا لم يصادف أذناً تتطلب سماعه، لأن النصيحة وإن كانت عن إخلاص فهي لا

(١) النساء: ١٤٨.

تتجاوز حكم البذر الحي: إن ألقي في أرض صالحة نبت، وإن ألقي في أرض قاحلة مات.

أما النهي عن المنكرات في الإدارة الحرة، فيمكن لكل غيور على نظام قومه أن يقوم به بأمان وإخلاص، وأن يوجه سهام قوارصه إلى الضعفاء والأقوياء سواء، فلا يخص بها الفقير المجروح الفؤاد، بل تستهدف أيضاً ذوي الشوكة والعناد، وأن يخوض في كل واد حتى في مواضيع تخفيف الظلم ومؤاخذة الحكام، وهذا هو النصح الإنكاري الذي يعدي ويجدي، والذي أطلق عليه النبي عليه السلام اسم (الدين) تعظيماً لشأنه فقال: «الدين النصيحة».

ولما كان ضبط أخلاق الطبقات العليا من الناس أهم الأمور، أطلقت الأمم الحرة حرية الخطابة والتأليف والمطبوعات مستثنية القذف فقط. ورأت أن تحمّل مضرة الفوضى في ذلك خير من التحديد، لأنه لا مانع للحكام أن يجعلوا الشعرة من التقييد سلسلة من حديد، يخنقون بها عدوتهم الطبيعية أي الحرية. وقد حمى القرآن قاعدة الإطلاق بقوله الكريم: (ولا يضارّ كاتب ولا شهيد)[1].

الخصال تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: الخصال الحسنة الطبيعية، كالصدق والأمانة والهمة والمدافعة والرحمة، والقبيحة الطبيعية كالرياء والاعتداء والجبانة والقسوة، وهذا القسم تضافرت عليه كل الطبائع والشرائع.

(١) البقرة: ٢٨٢.

النوع الثاني: الخصال الكمالية التي جاءت بها الشرائع الإلهامية كتحسين الإيثار والعفو وتقبيح الزنا والطمع، وهذا القسم يوجد فيه ما لا تدرك كل العقول حكمته أو حكمة تعميمه، فيمتثله المنتسبون للدين احتراماً أو خوفاً.

والنوع الثالث: الخصال الاعتيادية وهي ما يكتسبه الإنسان بالوراثة أو بالتربية أو بالألفة، فيستحسن أو يستقبح على حسب أمياله ما لم يضطر إلى التحول عنها.

ثم إن التدقيق يفيد أن الأقسام الثلاثة تشتبك وتشترك ويؤثر بعضها في بعض، فيصير مجموعها تحت تأثير الألفة المديدة، بحيث كل خصلة منها ترسخ أو تتزلزل، حسبما يصادفها من استمرار الألفة أو انقطاعها، فالقاتل مثلاً لا يستنكر شنيعته في المرة الثانية كما استقبحها من نفسه في الأولى، وهكذا يخف الجرم في وهمه، حتى يصل إلى درجة التلذذ بالقتل كأنه حق طبيعي له، كما هي حالة الجبارين وغالب السياسيين، إهراقاً بالسيف أو إزهاقاً بالقلم، ولا فرق بين القتل بقطع الأوداج وبين الإماتة بإيراث الشقاء، غير التسريع والإبطاء.

أسير الاستبداد العريق فيه يرث شر الخصال، ويتربى على أشرّها، ولا بد أن يصحبه بعضها مدى العمر. بناء عليه، ما أبعده عن خصال الكمال، ويكفيه مفسدة لكل الخصال الحسنة الطبيعية والشرعية والاعتيادية تلبسه بالرياء اضطراراً حتى يألفه ويصير ملكة فيه، فيفقد بسببه ثقة نفسه بنفسه لأنه لا يجد خلقاً مستقراً فيه، فلا يمكنه مثلاً أن يجزم بأمانته، أو يضمن ثباته على أمر من الأمور فيعيش سيء الظن في حق ذاته متردداً في أعماله، لوّاماً نفسه على إهماله شؤونه، شاعراً بفتور همته ونقص مروءته، ويبقى

طول عمره جاهلاً مورد هذا الخلل، فيتهم الخالق، والخالق جل شأنه لم ينقصه شيئاً. ويتهم تارة دينه وتارة تربيته وتارة زمانه وتارة قومه، والحقيقة بعيدة عن كل ذلك وما الحقيقة غير أنه خلق حراً فأُسر.

أجمع الأخلاقيون على أن المتلبّس بشائبة من أصول القبائح الخلقية لا يمكنه أن يقطع بسلامة غيره منها، وهذا معنى: «إذا ساءت فعال المرء ساءت ظنونه». فالمرائي مثلاً ليس من شأنه أن يظن البراءة في غيره من شائبة الرياء، إلا إذا بعد تشابه النشأة بينهما بعداً كبيراً، كأن يكون بينهما مغايرة في الجنس أو الدين أو تفاوت مهم في المنزلة كصعلوك وأمير كبير. ومثال ذلك الشرقي الخائن، يأمن الإفرنجي في معاملته ويثق بوزنه وحسابه ولا يأمن ويثق بابن جلدته. وكذلك الافرنجي الخائن قد يأمن الشرقي ولا يأمن مطلقاً ابن جنسه. وهذا الحكم صادق على عكس القضية أيضاً، أي أن الأمين يظن الناس أمناء، خصوصاً أشباهه في النشأة، وهذا معنى «الكريم يُخدَع»، وكم يذهل الأمين في نفسه عن اتباع حكمة الحزم في إساءة الظن في مواقعه اللازمة.

إذا علمنا أن من طبيعة الاستبداد ألفة الناس بعض الأخلاق الرديئة، وأن منها ما يضعف الثقة بالنفس، علمنا سبب قلة أهل العمل وأهل العزائم في الأسراء، وعلمنا أيضاً حكمة فقد الأسراء ثقتهم بعضهم ببعض. فينتج من ذلك أن الأسراء محرومون طبعاً من ثمرة الاشتراك في أعمال الحياة، يعيشون مساكين بائسين متواكلين متخاذلين متقاعسين متفاشلين، والعاقل الحكيم لا يلومهم بل يشفق عليهم ويلتمس لهم مخرجاً. ويتبع أثر أحكم الحكماء القائل: «رب ارحم قومي فإنهم لا يعلمون»، «اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون».

وهنا أستوقف المطالع وأستلفته إلى التأمل في ما هي ثمرة الاشتراك التي يحرمها الأسراء، فأذكره بأن الاشتراك هو أعظم سرّ في الكائنات، به قيام كل شيء ما عدا الله وحده. به قيام الأجرام السماوية، به قيام كل حياة، به قيام المواليد، به قيام الأجناس والأنواع، به قيام الأمم والقبائل، به قيام العائلات، به تعاون الأعضاء. نعم، الاشتراك فيه سرّ تضاعف القوة بنسبة ناموس التربيع، فيه سرّ الاستمرار على الأعمال التي لا تفي بها أعمار الأفراد. نعم، الاشتراك هو السر كل السر في نجاح الأمم المتمدنة، به أكملوا ناموس حياتهم القومية، به ضبطوا نظام حكوماتهم، به قاموا بعظائم الأمور، به نالوا كل ما يغبطهم عليه أسراء الاستبداد الذين منهم العارفون بقدر الاشتراك ويتشوقون إليه، ولكن كل منهم يبطن لغبن شركائه باتكاله عليهم عملاً، واستبداده عليهم رأياً، حتى صار من أمثالهم قولهم: «ما من متفقَيْن إلا واحدهما مغلوب للآخر».

ورُبَّ قائل يقول: إن سرّ الاشتراك ليس بالأمر الخفي، وقد طالما كتب فيه الكتاب حتى ملته الأسماع، ومع ذلك لم يندفع للقيام به في الشرق غير اليابانيين والبوير فما السبب؟ فأجيبه بأن الكتّاب كتبوا وأكثروا وأحسنوا فيما فصلوا وصوروا، ولكن قاتَلَ اللهُ الاستبداد وشؤمه، جعل الكتاب يحصرون أقوالهم في الدعوة إلى الاشتراك وما بمعناه من التعاون والاتحاد والتحابب والاتفاق، ومنعهم من التعرض لذكر أسباب التفرق والانحلال كلياً، أو اضطرهم إلى الاقتصار على بيان الأسباب الأخيرة فقط. فمن قائل مثلاً: الشرق مريض وسببه الجهل، ومن قائل: الجهل بلاء وسببه قلة المدارس، ومن قائل: قلة المدارس عار وسببه عدم التعاون على إنشائها من قبل الأفراد أو من قبل ذوي الشأن.

وهذا أعمق ما يخطه قلم الكاتب الشرقي، كأنه وصل إلى السبب المانع

الطبيعي أو الاختياري، والحقيقة أن هناك سلسلة أسباب أخرى حلقتها الأولى: الاستبداد.

وكاتب آخر يقول: الشرق مريض وسببه فقد التمسك بالدين، ثم يقف، مع أنه لو تتبع الأسباب لبلغ إلى الحكم بأن التهاون في الدين أولاً وآخراً ناشىء من الاستبداد. وآخر يقول: إن السبب فساد الأخلاق، وغيره يرى أنه فقد التربية، وسواه ظن أنه الكسل، والحقيقة أن المرجع الأول في الكل هو الاستبداد، الذي يمنع حتى أولئك الباحثين عن التصريح باسمه المهيب.

قد اتفق الحكماء الذين أكرمهم الله تعالى بوظيفة الأخذ بيد الأمم في بحثهم عن المهلكات والمنجيات، على أن إفساد الأخلاق يخرج الأمم عن أن تكون قابلة للخطاب، وأن معاناة إصلاح الأخلاق من أصعب الأمور وأحوجها إلى الحكمة البالغة والعزم القوي. وذكروا أن فساد الأخلاق يعم المستبد وأعوانه وعماله، ثم يدخل بالعدوى إلى كل البيوت، لا سيما بيوت الطبقات العليا التي تتمثل بها السفلى. وهكذا يفشو الفساد وتمسي الأمة يبكيها المحب ويشمت بها العدو، وتبيت وداؤها عياء يتعاصى على الدواء.

وقد سلك الأنبياء، عليهم السلام، في إنقاذ الأمم من فساد الأخلاق مسلك الابتداء، أولاً بفك العقول من تعظيم غير الله والإذعان لسواه، وذلك بتقوية حسن الإيمان المفطور عليه وجدان كل إنسان. ثم جهدوا في تنوير العقول بمبادىء الحكمة، وتعريف الإنسان كيف يملك إرادته، أي حريته في أفكاره، واختياره في أعماله، وبذلك هدموا حصون الاستبداد وسدوا منبع الفساد.

ثم بعد إطلاق زمام العقول، صاروا ينظرون إلى الإنسان بأنه مكلف

بقانون الإنسانية ومطالب بحسن الأخلاق، فيعلمونه ذلك بأساليب التعليم المقنع وبث التربية التهذيبية.

والحكماء السياسيون الأقدمون، اتبعوا الأنبياء عليهم السلام في سلوك هذا الطريق وهذا الترتيب، أي بالابتداء من نقطة دينية فطرية تؤدي إلى تحرير الضمائر، ثم باتباع طريق التربية والتهذيب بدون فتور ولا انقطاع.

أما المتأخرون من قادة العقول في الغرب، فمنهم فئة سلكوا طريقة الخروج بأممهم من حظيرة الدين وآدابه النفسية، إلى فضاء الإطلاق وتربية الطبيعة، زاعمين أن الفطرة في الإنسان أهدى به سبيلاً، وحاجته إلى النظام تغنيه عن إعانة الأديان، التي هي كالمخدرات سموم تعطل الحس بالهموم، ثم تذهب بالحياة فيكون ضررها أكبر من نفعها.

وقد ساعدهم على سلوك هذا المسلك، أنهم وجدوا أممهم قد فشا فيها نور العلم، ذلك العلم الذي كان منحصراً في خدمة الدين عند المصريين والآشوريين، ومحتكراً في أبناء الأشراف عند الغرناطيين والرومان، ومخصصاً في أعداد من الشبان المنتخبين عند الهنديين واليونان، حتى جاء العرب بعد الإسلام وأطلقوا حرية العلم، وأباحوا تناوله لكل متعلم، فانتقل إلى أوروبا حراً على رغم رجال الدين، فتنورت به عقول الأمم على درجات، وفي نسبتها ترقت الأمم في النعيم، وانتشرت، وتخالطت، وصار المتأخر منها يغبط المتقدم ويتنغّص من حالته، ويتطلب اللحاق ويبحث عن وسائله. فنشأ من ذلك حركة قوية في الأفكار، حركة معرفة الخير والغيرة على نواله، حركة معرفة الشر والأنفة من الصبر عليه، حركة السير إلى الأمام رغم كل معارض. اغتنم زعماء الحرية في الغرب قوة هذه الحركة وأضافوا إليها قوات أدبية شتى، كاستبدالهم ثقالة وقار الدين

بزهوة عروس الحرية، حتى أنهم لم يبالوا بتمثيل الحرية بحسناء خليعة تختلب النفوس، وكاستبدالهم رابطة الاشتراك في الطاعة للمستبدّين برابطة الاشتراك في الشؤون العمومية، ذلك الاشتراك الذي يتولد منه حب الوطن. وهكذا جعلوا قوة حركة الأفكار تياراً سلطوه على رؤوس الرؤوس من أهل السياسة والدين. ثم إن هؤلاء الزعماء استباحوا القساوة أيضاً، فأخذوا من مهجورات دينهم قاعدة (الغاية تبرر السلطة)، كجواز السرقة إذا كانت الغاية منها صرف المال في سبيل الخير، وقاعدة (تثقيل الذمة يبيح الفعل القبيح) كشهادة الزور على ذمة الكاهن الذي يتحمل عنه خطيئتها، ودفعوا الناس بها إلى ارتكاب الجرائم الفظيعة التي تقشعر منها الإنسانية، التي لا يستبيحها الحكيم الشرقي لما بين أبناء الغرب وأبناء الشرق من التباين في الغرائز والأخلاق.

الغربي: مادي الحياة، قوي النفس، شديد المعاملة، حريص على الاستئثار، حريص على الانتقام، كأنه لم يبق عنده شيء من المبادىء العالية والعواطف الشريفة التي نقلتها له مسيحية الشرق. فالجرماني مثلاً: جاف الطبع، يرى أن العضو الضعيف من البشر يستحق الموت، ويرى كل فضيلة في القوة، وكل القوة في المال، فهو يحب العلم، ولكن لأجل المال، ويحب المجد ولكن لأجل المال. وهذا اللاتيني مطبوع على العجب والطيش، يرى العقل في الإطلاق، والحياة في خلع الحياء، والشرف في الترف، والكياسة في الكسب، والعز في الغلبة، واللذة في المائدة والفراش.

أما أهل الشرق فهم أدبيون، ويغلب عليهم ضعف القلب وسلطان الحب، والإصغاء للوجدان، والميل للرحمة ولو في غير موقعها، واللطف ولو مع الخصم. ويرون العز في الفتوة والمروءة، والغنى في القناعة والفضيلة،

والراحة في الأنس والسكينة، واللذة في الكرم والتحبب، وهم يغضبون ولكن للدين فقط، ويغارون ولكن على العرض فقط.

ليس من شأن الشرقي أن يسير مع الغربي في طريق واحدة، فلا تطاوعه طباعه على استباحة ما يستحسنه الغربي، وإن تكلف تقليده في أمر فلا يحسن التقليد، وإن أحسنه فلا يثبت، وإن ثبت فلا يعرف استثماره، حتى لو سقطت الثمرة في كفه تمنى لو قفزت إلى فمه!... فالشرقي مثلاً يهتم في شأن ظالمه إلى أن يزول عنه ظلمه، ثم لا يفكر فيمن يخلفه ولا يراقبه، فيقع في الظلم ثانية، فيعيد الكرة ويعود الظلم إلى ما لا نهاية. وكأولئك الباطنية في الإسلام: فتكوا بمئات أُمراء على غير طائل، كأنهم لم يسمعوا بالحكمة النبوية: «لا يلدغ المرء من جحر مرتين»، ولا بالحكمة القرآنية: (إن الله يحب المتقين)[1]. أما الغربي إذا أخذ على يد ظالمه فلا يفلته حتى يشلها، بل حتى يقطعها ويكوي مقطعها.

وهكذا بين الشرقيين والغربيين فروق كثيرة، قد يفضل في الإفراديات الشرقي على الغربي، وفي الاجتماعيات يفضل الغربي على الشرقي مطلقاً. مثال ذلك: الغربيون يستحلفون أميرهم على الصداقة في خدمته لهم والتزام القانون. والسلطان الشرقي يستحلف الرعية على الانقياد والطاعة! الغربيون يمنّون على ملوكهم بما يرتزقون من فضلاتهم، والأمراء الشرقيون يتكرمون على من شاؤوا بإجراء أموالهم عليهم صدقات! الغربي يعتبر نفسه مالكاً لجزء مشاع من وطنه، والشرقي يعتبر نفسه وأولاده وما في يديه ملكاً لأميره! الغربي له على أميره حقوق وليس عليه حقوق، والشرقي عليه لأميره حقوق وليس له حقوق! الغربيون

(١) التوبة: ٧٢٤.

يضعون قانوناً لأميرهم يسري عليه، والشرقيون يسيرون على قانون مشيئة أمرائهم! الغربيون قضاؤهم وقدرهم من الله، والشرقيون قضاؤهم وقدرهم ما يصدر من بين شفتي المستعبدين! الشرقي سريع التصديق، والغربي لا ينفي ولا يثبت حتى يرى ويلمس. والشرقي أكثر ما يغار على الفروج كأن شرفه كله مستودع فيها، والغربي أكثر ما يغار على حريته واستقلاله! الشرقي حريص على الدين والرياء فيه، والغربي حريص على القوة والعز والمزيد فيها! والخلاصة أن الشرقي ابن الماضي والخيال، والغربي ابن المستقبل والجد!

الحكماء المتأخرون الغربيون ساعدتهم ظروف الزمان والمكان، وخصوصية الأحوال، لاختصار الطريق فسلكوه، واستباحوا ما استباحوا، حتى أنهم استباحوا في التمهيد السياسي تشجيع أعوان المستبد على تشديد وطأة الظلم والاعتساف بقصد تعميم الحقد عليه، وبمثل هذه التدابير القاسية نالوا المراد أو بعضه من تحرير الأفكار وتهذيب الأخلاق وجعل الإنسان إنساناً.

وقد سبق هؤلاء الغلاة فئة اتبعت أثر النبيين، ولم تحفل بطول الطريق وتعبه، فنجحت ورسخت، وأعني بتلك الفئة أولئك الحكماء الذين لم يأتوا بدين جديد، ولا تمسكوا بمعاداة كل دين كمؤسسي جمهورية الفرنسيس، بل رتقوا فتوق الدهر في دينهم بما نفخوا وهذبوا وسهلوا وقربوا، حتى جَدّدوه، وجعلوه صالحاً لتجديد خليق أخلاق الأمة.

وما أحوج الشرقيين أجمعين من بوذيين ومسلمين ومسيحيين وإسرائيليين وغيرهم، إلى حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء المرائين الأغبياء، والرؤساء القساة الجهلاء، فيجددون النظر في الدين، نظر من لا

يحفل بغير الحق الصريح، نظر من لا يضيع النتائج بتشويش المقدمات، نظر من يقصد إظهار الحقيقة لا إظهار الفصاحة، نظر من يريد وجه ربه لا استمالة الناس إليه، وبذلك يعيدون النواقص المعطلة في الدين، ويهذبونه من الزوائد الباطلة مما يطرأ عادة على كل دين يتقادم عهده، فيحتاج إلى مجددين يرجعون به إلى أصله المبين البريء من حيث تمليك الإرادة ورفع البلادة من كل ما يشين، المخفف شقاء الاستبداد والاستعباد، المبصر بطرائق التعليم والتعلم الصحيحين، قيام التربية الحسنة واستقرار الأخلاق المنتظمة مما به يصير الإنسان إنساناً، وبه لا بالكفر يعيش الناس إخواناً.

والشرقيون ما داموا على حاضر حالهم بعيدين عن الجد والعزم، مرتاحين للهو والهزل .تسكيناً لآلام إسارة النفس وإخلاداً إلى الخمول والتسفل، طلباً لراحة الفكر المضغوط عليه من كل جانب، يتألمون من تذكيرهم بالحقائق، ومطالبتهم بالوظائف، ينتظرون زوال العناد بالتواكل، أو مجرد التمني والدعاء، أو يتربصون صدفة مثل التي نالتها بعض الأمم، فليتوقعوا إذن أن يفقدوا الدين كلياً فيمسوا، وما مساؤهم ببعيد، دهريين لا يدرون أي الحياتين أشقى، فلينظروا ما حاق بالآشوريين والفينيقيين وغيرهم من الأمم المنقرضة المندمجة في غيرها خدماً وخولاً.

والأمر الغريب، أن كل الأمم المنحطة من جميع الأديان تحصر بلية انحطاطها السياسي في تهاونها بأمور دينها، ولا ترجو تحسين حالتها الاجتماعية إلا بالتمسك بعروة الدين تمسكاً مكيناً، ويريدون بالدين العبادة، ولنعم الاعتقاد لو كان يفيد شيئاً، لكنه لا يفيد أبداً، لأنه قول لا يمكن أن يكون وراءه فعل، وذلك أن الدين بذر جيد لا شبهة فيه، فإذا صادف مغرساً طيباً نبت ونما، وإن صادف أرضاً قاحلة مات وفات، أو

أرضاً مغراقاً هاف ولم يثمر. وما هي أرض الدين؟ أرض الدين هي تلك الأمة التي أعمى الاستبداد بصرها وبصيرتها وأفسد أخلاقها ودينها، حتى صارت لا تعرف للدين معنى غير العبادة والنسك اللذين زيادتها عن حدها المشروع أضر على الأمة من نقصها كما هو مشاهد في المتنسكين.

نعم، الدين يفيد الترقي الاجتماعي إذا صادف أخلاقاً فطرية لم تفسد، فينهض بها كما نهضت الإسلامية بالعرب، تلك النهضة التي نتطلبها منذ ألف عام عبثاً.

وقد علمنا هذا الدهر الطويل، مع الأسف، أن أكثر الناس لا يحفلون بالدين إلا إذا وافق أغراضهم، أو لهواً ورياء، وعلمنا أن الناس عبيد منافعهم وعبيد الزمان، وأن العقل لا يفيد العزم عندهم، إنما العزم عندهم يتولد من الضرورة أو يحصل بالسائق المجبر. ولا يستحي الناس من أن يلزموا أنفسهم باليمين أو النذر. بناء عليه، ما أجدر بالأمم المنحطة أن تلتمس دواءها من طريق إحياء العلم وإحياء الهمة مع الاستعانة بالدين والاستفادة منه بمثل: (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر)[1]، لا أن يتكلوا على أن الصلاة تمنع الناس عنها بطبعها.

(١) العنكبوت: ٤٥.

٧ - الاستبداد والتربية

خلق الله في الإنسان استعداداً للصلاح واستعداداً للفساد، فأبواه يصلحانه وأبواه يفسدانه، أي أن التربية تربو باستعداده جسماً ونفساً وعقلاً، إن خيراً فخيروإن شراً فشر. وقد سبق أن الاستبداد المشؤوم يؤثر على الأجسام فيورثها الأسقام، ويسطو على النفوس فيفسد الأخلاق، ويضغط على العقول فيمنع نماءها بالعلم. بناء عليه تكون التربية والاستبداد عاملين متعاكسين في النتائج، فكل ما تبنيه التربية، مع ضعفها، يهدمه الاستبداد بقوته، وهل يتم بناء وراءه هادم؟

الإنسان لا حد لغايتيه رقياً وانحطاطاً، وهذا الإنسان الذي حارت العقول فيه، الذي تحمل أمانة تربية النفس، وقد أبتها العوالم، فأتم خالقه استعداده ثم أوكله لخيرته[1]، فهو إن يشأ الكمال يبلغ فيه إلى ما فوق مرتبة الملائكة، وإن شاء تلبس بالرذائل حتى يكون أحط من الشياطين، على أن الإنسان أقرب للشر منه للخير، وكفى أن الله ما ذكر الإنسان في القرآن، إلا وقرن اسمه بوصف قبيح «كظلوم» و«غرور» و«كفار» و«جبار» و«جهول» و«أثيم». ما ذكر الله تعالى الإنسان في القرآن إلا وهجاه فقال: (قتل الإنسان ما أكفره)[2]، (إن الإنسان لكفور)[3]، (إن الإنسان

(١) المراد: جعلها موكولاً لحريته واختياره، ويجوز أن تكون: لخبرته.
(٢) عبس: ١٧.
(٣) الحج: ٦٦.

لفي خسر)[1]، (إن الإنسان ليطغى)[2]، (وكان الإنسان عجولاً)[3]، (خلق الإنسان من عجل)[4]. ما وجد من مخلوقات الله من نازع الله في عظمته، والمستبدون من الإنسان ينازعونه فيها والمتناهون في الرذالة قد يقبحون عبثاً، لغير حاجة في النفس، حتى وقد يتعمدون الإساءة لأنفسهم.

الإنسان في نشأته كالغصن الرطب فهو مستقيم لدن بطبعه، ولكنها أهواء التربية تميل به إلى يمين الخير أو شمال الشر، فإذا شب يبس وبقي على أمياله ما دام حياً، بل تبقى روحه إلى أبد الآبدين في نعيم السرور، بإيفائه حق وظيفة الحياة، أو في جحيم الندم على تفريطه. وربما كان لا غرابة في تشبيه الإنسان بعد الموت بالمرء الفرح الفخور إذا نام ولذت له الأحلام، أو بالمجرم الجاني إذا نام فغشيته قوارس الوجدان بهواجس كلها ملام وآلام.

التربية ملكة تحصل بالتعليم والتمرين والقدوة والاقتباس، فأهم أصولها وجود المربين، وأهم فروعها وجود الدين. وجعلت الدين فرعاً لا أصلاً، لأن الدين علم لا يفيد العمل إذا لم يكن مقروناً بالتمرين، وهذا هو سبب اختلاف الأخلاف من علماء الدين عند الإسلام عن أمثالهم من البراهمة والنصارى، وهو سبب إقبال المسلمين في القرن الخامس، وفيما بعده، على قبول أصول الطرائق التي كانت لباً محضاً لما كانت تعلماً وتمريناً، أي تربية للمريدين، ثم خالطها القشر، ثم صارت قشراً محضاً، ثم صار أكثرها لهواً أو كفراً.

(١) العصر: ٢.
(٢) العلق: ٦.
(٣) الإسراء: ١١.
(٤) الأنبياء: ٣٧.

ملكة التربية بعد حصولها إن كانت شراً تضافرت مع النفس ووليها الشيطان الخناس فرسخت، وإن كانت خيراً تبقى مقلقلة كالسفينة في بحر الأهواء، لا يرسو بها إلا فرعها الديني في السر والعلانية، أو الوازع السياسي عند يقين العقاب.

والاستبداد ريح صرصر فيه أعصار يجعل الإنسان كل ساعة في شأن، وهو مفسد للدين في أهم قسميه أي الأخلاق، وأما العبادات منه فلا يمسها لأنها تلائمه في الأكثر. ولهذا تبقى الأديان في الأمم المأسورة عبارة عن عبادات مجردة صارت عادات فلا تفيد في تطهير النفوس شيئاً، ولا تنهى عن فحشاء ولا منكر، لفقد الإخلاص فيها تبعاً لفقده في النفوس التي ألفت أن تتلجأ وتتلوى بين يدي سطوة الاستبداد في زوايا الكذب والرياء والخداع والنفاق، ولهذا لا يستغرب في الأسير الأليف تلك الحال، أي الرياء، أن يستعمله أيضاً مع ربه، ومع أبيه وأمه ومع قومه وجنسه، حتى ومع نفسه.

التربية تربية الجسم وحده إلى سنتين، هي وظيفة الأم أو الحاضنة، ثم تضاف إليها تربية النفس إلى السابعة، وهي وظيفة الأبوين والعائلة معاً، ثم تضاف إليها تربية العقل إلى البلوغ، وهي وظيفة المعلمين والمدارس، ثم تأتي تربية القدوة بالأقربين والخلطاء إلى الزواج، وهي وظيفة الصدفة، ثم تأتي تربية المقارنة، وهي وظيفة الزوجين إلى الموت أو الفراق.

ولا بد أن تصحب التربية من بعد البلوغ، تربية الظروف المحيطة، وتربية الهيئة الاجتماعية وتربية القانون أو السير السياسي، وتربية الإنسان نفسه.

الحكومات المنتظمة، هي التي تتولّى ملاحظة تسهيل تربية الأمة من

حين تكون في ظهور الآباء، وذلك بأن تسن قوانين النكاح، ثم تعتني بوجود القابلات والملقحين والأطباء، ثم تفتح بيوت الأيتام اللقطاء، ثم تعد المكاتب والمدارس للتعليم من الابتدائي الجبري إلى أعلى المراتب، ثم تسهل الاجتماعات وتمهد المسارح، وتحمي المنتديات، وتجمع المكتبات والآثار، وتقيم النُّصب المذكرات، وتضع القوانين المحافظة على الآداب والحقوق، وتسهر على حفظ العادات القومية، وإنماء الإحساسات المليّة وتقوي الآمال، وتيسر الأعمال، وتؤمن العاجزين فعلاً عن الكسب من الموت جوعاً، وتدفع سليمي الأجسام إلى الكسب ولو في أقصى الأرض، وتحمي الفضل وتقدر الفضيلة. وهكذا تلاحظ كل شؤون المرء ولكن من بعيد، كي لا تخل بحريته واستقلاله الشخصي، فلا تقرب منه إلا إذا جنى جرماً لتعاقبه، أو مات لتواريه.

وهكذا الأمة تحرص على أن يعيش ابنها راضياً بنصيبه من حياته لا يفتكر قط كيف تكون بعده حالة صبية ضعاف يتركهم وراءه، بل يموت مطمئناً راضياً مرضياً آخر دعائه: فلتحي الأمة، فلتحي الهمة.

أما المعيشة الفوضى في الإدارات المستبدة فهي في غنية عن التربية، لأنها محض نماء يشبه الأشجار الطبيعية في الغابات والأحراش، يسطو عليها الحرق والغرق. وتحطمها العواصف والأيدي القواصف، ويتصرف في فسائلها وفروعها الفأس الأعمى، فتعيش ما شاءت رحمة الحطابين أن تعيش، والخيار للصدفة تعوج أو تستقيم، تثمر أو تعقم.

يعيش الإنسان في ظل العدالة والحرية نشيطاً على العمل بياض نهاره، وعلى الفكر سواد ليله، إن طعم تلذذ، وإن تلهى تروّح وتريض، لأنه هكذا رأى أبويه وأقرباءه، وهكذا يرى قومه الذين يعيش بينهم. يراهم

رجالاً ونساءً، أغنياء وفقراء، ملوكاً وصعاليك، كلهم دائبين على الأعمال، يفتخر منهم كاسب الدينار بكده وجده على مالك المليار إرثاً عن أبيه وجده. نعم يعيش العامل ناعم البال، يسره النجاح، ولا تقبضه الخيبة، إنما ينتقل من عمل إلى غيره، ومن فكر إلى آخر، فيكون متلذذاً بآماله إن لم يسارعه السعد في أعماله، وكيفما كان يبلغ العذر عند نفسه والناس بمجرد إيفائه وظيفة الحياة، أي العمل. ويكون فرحاً فخوراً نجح أو لم ينجح، لأنه بريء من عار العجز والبطالة.

أما أسير الاستبداد، فيعيش خاملاً جامداً ضائع القصد، حائراً لا يدري كيف يميت ساعاته وأوقاته ويدرج أيامه وأعوامه، كأنه حريص على بلوغ أجله ليستتر تحت التراب. ويخطىء، والله، من يظن أن أكثر الأسراء، لا سيما منهم الفقراء، لا يشعرون بآلام الأسر، مستدلاً بأنهم لو كانوا يشعرون لبادروا إلى إزالته، والحقيقة في ذلك أنهم يشعرون بأكثر الآلام ولكنهم لا يدركون ما هو سببها، ومن أين جاءتهم، فيرى أحدهم نفسه منقبضاً عن العمل، لأنه غير أمين على اختصاصه بالثمرة، وربما ظن السلب حقاً طبيعياً للأقوياء فيتمنى أن لو كان منهم، ثم يعمل تارة ولكن بدون نشاط ولا إتقان، فيفشل ضرورة، ولا يدري أيضاً ما السبب، فيغضب على ما يسميه سعداً أو حظاً أو طالعاً أو قدراً. والمسكين من أين له أن يعرف أن النشاط والإتقان لا يتأتيان إلا مع لذة انتظار النجاح في العمل، تلك اللذة التي قدر الحكماء أنها اللذة الكبرى، لاستمرار زمانها من حين العزم إلى تمام العمل، والأسير لا اطمئنان فيه على الاستمرار، ولا تشجيع له على الصبر والجلد.

الأسير المعذب المنتسب إلى دين يسلي نفسه بالسعادة الأخروية، فيعدها بجنان ذات أفنان ونعيم مقيم أعده له الرحمن، ويبعد عن فكره أن الدنيا

عنوان الآخرة، وأنه ربما كان خاسر الصفقتين، بل ذلك هو الكائن غالباً. ولبسطاء الإسلام مسليات أظنها خاصة بهم يعطفون مصائبهم عليها وهي نحو قولهم: الدنيا سجن المؤمن، المؤمن مصاب، إذا أحب الله عبداً ابتلاه، هذا شأن آخر الزمان، حسب المرء لقيمات يقمن صلبه، ويتناسون حديث: «إن الله يكره العبد البطّال». والحديث المفيد معنى «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم غرسة فليغرسها»، ويتغافلون عن النص القاطع المؤجل قيام الساعة إلى ما بعد استكمال الأرض زخرفتها وزينتها، وأين ذلك بعد؟

وكل هذه المسليات المثبطات تهون عند ذلك السم القاتل، الذي يحول الأذهان عن التماس معرفة سبب الشقاء، فيرفع المسئولية عن المستبدين ويلقيها على عاتق القضاء والقدر، بل على عاتق الأسراء المساكين أنفسهم، وأعني بهذا السم: سوء فهم العوام، بله الخواص، لما ورد في التوراة من نحو: «اخضعوا للسلطان ولا سلطة إلا من الله»، و«الحاكم لا يتقلّد السّيف جزافاً، إنه مقامٌ للانتقام من أهل الشرّ»، ولما رود في الرسائل[1] من نحو: «فلتخضع كل نسمة للسلطة المقامة من الله»، وقد صاغ وعاظ المسلمين ومحدثوهم من ذلك قولهم: «السلطان ظل الله في الأرض». و«الظّالم سيف الله ينتقم به ثم ينتقم منه». و«الملوك مُلهمُون». هذا وكل ما ورد في هذا المعنى، إن صح، فهو مقيد بالعدالة، أو محتمل للتأويل بما يعقل، وبما ينطبق على حكم الآية الكريمة التي فيها فصل الخطاب وهي: (ألا لعنة الله على الظالمين)[2]. وآية (ولا عدوان إلا على الظالمين)[3].

---

(١) أي رسائل القدّيس بولس.

(٢) هود: ١٨.

(٣) البقرة: ١٩٣.

التربية علم وعمل، وليس من شأن الأمم المملوكة شؤونها، أن يوجد فيها من يعلم التربية ولا من يعملها، حتى أن الباحث لا يرى عند الأمراء علماً في التربية مدفوناً في الكتب فضلاً عن الأذهان. أما العمل فكيف يتصور وجوده بلا سبق عزم، وهو بلا سبق يقين، وهو بلا سبق علم، وقد ورد في الأثر: «النية سابقة العمل»، وورد في الحديث: «إنما الأعمال بالنيات». بناء عليه ما أبعد الناس المغصوبة إرادتهم، المغلولة أيديهم، عن توجيه الفكر إلى مقصد مفيد كالتربية، أو توجيه الجسم إلى عمل نافع كتمرين الوجه على الحياء والقلب على الشفقة.

نعم ما أبعد الأسراء عن الاستعداد لقبول التربية، وهي قصر النظر على المحاسن والعبر، وقصر السمع على الفوائد والحكم، وتعويد اللسان على قول الخير، وتعويد اليد على الإتقان، وتكبير النفس عن السفاسف، وتكبير الوجدان عن نصرة الباطل، ورعاية الترتيب في الشؤون، ورعاية التوفير في الوقت والمال، والاندفاع بالكلية لحفظ الشرف، لحفظ الحقوق، ولحماية الدين، لحماية الناموس، ولحب الوطن، لحب العائلة، ولإعانة العلم، لإعانة الضعيف، ولاحتقار الظالمين، لاحتقار الحياة. إلى غير ذلك مما لا ينبت إلا في أرض العدل، تحت سماء الحرية، في رياض التربيتين العائلية والقومية.

الاستبداد يضطر الناس إلى استباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل، وإلى مراغمة الحس وإماتة النفس ونبذ الجد وترك العمل، إلى آخره. وينتج من ذلك أن الاستبداد المشؤوم، هو يتولى بطبعه تربية الناس على هذه الخصال الملعونة. بناء عليه يرى الآباء أن تعبهم في تربية الأبناء التربية الأولى على غير ذلك لا بد أن يذهب عبثاً تحت أرجل تربية الاستبداد، كما ذهبت قبلها تربية آبائهم لهم، أو تربية غيرهم لأبنائهم سدى.

ثم إن عبيد السلطة التي لا حدود لها هم غير مالكين أنفسهم، ولا هم آمنون على أنهم يربون أولادهم لهم، بل هم يربون أنعاماً للمستبدين، وأعواناً لهم عليهم. وفي الحقيقة أن الأولاد في عهد الاستبداد، هم سلاسل من حديد يرتبط بها الآباء على أوتاد الظلم والهوان والخوف والتضييق. فالتوالد، من حيث هو، زمن الاستبداد حمق، والاعتناء بالتربية حمق مضاعف! وقد قال شاعر:

إن دام هذا ولم تحدث له غِيَرٌ ... لم يبك ميت ولم يفرح بمولود

وغالب الأسراء لا يدفعهم للزواج قصد التوالد، إنما يدفعهم إليه الجهل المظلم، وأنهم، حتى الأغنياء منهم، محرومون من كل الملذات الحقيقية: كلذة العلم وتعليمه، ولذة المجد والحماية، ولذة الإيثار والبذل، ولذة إحراز مقام في القلوب، ولذة نفوذ الرأي الصائب، ولذة كبر النفس عن السفاسف، إلى غير ذلك من الملذات الروحية.

أما ملذات هؤلاء التعساء فهي مقصورة على لذتين اثنتين، **الأولى** منها لذة الأكل، وهي جعلهم بطونهم مقابر للحيوانات، إن تيسرت، وإلا فمزابل للنباتات، أو بجعلهم أجسامهم في الوجود كما قيل أنابيب بين المطبخ والكنيف، أو جعلها معامل أعدت لتجهيز الأخبثين. **واللذة الثانية** هي الرعشة باستفراغ الشهوة، كأن أجسامهم خلقت مقابل دمامل جرب على أديم الأرض، يطيب لها الحكّ ووظيفتها توليد الصديد ودفعه. وهذا الشره البهيمي في البِعال[1] هو ما يعمي الأسراء ويرميهم بالزواج والتوالد.

---

(١) جمع بَعْل، وهو الزوج.

العِرض، زمن الاستبداد، كسائر الحقوق غير مصون، بل هو معرض لهتك الفسّاق من المستبدّين والأشرار من أعوانهم، فإنهم، كما أخبر القرآن عن الفراعنة، يأسرون الأولاد ويستحيون النساء، خصوصاً في الحواضر الصغيرة والقرى المستضعف أهلها. ومن الأمور المشاهدة أن الأمم التي تقع تحت أسر أمة تغايرها في السِّيماء، لا يمضي عليها أجيال إلا وتغشو فيها سيماء الآسرين: كسواد العيون في الإسبانيول، وبياض البشرة في الإفريقيين. وعدم الاطمئنان على العرض، يضعف الحب الذي لا يتم إلا بالاختصاص، ويضعف لصقة الأولاد بأزواج أمهاتهم فتضعف الغيرة على تحمل مشاق التربية، تلك الغيرة التي لأجلها شرع الله النكاح وحرم السفاح.

للسعة والفقر أيضاً دخل كبير في تسهيل التربية، وأين الأُسراء من السعة؟ كما أن لانتظام المعيشة، ولو مع الفقر، علاقة قوية في التربية، ومعيشة الأسراء، أغنياء كانوا أو معدمين، كلها خلل في خلل وضيق في ضيق، وذلك يجعل الأسير هين النفس، وهذا أول دركات الانحطاط، ويرى ذاته لا يستحق المزيد في النعيم، مطعماً ومشرباً وملبساً ومسكناً، وهذا ثاني الدركات، ويرى استعداده قاصراً عن الترقي في العلم، وهذا ثالثها، ويرى حياته، على بساطتها، لا تقوى إلا بمعاونة غيره له، وهذا رابعها، وهلم جرًّا!

بناء عليه ما أبعد الأُسراء عن النشاط للتربية، ثم لماذا يتحملون مشاق التربية وهم إن نوروا أولادهم بالعلم جنوا عليهم بتقوية إحساسهم، فيزيدونهم شقاء ويزيدونهم بلاء، ولهذا لا غرو أن يختار الأسراء، الذين فيهم بقية من الإدراك، ترك أولادهم هملاً تجرفهم البلاهة إلى حيث تشاء.

وإذا افتكرنا كيف ينشأ الأسير في البيت الفقير وكيف يتربى، نجد أنه يلقح به وفي الغالب أبواه متناكدان متشاكسان، ثم إذا تحرك جنيناً حرك شراسة أمه فشتمته، أو زاد آلام حياتها فضربته، فإذا ما نما ضيقت عليه بطنها لألفتها الانحناء خمولاً والتصرر صغاراً، والتقلص لضيق فراش الفقر، ومتى ولدته ضغطت عليه بالقماط، اقتصاداً أو جهلاً، فإذا تألم وبكى سدت فمه بثديها، أو قطعت نفسه خضًّا أو بدوار السرير، أو سقته مخدراً، عجزاً عن نفقة الطبيب، فإذا ما فطم، يأتيه الغذاء الفاسد يضيق معدته ويفسد مزاجه، فإن كان قوي البنية طويل العمر وترعرع، يمنع من رياضة اللعب لضيق البيت، فإن سأل واستفهم ماذا؟ وما هذا؟ ليتعلم، يزجر ويلكم لضيق خلق أبويه، وإن جالسهما ليألف المعاشرة وينتفي عنه التوحش، يبعدانه كي لا يقف على أسرارهما فيسترقها منه الجيران الخلطاء، فتنمى إلى أعوان الظالمين وما أكثرهم، فإذا قويت رجلاه يدفع به إلى خارج الباب، إلى مدرسة الألفة على القذارة، وتعلم صيغ الشتائم والسباب، فإن عاش ونشأ وضع في مكتب أو عند ذي صنعة، فيكون أكبر القصد ربطه عن السراح والمراح. فإذا بلغ الشباب، ربطه أولياؤه على وتد الزواج كي لا يفر من مشاكلتهم في شقاء الحياة، ليجني هو على نسله كما جنى عليه أبواه، ثم هو يتولى التضييق على نفسه بأطواق الجهل وقيود الخوف، ويتولى المستبدون التضييق على عقله ولسانه وعمله وأمله.

وهكذا يعيش الأسير من حين يكون نسمة في ضيق وضغط، يهرول ما بين عتبة همّ ووادي غمّ، يودع سقماً ويستقبل سقماً إلى أن يفوز بنعمة الموت مضيعاً دنياه مع آخرته، فيموت غير آسف ولا مأسوف عليه.

وما أظلم من يؤاخذ الأسراء على عدم اعتنائهم بلوازم الحياة. فالنظافة مثلاً: لماذا يهتم بها الأسير؟ هل لأجل صحته وهو في مرض مستمر؟ أم

لأجل لذته وهو المتألم كيفما تقلب جسمه أو نظره؟ أم لأجل ذوق من يجالس أو يؤاكل، وهو من عفت نفسه صحبة الحياة؟

ولا يظنن المطالع أن حالة أغنياء الأسراء هي أقل شراً من هذا، كلا، بل هم أشقى وأقل عافية وأقصر عمراً من هذا، إذا نقصتهم بعض المنغصات، تزيد فيهم مشاق التظاهر بالراحة والرفاه والعزة والمنعة، تظاهراً إن صح قليله فكثيره الكاذب، حمل ثقيل على عواتقهم، كالسكران يتصاحى فيبتلى بالصداع، أو كالعاهرة البائسة تتضاحك لترضي الزاني!

حياة الأسير تشبه حياة النائم المزعوج بالأحلام، فهي حياة لا روح فيها، حياة وظيفتها تمثيل مندرسات الجسم فقط ولا علاقة لها بحفظ المزايا البشرية. وبناء على هذا، كان فاقد الحرية لا أنانية له لأنه ميت بالنسبة لنفسه، حي بالنسبة لغيره، كأنه لا شيء في ذاته، إنما هو شيء بالإضافة. ومن كان وجوده في الوجود بهذه الصورة، وهي الفناء في المستبدين، حق له أن لا يشعر بوظيفة شخصية فضلاً عن وظيفة اجتماعية. ولولا أن ليس في الكون شيء غير تابع لنظام، حتى الجماد، حتى فلتات الطبيعة والصدف التي هي مسببات لأسباب نادرة، لحكمنا بأن معيشة الأسراء هي محض فوضى، لا شبه فوضى.

على أن التدقيق العميق، يفيدنا بأن للأسراء قوانين غريبة في مقاومة الفناء يصعب ضبطها وتعريفها، إنما الأسير يرضعها مع لبن أمه ويتربى عليها، وقد يبدع فيها بسائق الحاجة، ويكون منهم الحاذق فيها علماً، الماهر في تطبيقها عملاً، هو الموفق في ميدان حرب الحياة مع الذل كالهنود واليهود. والعاجز عنها، إما جاهل هذا القانون أو العاجز فطرة عن

اتباعه كالعرب مثلاً، فلا يخرج عن كونه كرة يلعب بها صبيان الاستبداد، تارة يضربون بها الأرض أو الحيطان، وأخرى تتناولها أرجلهم بالصفعان، وهذا إذا عجز الأسير عن جهل، وأما إذا كان عجزه كما يقال عن عرق هاشمي، أي عن شيء من كرامة نفس أو قوة إحساس أو جسارة جنان، فيكون كالحجارة تتكسر ولا تلين.

قوانين حياة الأسير هي مقتضيات الشؤون المحيطة به، التي تضطره لأن يطبق إحساساته عليها ويدبر نفسه على موجبها، وذلك نحو مقابلة التجبر عليه بالتذلل والتصاغر، وتعديل الشدة عليه بالتلاين والمطاوعة، وإعطاء المطلوب منه بعد قليل من التمنع ولو أن المطلوب هو ابنه لمجزرة الجندية أو بنته لفراش شيخ شرير، والمطالبة في الحقوق بصفة استعطاف كأنه طالب صدقة، وكسب المعاش مع شكاية الحاجة، وحفظ المال بإخفائه عن الأعين، والتعامي عن زلات المستبدين، والتصامم عن سماع ما يهان به، والتظاهر بفقد الحس أو تعطيله بالمخدرات القوية كالأفيون والحشيش، وتعطيل العقل بالتباله وستر العلم بالتجاهل، والارتداء بالتدين والرياء، وتعويد اللسان على الزلاقة في عبائر التصاغر والتملق، وعزو كل خير إلى فضل المستبدين حتى إذا كان الخير طبيعياً نحو مطر السماء فعزوه إلى يمن الحكم أو دعاء الكهان، ويسند كل شر ولو من نوع التسلط على الأعراض، إلى الاستحقاق من جانب الله. إلى غير ذلك من أحكام ذلك القانون، الذي رؤوس مسائله فقط تُمل القارىء، فضلاً عن تفصيلاتها.

إن أخوف ما يخافه الأسير هو أن يظهر عليه أثر نعمة الله في الجسم والمال، فتصيبه عين الجواسيس (وهذا أصل عقيدة: إصابة العين!)، أو أن يظهر له شأن في علم أو جاه أو نعمة مهمة، فيسعى به حاسدوه إلى المستبد (وهذا أصل شر الحسد الذي يتعوذ منه!)، وقد يتحيل الأسير على حفظ

ماله الذي لا يمكنه إخفاؤه كالزوجة الجميلة، أو الدابة الثمينة، أو الدار الكبيرة، فيحميها بإسناد الشؤم، (وهذا أصل التشاؤم بالأقدام والنواصي والأعتاب).

ومن غريب الأحوال أن الأسراء يبغضون المستبد، ولا يقوون على استعمالهم معه البأس الطبيعي الموجود في الإنسان إذا غضب، فيصرفون بأسهم في وجهة أخرى ظلماً: فيعادون من بينهم فئة مستضعفة، أو الغرباء، أو يظلمون نساءهم ونحو ذلك. ومثلهم في ذلك مثل الكلاب الأهلية، إذا أريد منها الحراسة والشراسة فأصحابها يربطونها نهاراً ويطلقونها ليلاً فتصير شرسة عقورة، وبهذا التعليل تعلل جسارة الأسراء أحياناً في محارباتهم، لا أنها جسارة عن شجاعة. وأحياناً تكون جسارة الأسراء عن التناهي في الجبانة أمام المستبد، الذي يسوقهم إلى الموت فيطيعونه اندعاراً كما تطيع الغنمة الذئب، فتهرول بين يديه إلى حيث يأكلها.

وقد اتضح مما تقدم أن التربية غير مقصودة ولا مقدورة في ظلال الاستبداد، إلا ما قد يكون بالتخويف من القوة القاهرة، وهذا النوع يستلزم انخلاع القلوب لا تزكية النفوس. وقد أجمع علماء الاجتماع والأخلاق والتربية على أن الإقناع خير من الترغيب فضلاً عن الترهيب، وأن التعليم مع الحرية بين المعلم والمتعلم، أفضل من التعليم مع الوقار، وأن التعليم عن رغبة في التكمل أرسخ من العلم الحاصل طمعاً في المكافأة، أو غيره من الأقران. وعلى هذه القاعدة بنوا قولهم: إن المدارس تقلل الجنايات لا السجون، وقولهم: إن القصاص والمعاقبة قلما يفيدان في زجر النفس، كما قال الحكيم العربي:

لا ترجع الأنفس عن غيها   ما لم يكن منها لها زاجر

ومن يتأمل جيداً في قوله تعالى: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)[١]، ملاحظاً أن معنى القصاص لغة هو التساوي مطلقاً، لا مقصوراً على المعاقبة بالمثل في الجنايات فقط، ويدقق النظر في القرآن الكريم وسائر الكتب السماوية، ويتبع مسالك الرسل العظام عليهم الصلاة والسلام، يرى أن الاعتناء في طريق الهداية فيها منصرف إلى الإقناع، ثم إلى الإطماع عاجلاً أو آجلاً، ثم إلى الترهيب الآجل غالباً ومع ترك أبواب تُدلي إلى النجاة.

ثم إن التربية التي هي ضالّة الأمم، وفقدها هو المصيبة العظمى، التي هي المسألة الاجتماعية حيث الإنسان يكون إنساناً بتربيته، وكما يكون الآباء يكون الأبناء، وكما تكون الأفراد تكون الأمة، والتربية المطلوبة هي التربية المرتبة على إعداد العقل للتمييز، ثم على حسن التفهيم والإقناع، ثم على تقوية الهمة أو العزيمة، ثم على التمرين والتعويد، ثم على حسن القدوة والمثال، ثم على المواظبة والإتقان، ثم على التوسط والاعتدال، وأن تكون تربية العقل مصحوبة بتربية الجسم، لأنهما متصاحبان صحة واعتلالاً، فإنه يقتضي تعويد الجسم على النظافة وعلى تحمل المشاق، والمهارة في الحركات، والتوقيت في النوم والغذاء والعبادة، والترتيب في العمل وفي الرياضة والراحة. وأن تكون تلكما التربيتان مصحوبتين أيضاً بتربية النفس على معرفة خالقها ومراقبته والخوف منه. فإذا كان لا مطمع في التربية العامة على هذه الأصول بمانع طبيعة الاستبداد، فلا يكون لعقلاء المبتلين به إلا أن يسعوا أولاً وراء إزالة المانع الضاغط على العقول، ثم بعد ذلك يعتنوا بالتربية حيث يمكنهم حينئذ أن ينالوها على توالي البطون.

(١) البقرة: ١٧٩.

٨ - الاستبداد والترقي

الحركة سُنَّة عاملة في الخليقة، دائبة بين شخوص وهبوط. فالترقي هو الحركة الحيوية، أي حركة الشخوص، ويقابله الهبوط، وهو الحركة إلى الموت أو الانحلال أو الاستحالة أو الانقلاب.

وهذه السنة كما هي عاملة في المادة وأعراضها، عاملة أيضاً في الكيفيات ومركباتها، والقول الشارح لذلك آية: (ويخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي)[1] وحديث: «ما تم أمر إلا وبدا نقصه» وقولهم: «التاريخ يعيد نفسه». وحكمهم بأن الحياة والموت حقان طبيعيان.

وهذه الحركة الجسمية والنفسية والعقلية لا تقتضي السير إلى النهاية شخوصاً أو هبوطاً، بل هي أشبه بميزان الحرارة كل ساعة في شأن، والعبرة في الحكم للوجهة الغالبة، فإذا رأينا في أمة آثار حركة الترقي هي الغالبة على أفرادها، حكمنا لها بالحياة، ومتى رأينا عكس ذلك قضينا عليها بالموت.

الأمة هي مجموعة أفراد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين، كما أن البناء مجموع أنقاض، فحسبما تكون الأنقاض جنساً وجمالاً وقوة يكون البناء، فإذا ترقت أو انحطت أفراد الأمة ترقت أو انحطت هيئتها الاجتماعية، حتى أن حالة الفرد الواحد من الأمة تؤثر في مجموع تلك

(١) الروم: ١٩.

الأمة. كما إذا لو اختلت حجرة من حصن يختل مجموعه وإن كان لا يشعر بذلك، كما لو وقفت بعوضة على طرف سفينة عظيمة أثقلتها وأمالتها حقيقة، وإن لم يدرك ذلك بالمشاعر. وبعض السياسيين بنى على هذه القاعدة أنه يكفي الأمة رقياً أن يجتهد كل فرد منها في ترقية نفسه بدون أن يفتكر في ترقي مجموع الأمة.

الترقي الحيوي الذي يتدرج فيه الإنسان بفطرته وهمته هو:

أولاً: الترقي في الجسم صحة وتلذذاً.
ثانياً: الترقي في القوة بالعلم والمال.
ثالثاً: الترقي في النفس بالخصال والمفاخر.
رابعاً: الترقي بالعائلة استئناساً وتعاوناً.
خامساً: الترقي بالعشيرة تناصراً عند الطوارىء.
سادساً: الترقي بالإنسانية وهذا منتهى الترقي.

وهناك نوع آخر من الترقي يتعلق بالروح وبالكمال، وهو أن الإنسان يحمل نفساً ملهمة بأن لها وراء حياتها هذه حياة أخرى تترقى إليها على سلم العدل والرحمة والحسنات. فأهل الأديان، ما عدا أهل التوراة، يؤمنون بالبعث أو التناسخ، فيأتون بالعدل والرحمة رجاء المكافأة أو خوف المجازاة، ومَن هم من قبيل الطبيعيين يعتبرون أنفسهم مدينين للإنسانية بحفظها تاريخ الحياة الطبيعية، فيلتزمون خدمتها اهتماماً بحياتهم التاريخية بحسن الذكر أو قبحه.

وهذه الترقّيات، على أنواعها الستة، لا يزال الإنسان يسعى وراءها ما لم يعترضه مانع غالب يسلب إرادته، وهذا المانع إما هو القدر المحتوم، المسمى عند البعض بالعجز الطبيعي، أو هو الاستبداد المشؤوم. على أن

القدر قد يصدم سير الترقي لمحة ثم يطلقه فيكر راقياً، وأما الاستبداد فإنه يقلب السير من الترقي إلى الانحطاط، من التقدم إلى التأخر، من النماء إلى الفناء، ويلازم الأمة ملازمة الغريم الشحيح، ويفعل فيها دهراً طويلاً أفعاله التي تقدم وصف بعضها في الأبحاث السابقة، أفعاله التي تبلغ بالأمة حطة العجماوات، فلا يهمها غير حفظ حياتها الحيوانية فقط، بل قد تبيح حياتها هذه الدنيئة أيضاً للاستبداد إباحة ظاهرة أو خفية. ولا عار على الإنسان أن يختار الموت على الذل، وهذه سباع الطير والوحوش إذا أسرت كبيرة قد تأبى الغذاء حتى تموت.

وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة أن يحول ميلها الطبيعي من طلب الترقي إلى طلب التسفل، بحيث لو دفعت إلى الرفعة لأبت وتألمت كما يتألم الأجهر من النور، وإذا ألزمت بالحرية تشقى وربما تفنى كالبهائم الأهلية إذا أطلق سراحها. وعندئذ يصير الاستبداد كالعلق يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة، فلا ينفك عنها حتى تموت ويموت هو بموتها.

وتوصف حركة الترقي والانحطاط في الشؤون الحيوية للإنسان أنها من نوع الحركة الدودية، التي تحصل بالاندفاع والانقباض، وذلك أن الإنسان يولد وهو أعجز حراكاً وإدراكاً من كل حيوان، ثم يأخذ في السير تدفعه «الرغائب» النفسية والعقلية وتقبضه «الموانع» الطبيعية والمزاحمة. وهذا سرّ أن الإنسان ينتابه الخير والشر، وهو سرّ ما ورد في القرآن الكريم من ابتلاء الله الناس بالخير وبالشر، وهو معنى ما ورد في الأثر من «أن الخير مربوط بذيل الشر، والشر مربوط بذيل الخير». وهو المراد من أقوال الحكماء نحو: على قدر النعمة تكون النقمة، على قدر الهمم تأتي العزائم، بين السعادة والشقاء حرب سجال، العاقل من يستفيد من مصيبته والكيّس من يستفيد من مصيبته ومصيبة غيره، والحكيم من يبتهج

بالمصائب ليقطف منها الفوائد، ما كان في الحياة لذة لو لم يتخللها آلام.

فإذا تقرر هذا فليعلم أيضاً أن سبيل الإنسان هو إلى الرقي، ما دام جناحا الاندفاع والانقباض فيه متوازيين كتوازن الإيجابية والسلبية في الكهربائية، وسبيله القهقرى إن غلبته الطبيعة أو المزاحمة. ثم إن الاندفاع إذا غلب فيه العقل النفس، كانت الوجهة إلى الحكمة، وإن غلبت النفس العقل، كانت الوجهة الى الزيغ. أما الانقباض فالمعتدل منه هو السائق للعمل، والقوي منه مهلك مسكن للحركة، والاستبداد المشؤوم الذي نبحث فيه هو قابض ضاغط مسكن، والمبتلون به هم المساكين. نعم: أسراء الاستبداد أحق بوصف المساكين من عجَزة الفقراء.

ولو ملك الفقهاء حرية النظر لخرجوا من الاختلاف في تعريف المساكين الذين جعل لهم الله نصيباً من الزكاة فقالوا: هم عبيد الاستبداد، ولجعلوا كفارات فك الرقاب تشمل هذا الرق الأكبر!

أسراء الاستبداد، حتى الأغنياء منهم، كلهم مساكين لا حراك فيهم، يعيشون منحطين في الإدراك، منحطين في الإحساس، منحطين في الأخلاق. وما أظلم توجيه اللوم عليهم بغير لسان الرأفة والإرشاد، وقد أبدع من شبه حالتهم بدود تحت صخرة، فما أليق باللائمين أن يكونوا مشفقين يسعون في رفع الصخرة ولو حتى بالأظافر ذرة بعد ذرة.

قد أجمع الحكماء على أن أهم ما يجب عمله على الآخذين بيد الأمم، الذين فيهم نسمة مروءة وشرارة حمية، الذين يعرفون ما هي وظيفتهم بإزاء الإنسانية، الملتمسين لإخوانهم العافية، أن يسعوا في رفع الضغط عن العقول لينطلق سبيلها في النمو فتمزق غيوم الأوهام، التي تمطر المخاوف، شأن الطبيب في اعتنائه أولاً بقوة جسم المريض، وأن يكون الإرشاد

متناسباً مع الغفلة خفة وقوة: كالساهي ينبهه الصوت الخفيف، والنائم يحتاج إلى صوت أقوى، والغافل يلزمه صياح وزجر. فالأشخاص من هذا النوع الأخير، يُقتضى لإيقاظهم الآن بعد أن ناموا أجيالاً طويلة، أن يسقيهم النطاسي البارع مُرًّا من الزواجر والقوارص علّهم يفيقون، وإلا فهم لا يفيقون، حتى يأتي القضاء من السماء: فتبرق السيوف وترعد المدافع وتمطر البنادق، فحينئذ يصحون ولكن صحوة الموت!

بعض الاجتماعيين في الغرب يرون أن الدين يؤثر على الترقي الإفرادي ثم الاجتماعي تأثيراً معطلاً كفعل الأفيون في الحس، أو حاجباً كالغيم يغشى نور الشمس. وهناك بعض الغلاة يقولون: الدين والعقل ضدان متزاحمان في الرؤوس، وإن أول نقطة من الترقي تبتدىء عند آخر نقطة من الدين، وإن أصدق ما يستدل به على مرتبة الرقي والانحطاط في الأفراد أو في الأمم الغابرة والحاضرة، هو مقياس الارتباط بالدين قوة وضعفاً.

هذه الآراء كلها صحيحة لا مجال للرد عليها، ولكن بالنظر إلى الأديان الخرافية أساساً، أو التي لم تقف عند حد الحكمة، كالدين المبني على تكليف العقل بتصور أن الواحد ثلاثة والثلاثة واحد، لأن مجرد الإذعان لما لا يعقل برهان على فساد بعض مراكز العقل، ولهذا أصبح العالم المتمدن يعد الانتساب إلى هذه العقيدة من العار، لأنه شعار الحمق.

أما الأديان المبنية على العقل المحض كالإسلام الموصوف بدين الفطرة – ولا أعني بالإسلام ما يدين به أكثر المسلمين الآن، إنما أريد بالإسلام: دين القرآن، أي الدين الذي يقوى على فهمه من القرآن كل إنسان غير مقيد الفكر بتفصّح زيد أو تحكم عمرو – فلا شك أن الدين إذا كان مبنياً على العقل، يكون أفضل صارف للفكر عن الوقوع في مصائد المخرّفين، وأنفع

وازع يضبط النفس من الشطط، وأقوى مؤثر لتهذيب الأخلاق، وأكبر معين على تحمل مشاق الحياة، وأعظم منشط على الأعمال المهمة الخطرة، وأجلّ مثبت على المبادىء الشريفة، وفي النتيجة يكون أصح مقياس يستدل به على الأحوال النفسية في الأمم والأفراد رقياً وانحطاطاً.

هذا القرآن الكريم إذا أخذناه وقرأناه بالتروي في معاني ألفاظه العربية وأسلوب تركيبه القرشي، مع تفهم أسباب نزول آياته وما أشارت إليه، ومع التبصر في مقاصدة الدقيقة وتشريعه السامي، ومع أخذ بعض التوضيحات من السُنَّة العملية النبوية أو الإجماع إن وُجدا، وقلّما يوجدان، فحينئذ لا نرى فيه من أوله إلى آخره غير حِكم يتلقاها العقل بالإجلال والإعظام، إلى درجة انقياد العقل طوعاً أو كرهاً للإيمان إجمالاً بأن تلك الحكم حكم عزيزة إلَهيّة، وأن الذي أنزلها الله على قلبه هو أفضل من أرسله الله مرشداً لعباده.

وتوضيح ذلك: أن الناظر في القرآن حق النظر يرى أنه لا يكلف الإنسان قط بالإذعان لشيء فوق العقل، بل يحذره وينهاه من الإيمان اتباعاً لرأي الغير أو تقليداً للآباء. ويراه طافحاً بالتنبيه إلى إعمال الإنسان فكره ونظره في هذه الكائنات وعظيم انتظامها، ثم الاستدلال بذلك إلى أن لهذه الكائنات صانعاً أبدعها من العدم، ثم الانتقال إلى معرفة الصفات التي يستلزم العقل أن يكون هذا الصانع متصفاً بها، أو منزهاً عنها، ثم يرى القرآن يعلم الإنسان بعض أعمالٍ وأحكام وأوامر ونواهي كلها لا تبلغ المائة عدداً، وكلها بسيطة معقولة، إلا قليلاً من الأمور التعبدية التي شُرعت لتكون شعاراً يعرف به المسلم أخاه. (...).

وكفى بالاسلامية رقياً في التشريع، رقيها بالبشر إلى منزلة حصرها

إسارة الإنسان في جهة شريفة واحدة وهي (الله)، وعتقها عقل البشر عن توهم وجود قوة ما في غير الله من شأنها أن تأتي للإنسان بخير ما، أو تدفع عنه شراً ما، فالإسلامية تجعل الإنسان لا يرجو ولا يهاب من رسول أو نبي أو ملك أو فلك، أو ولي أو جني، أو ساحر أو كاهن، أو شيطان أو سلطان.

وأعظم بهذا التعليم الذي يرمي الإنسان به عن عاتقه جبالاً من الخوف والأوهام والخيالات، جبالاً اعتقلها منذ كان يسرح مع الغيلان، أو ورثها من أبيه آدم الذي طغاه شيطان النفس. أوليس العتيق من الأوهام يصبح صحيح العقل، قوي الإرادة، ثابت العزيمة، قائده الحكمة، سائقه الوجدان، فيعيش حراً، فرحاً صبوراً فخوراً، لا يبالي بالموت لعلمه بالسعادة التي يستقبلها، التي يمثلها له القرآن بالجِنان فيها الروح والريحان، والحور والغلمان، فيها كلّ ما تشتهي النفس وتقرّ به العينان.

وأظن أن هؤلاء المنكرين فائدة الدين، ما أنكروا ذلك إلا من عدم اطلاعهم على دين صحيح، مع يأسهم من إصلاح ما لديهم، عجزاً عن مقاومة أنصار الفساد. وإذا نظرنا في أن هؤلاء أنفسهم هم في آن واحد يشددون النكير على الدين من جهة قائلين إن ضرره أكبر من نفعه، ويهيجون من جهة أخرى مؤثرات أدبية وهمية محضاً، يرون أنه لا بد منها في بناء الأمم، وذلك مثل حب الوطن وخيانته، وحب الإنسانية والإساءة إليها، والسمعة الحسنة وعكسها، والذكر التاريخي بالخير أو الشر، ونحو ذلك مما هو لا شيء في ذاته، ولا شيء أيضاً بالنسبة إلى تأثير طاعة الله والخوف منه، لأن (الله) حقيقة لا ريب فيها، بل ولا خلاف إلا في الأسماء بين (الله) وبين (مادة) أو (طبيعة). ولولا أن الماديين والطبيعيين يأبون الاسترسال في البحث في

صفات ما يسمونه مادة أو طبيعة، لالتقوا ولا شك مع الإسلام في نقطة واحدة فارتفع الخلاف العلمي وأسلم الكل لله.

وعلى ذكر اللوم الإرشادي، لاح لي أن أصور الرقي والانحطاط في النفس، وكيف ينبغي للإنسان العاقل أن يعاني إيقاظ قومه، وكيف يرشدهم إلى أنهم خلقوا لغير ما هم عليه من الصبر على الذل والسفالة، فيذكرهم ويحرك قلوبهم ويناجيهم وينذرهم بنحو الخطابات الآتية:

«يا قوم: ينازعني والله الشعور، هل موقفي هذا في جمع حي فأحييه بالسلام، أم أنا أخاطب أهل القبور فأحييهم بالرحمة؟! يا هؤلاء، لستم بأحياء عاملين، ولا أموات مستريحين، بل أنتم بين بين: في برزخ يسمى التنبت، ويصح تشبيهه بالنوم! يا رباه: إني أرى أشباح أناس يشبهون ذوي الحياة، وهم في الحقيقة موتى لا يشعرون، بل هم موتى لأنهم لا يشعرون».

«يا قوم: هداكم الله، إلى متى هذا الشقاء المديد والناس في نعيم مقيم، وعز كريم، أفلا تنظرون؟ ما هذا التأخر وقد سبقتكم الأقوام ألوف مراحل، حتى صار ما بعد وراءكم، أماماً! أفلا تتبعون؟ وما هذا الانخفاض والناس في أوج الرفعة، أفلا تغارون؟ أناشدكم الله، هل طابت لكم طول غيبة الصواب عنكم؟ أم أنتم كأهل ذلك الكهف ناموا ألف عام ثم قاموا، وإذا بالدنيا غير الدنيا والناس غير الناس فأخذتهم الدهشة والتزموا السكون».

«يا قوم: وقاكم الله من الشر، أنتم بعيدون عن مفاخر الإبداع وشرف القدرة، مبتلون بداء التقليد والتبعية في كل فكر وعمل، وبداء الحرص على كل عتيق كأنكم خلقتم للماضي لا للحاضر: تشكون حاضركم وتسخطون عليه، ومن لي أن تدركوا أن حاضركم نتيجة ماضيكم، ومع ذلك أراكم

تقلدون أجدادكم في الوساوس والخرافات والأمور السافلات فقط، ولا تقلدونهم في محامدهم! أين الدين؟ أين التربية؟ أين الإحساس؟ أين الغيرة؟ أين الجسارة؟ أين الثبات؟ أين الرابطة؟ أين النعمة؟ أين الشهامة؟ أين النخوة؟ أين الفضيلة؟ أين المواساة؟ هل تسمعون أم أنتم صمٌّ لاهون».

«يا قوم: عافاكم الله، إلى متى هذا النوم، وإلى متى هذا التقلب على فراش البأس ووسادة اليأس؟ أنتم مفتّحة عيونكم ولكنكم نيام، لكم أبصار ولكنكم لا تنظرون، وهكذا لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور! لكم سمع ولسان ولكنكم صمّ بكم، ولكم شبيه الحس ولكنكم لا تشعرون به ما هي اللذائذ حقاً؟ وما هي الآلام؟ ولكم رؤوس كبيرة ولكنها مشغولة بمزعجات الأوهام والأحلام، ولكم نفوس حقها أن تكون عزيزة، ولكن أنتم لا تعرفون لها قدراً ومقاماً».

«يا قوم: قاتل الله الغباوة، فإنها تملأ القلوب رعباً من لا شيء، وخوفاً من كل شيء، وتفعم الرؤوس تشويشاً وسخافة. أليست هي الغباوة جعلتكم كأنكم قد مَسَّكم الشيطان، فتخافون من ظِلكم، وترهبون من قوتّكم، وتجيّشون منكم عليكم جيوشاً ليقتل بعضكم بعضاً؟ تترامون على الموت خوف الموت، وتحبسون طول العمر فكركم في الدماغ ونطقكم في اللسان وإحساسكم في الوجدان خوفاً من أن يسجنكم الظالمون، وما يسجنون غير أرجلكم أياماً، فما بالكم يا أحلاس النساء مع الذل تخافون أن تصيروا جلاس الرجال في السجون؟».

«يا قوم: أعيذكم بالله من فساد الرأي، وضياع الحزم، وفقد الثقة بالنفس وترك الإرادة للغير. فهل ترون أثراً للرشد في أن يوكل الإنسان عنه وكيلاً ويطلق له التصرف في ماله وأهله، والتحكم في حياته وشرفه،

والتأثير على دينه وفكره، مع تسليف هذا الوكيل العفو عن كل عبث وخيانة وإسراف وإتلاف؟ أم ترون أن هذا النوع من الجنة به يظلم الإنسان نفسه، هل خلق الله لكم عقلاً لتفهموا به كل شيء، أم لتهملوه كأنه لا شيء؟».

«يا قوم: شفاكم الله، قد ينفع اليوم الإنذار واللوم، وأما غداً إذا حل القضاء، فلا يبقى لكم غير الندب والبكاء، فإلى متى هذا التخادع والتخاذل؟ وإلى متى هذا التواني والتدابر؟ وإلى متى هذا الإهمال؟ هل طاب لكم النوم على الوسادة اللينة، وسادة الخمول؟ أم طاب لكم السكون، وتودون لو تسكنون القبور؟ أم عاهدتم أنفسكم أن تصلوا غفلة الحياة بالممات، فلا تفيقوا من السبات قبل صباح يوم النشور؟ يوم تعلو السيوف رقابكم وتصمي المدافع آذانكم فتمسون الأذلاء حقاً وحق لكم أن تذلوا؟».

«يا قوم: رحمكم الله، ما هذا الحرص على حياة تعيسة دنيئة لا تملكونها ساعة؟ ما هذا الحرص على الراحة الموهومة وحياتكم كلها تعب ونصب؟ هل لكم في هذا الصبر فخر أو لكم عليه أجر؟ كلا والله ساء ما تتوهمون، ليس إلا القهر في الحياة، وقبيح الذكر بعد الممات، لأنكم ما أفدتم الوجود شيئاً، بل أتلفتم ما ورثتم عن السلف وصرتم بئس الواسطة للخلف. ألستم يا ناس مديونين للأسلاف بكل ما أنتم فيه من الترقي عن إنسان الغابات؟ فإذا لم تكونوا أهلاً للمزيد فكونوا أهلاً للحفظ، وهذه العجماوات تنقل رقيها لنسلها بأمانة».

«يا قوم: حماكم الله، قد جاءكم المستمتعون من كل حدب ينسلون، فإن وجدوكم أيقاظاً عاملوكم كما يتعامل الجيران ويتجامل الأقران، وإن وجدوكم رقوداً لا تشعرون سلبوا أموالكم، وزاحموكم على أرضكم، وتحيلوا

على تذليلكم، وأوثقوا ربطكم واتخذوكم أنعاماً، وعندئذ لو أردتم حراكاً لا تقوون، بل تجدون القيود مشدودة والأبواب مسدودة لا نجاة ولا مخرج ».

« يا قوم: هوَّن الله مصابكم، تشكون من الجهل ولا تنفقون على التعليم نصف ما تصرفون على التدخين، تشكون من الحكام، وهم اليوم منكم، فلا تسعون في إصلاحهم. تشكون فقد الرابطة، ولكم روابط من وجوه لا تفكرون في إحكامها. تشكون الفقر ولا سبب له غير الكسل. هل ترجون الصلاح وأنتم يخادع بعضكم بعضاً؟ ولا تخدعون إلا أنفسكم. ترضون بأدنى المعيشة عجزاً تسمونه قناعة، وتهملون شؤونكم تهاوناً تسمونه توكلاً. تموهون عن جهلكم الأسباب بقضاء الله، وتدفعون عار المسبّبات بعطفها على القدر، ألا والله ما هذا شأن البشر! ».

« يا قوم: سامحكم الله، لا تظلموا الأقدار وخافوا غيرة المنعم الجبار. ألم يخلقكم أكفاء أحراراً طلقاء لا يثقلكم غير النور والنسيم، فأبيتم إلا أن تحملوا على عواتقكم ظلم الضعفاء وقهر الأقوياء، لو شاء كبيركم أن يحمل صغيركم كرة الأرض لحنى له ظهره، ولو شاء أن يركبه لطأطأ له رأسه، ماذا استفدتم من هذا الخضوع والخشوع لغير الله؟ وماذا ترجون من تقبيل الأذيال والأعتاب وخفض الصوت ونكس الرأس؟ أليس منشأ هذا الصغار كله هو ضعف ثقتكم بأنفسكم، كأنكم عاجزون عن تحصيل ما تقوم به الحياة؟ وحسب الحياة لقيمات من نبات يقمن ضلع ابن آدم، وقد بذلها الخلاق لأضعف الحيوان. هذه الوحوش تجد فرائسها أينما حلت، وهذه الهوام لا تفقد قوتها، فما بال الرجل منكم يضع نفسه مقام الطفل الذي لا ينال من الكبير مراده إلا بالتذلل والبكاء، أو موضع الشيخ الفاني الذي لا ينال حاجته إلا بالتملق والدعاء؟ ».

« يا قوم: رفع الله عنكم المكروه، ما هذا التفاوت بين أفرادكم وقد خلقكم ربكم أكفاء في البنية، أكفاء في القوة، أكفاء في الطبيعة، أكفاء في الحاجات، لا يفضل بعضكم بعضاً إلا بالفضيلة، لا ربوبية بينكم ولا عبودية، والله ليس بين صغيركم وكبيركم غير برزخ من الوهم، ولو درى الصغير بوهمه، العاجز بوهمه، ما في نفس الكبير المتأله من الخوف منه لزال الإشكال وقضي الأمر الذي فيه تشقون. يا أعزاء الخلقة جهلاء المقام، كان الناس في دور الهمجية، فكان دهاتهم بينهم آلهة وأنبياء، ثم ترقى الناس فهبط هؤلاء لمقام الجبابرة والأولياء، ثم زاد الرقي فانحط أولئك إلى مرتبة الحكام والحكماء، حتى صار الناس ناساً فزال العماء وانكشف الغطاء وبَانَ أن الكل أكفاء، فأناشدكم الله في أي الأدوار أنتم؟ ألا تفكرون؟ ».

« يا قوم: جعلكم الله من المهتدين، كان أجدادكم لا ينحنون إلا ركوعاً لله، وأنتم تسجدون لتقبيل أرجل المنعمين ولو بلقمة مغموسة بدم الإخوان. وأجدادكم ينامون الآن في قبورهم مستوين أعزاء، وأنتم أحياء معوجة رقابكم أذلاء. البهائم تود لو تنتصب قاماتها وأنتم من كثرة الخضوع كادت تصير أيديكم قوائم! والنبات يطلب العلو وأنتم تطلبون الانخفاض! لفظتكم الأرض لتكونوا على ظهرها وأنتم حريصون على أن تنغرسوا في جوفها، فإن كانت بطن الأرض بغيتكم، فاصبروا قليلاً لتناموا فيها طويلاً ».

« يا قوم: ألهمكم الله الرشد، متى تستقيم قاماتكم وترتفع من الأرض إلى السماء أنظاركم، وتميل إلى التعالي نفوسكم؟ فيشعر أحدكم بوجوده في الوجود فيعرف معنى الأنانية ليستقل بذاته في ذاته، ويملك إرادته واختياره ويثق بنفسه وربه، لا يتكل على أحد من خلق الله اتكال الناقص في الخلق على الكامل فيه، أو اتكال الغاصب على مال الغافل أو الكَلّ على سعي العامل، بل يرى أحدكم نفسه إنساناً كريماً يعتمد على المبادلة والتعاون

فيسلف ثم يستوفي، ويستدين على أن يفي، بل ينظر في نفسه أنه هو الأمة وحده. وما أجدر بأحدكم أن يعمل لدنياه بنفسه لنفسه، فلا يتكل على غيره، كما يعمل الإنسان ليعبد الله بشخصه لا ينيب عنه غيره، فإذا فعلتم ذلك أظهر الله بينكم ثمرة التضامن بلا اشتراط، والتقاضي بلا محاشرة، فتصيرون بنعمة الله إخواناً ».

« يا قوم: أبعد الله عنكم المصائب وبصّركم بالعواقب، إن كانت المظالم غلت أيديكم، وضيقت أنفاسكم، حتى صغرت نفوسكم، وهانت عليكم هذه الحياة، وأصبحت لا تساوي عندكم الجد والجهد، وأمسيتم لا تبالون أتعيشون أم تموتون، فهلّا أخبرتموني لماذا تحكّمون فيكم الظالمين حتى في الموت؟ أليس لكم من الخيار أن تموتوا كما تشاؤون، لا كما يشاء الظالمون؟ هل سلب الاستبداد إرادتكم حتى في الموت؟ كلا والله: إن أنا أحببت الموت أموت كما أحب، لئيماً أو كريماً، حتفاً أو شهيداً، فإن كان الموت ولا بد، فلماذا الجبانة؟ وإن أردت الموت، فليكن اليوم قبل الغد، وليكن بيدي لا بيد عمرو. أليس:

وطعم الموت في أمر صغير   كطعم الموت في أمر عظيم؟! ».

« يا قوم: أناشدكم الله، ألا أقول حقاً إذا قلت إنكم لا تحبون الموت، بل تنفرون منه، ولكنكم تجهلون الطريق فتهربون من الموت إلى الموت، ولو اهتديتم إلى السبيل لعلمتم أن الهرب من الموت موت، وطلب الموت حياة، ولعرفتم أن الخوف من التعب تعب، والإقدام على التعب راحة، ولفطنتم إلى أن الحرية هي شجرة الخلد وسقياها قطرات من الدم الأحمر المسفوح، والإسارة هي شجرة الزقوم، وسقياها أنهر من الدم الأبيض أي الدموع، ولو كبرت نفوسكم لتفاخرتم بتزيين صدوركم بورد الجروح لا بوسامات الظالمين ».

« يا قوم: وأعني منكم المسلمين،.. أيها المسلمون: إني نشأت وشبت وأنا أفكر في شأننا الاجتماعي عسى أهتدي لتشخيص دائنا، فكنت أتقصى السبب بعد السبب، حتى إذا وقعت على ما أظنه عاماً، أقول لعل هذا هو جرثومة الداء، فأتعمق فيه تمحيصاً وأحلله تحليلاً، فينكشف التحقيق عن أن ما قام في الفكر هو سبب من جملة الأسباب، أو هو سبب فرعي لا أصلي، فأخيب وأعود إلى البحث والتنقيب. وطالما أمسيت وأصبحت أجهد الفكر في الاستقصاء، وكثيراً ما سعيت وسافرت لأستطلع آراء ذوي الآراء، عسى أهتدي إلى ما يشفي صدري من آلام بحث أتعبني به ربي. وآخر ما استقرت عليه سفينة فكري هو:

إن جرثومة دائنا هي خروج ديننا عن كونه دين الفطرة والحكمة، دين النظام والنشاط، دين القرآن الصريح البيان، إلى صيغة أنّا جعلناه دين الخيال والخبال، دين الخلل والتشويش، دين البدع والتشديد، دين الإجهاد. وقد دب فينا هذا المرض منذ ألف عام، فتمكن فينا، وأثر في كل شؤوننا، حتى بلغ فينا استحكام الخلل في الفكر والعمل أننا لا نرى في الخالق جل شأنه نظاماً فيما اتصف، نظاماً فيما قضى، نظاماً فيما أمر، ولا نطالب أنفسنا، فضلاً عن آمرنا أو مأمورنا، بنظام وترتيب واطّراد ومثابرة.

وهكذا أصبحنا واعتقادنا مشوش، وفكرنا مشوش، وسياستنا مشوشة، ومعيشتنا مشوشة. فأين منا، والحالة هذه الحياة الفكرية، الحياة العملية، الحياة العائلية، الحياة الاجتماعية، الحياة السياسية؟ ».

« يا قوم: قد ضيع دينكم ودنياكم ساستكم الأولون وعلماؤكم المنافقون، وإني أرشدكم إلى عمل إفرادي لا حرج فيه علماً ولا عملاً: أليس بين جنبي

كل فرد منكم وجدان يميز الخير من الشر والمعروف من المنكر ولو تمييزاً إجمالياً؟ أما بلغكم قول معلم الخير نبيكم الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم: «لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم»، وقوله: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، وإن لم يستطع فبلسانه، وإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

«وأنتم تعلمون إجماع أئمة مذاهبكم كلها على أن أنكر المنكرات، بعد الكفر، هو الظلم الذي فشا فيكم، ثم قتل النفس، ثم وثم،.. وقد أوضح العلماء أن تغيير المنكر بالقلب هو بغض المتلبس به بغضاً في الله. بناء عليه فمن يعامل الظالم أو الفاسق غير مضطر، أو يجامله ولو بالسلام، يكون قد خسر أضعف الإيمان، وما بعد الأضعف إلا العدم، أي فقد الإيمان، والعياذ بالله».

«ولا أظنكم تجهلون أن كلمة الشهادة، والصوم والصلاة، والحج والزكاة، كلها لا تغني شيئاً مع فقد الإيمان، وإنما يكون القيام حينئذ بهذه الشعائر، قياماً بعادات وتقليدات وهوسات تضيع بها الأموال والأوقات».

«بناء عليه فالدين يكلفكم، إن كنتم مسلمين، والحكمة تلزمكم، إن كنتم عاقلين: أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر جهدكم، ولا أقل في هذا الباب من إبطانكم البغضاء للظالمين والفاسقين، وأظنكم إذا تأملتم قليلاً ترون هذا الدواء السهل المقدور لكل إنسان منكم، يكفي لإنقاذكم مما تشكون. والقيام بهذا الواجب متعين على كل فرد منكم بنفسه، ولو أهمله كافة المسلمين. ولو أن أجدادكم الأولين قاموا به لما وصلتم إلى ما أنتم عليه من الهوان. فهذا دينكم، والدين ما يدين به الفرد لا ما يدين به الجمع، والدين يقين وعمل، لا علم وحفظ في الأذهان. أليس من قواعد دينكم فرض الكفاية، وهو أن يعمل المسلم ما عليه غير منتظر غيره؟».

«فأناشدكم الله يا مسلمين: أن لا يغركم دين لا تعملون به، وإن كان خير دين، ولا تغرنكم أنفسكم بأنكم أمة خير أو خير أمة، وأنتم أنتم المتواكلون المقتصرون على شعار: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ونعم الشعار شعار المؤمنين، ولكن أين هم؟ إني لا أرى أمامي أمة تعرف حقاً معنى: لا إله إلا الله، بل أرى أمة خبلتها عبادة الظالمين!».

«يا قوم: وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين، أدعوكم إلى تناسي الإساءات والأحقاد، وما جناه الآباء والأجداد، فقد كفى ما فعل ذلك على أيدي المثيرين، وأجلكم من أن لا تهتدوا لوسائل الاتحاد وأنتم المتنورون السابقون. فهذه أمم أوستريا[1]، وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتّى وأصول راسخة للاتحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري. فما بالنا نحن لا نفتكر في أن نتبع إحدى تلك الطرائق أو شبهها؟ فيقول عقلاؤنا لمثيري الشحناء من الأعجام والأجانب[2]: دعونا يا هؤلاء نحن ندبر شأننا، نتفاهم بالفصحاء ونتراحم بالإخاء، ونتواسى في الضرّاء، ونتساوى في السرّاء. دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الأخرى فقط. دعونا نجتمع على كلمات سواء، ألا وهي: فلتحي الأمة، فليحي الوطن، فلنحي طلقاء أعزاء».

«أدعوكم، وأخص منكم النجباء، للتبصر والتبصير فيما إليه المصير، أليس مطلق العربي أخف استحقاراً لأخيه من الغربي؟ هذا الغربي قد أصبح مادياً لا دين له غير الكسب، فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الديني

(١) الامبراطورية النمساوية القديمة، التي انتهت بانتهاء الحرب العالمية الأولى.

(٢) مراده بالأعجام: الأتراك العثمانيون، وبالأجانب: الانجليز والفرنسيون، لأن الإشارة لمثيري الفتنة الطائفية بين الدروز والمارونيين في سنة ١٨٦٠ م.

إلا مخادعة وكذباً. هؤلاء الفرنسيس يطاردون أهل الدين، ويعملون على أنهم يتناسونه، بناء عليه لا تكون دعواهم الدين في الشرق، إلا كما يغرد الصياد وراء الأشباك؟ ».

« لو كان للدين تأثير عند الغربي لما كانت البغضاء بين اللاتين والسكسون، بل بين الطليان والفرنسيس، ولما كانت بين الألمان والفرنسيس الغربيين. الغربي أرقى من الشرقي علماً وثروة ومنعة، فله على الشرقيين إذا واطنهم السيادة الطبيعية. أما الشرقيون فيما بينهم، فمتقاربون لا يتغابنون ».

« الغربي يعرف كيف يسوس، وكيف يتمتع، وكيف يأسر، وكيف يستأثر. فمتى رأى فيكم استعداداً واندفاعاً لمجاراته أو سبقه، ضغط على عقولكم لتبقوا وراءه شوطاً كبيراً كما يفعل الروس مع البولونيين واليهود والتاتار، وكذلك شأن كل المستعمرين. الغربي مهما مكث في الشرق لا يخرج عن أنه تاجر مستمتع، فيأخذ فسائل الشرق ليغرسها في بلده التي لا يفتأ يفتخر برياضها ويحنّ إلى أرباضها ».

« قد مضى على الهولانديين في الهند وجزائرها، وعلى الروس في قازان، مثل ما أقمنا في الأندلس، ولكن ما خدموا العلم والعمران بعشر ما خدمناها، ودخل الفرنساويون الجزائر منذ سبعين عاماً، ولم يسمحوا بعد لأهلها بجريدة واحدة تقرأ. نرى الانكليزي في بلادنا يفضل قديد بلاده، وسمك بحاره، على طري لحمنا وسمكنا. فهلّا والحالة هذه تتبصّرون يا أولي الألباب؟ ».

« وأنت أيها الشرق الفخيم، رعاك الله. ماذا دهاك؟ ماذا أقعدك عن مسراك، أليست أرضك تلك الأرض ذات الجنان والأفنان، ومنبت العلم

والعرفان؟ وسماؤك تلك السماء مصدر الأنوار، ومهبط الحكمة والأديان؟ وهواؤك ذاك النسيم العدل، لا العواصف والضباب؟ وماؤك ذاك العذب الغدق، لا الكدر ولا الأُجاج؟ ».

« رعاك الله يا شرق، ماذا أصابك فأخلّ نظامك، والدهر ذاك الدهر، ما غير وضعك، ولا بدل شرعه فيك؟ ألم تزل مناطقك هي المعتدلة، وبنوك هم الفائقون فطرة وعدداً؟ أليس نظام الله فيك على عهده الأول؟ ورابطة الأديان في بنيك محكمة قويمة، مؤسسة على عبادة الصانع الوازع؟ أليست معرفة المنعم حقيقة راهنة أشرقت فيك شمسها، أيدت بها عز النفس، وأحكمت بها حب الوطن وحب الجنس؟ ».

« رعاك الله يا شرق، ماذا عراك وسكن منك الحراك؟ ألم تزل أرضك واسعة خصبة، ومعادنك وافية غنية، وحيوانك رابياً متناسلاً، وعمرانك قائماً متواصلاً، وبنوك على ما ربيتهم أقرب للخير من الشر؟ أليس عندهم الحلم المسمى عند غيرهم ضعفاً في القلب، وعندهم الحياء المسمى بالجبانة، وعندهم الكرم المسمى بالإتلاف، وعندهم القناعة المسماة بالعجز، وعندهم العفة المسماة بالبلاهة، وعندهم المجاملة المسماة بالذل؟ نعم. ما هم بالسالمين من الظلم، ولكن فيما بينهم، ولا من الخداع، ولكن لا يفتخرون به، ولا من الإضرار، ولكن مع الخوف من الله ».

« رعاك الله يا شرق، لا نرى من غِيَر الدهر فيك ما يستوجب هذا الشقاء لبنيك، ويستلزم ذلهم لبني أخيك. فلماذا قد أصبحت إذا انقطع عنك مدد أخيك بمصنوعاته، يبقى أبناؤك عراة حفاة في ظلام، بل يمنيهم فقد الحديد بالرجوع إلى العصر النحاسي بل الحجري الموصوف بعصر التعفين؟ ».

« رعاك الله يا شرق، بل رعى الله أخاك الغرب، العائل بنفسه والعائل فيك، وقاتل الله الاستبداد، بل لعن الله الاستبداد، المانع من الترقي في الحياة، المنحط بالأمم إلى أسفل الدركات. ألا بُعداً للظالمين ».

« رعاك الله يا غرب وحياك وبياك، قد عرفت لأخيك سابق فضله عليك، فوفيت وكفيت وأحسنت الوصاية وهديت، وقد اشتد ساعد بعض أولاد أخيك فهلا ينتدب بعض شيوخ أحرارك لإعانة إنجاب أخيك على هدم ذاك السور، سور الشؤم، والشرور، ليخرجوا بإخوانهم إلى أرض الحياة، أرض الأنبياء الهداة، فيشكرون فضلك والدهر مكافأة؟ ».

« يا غرب، لا يحفظ لك الدّين غير الشرق إن دامت حياته بحريته، وفقد الدين يهددك بالخراب القريب. فماذا أعددت للفوضويين إذا صاروا جيشاً جراراً؟ وماذا أعددت لديارك الحبلى بالثورة الاجتماعية؟ هل تعد المواد المتفرقعة، وقد جاوزت أنواعها الألف؟ أم تعد الغازات الخانقة، وقد سهل استحضارها على الصبيان؟ ».

« يا قوم: وأريد بكم شباب اليوم رجال الغد، شباب الفكر ورجال الجد، أُعيذكم من الخزي والخذلان بتفرقة الأديان، وأعيذكم من الجهل، جهل أن الدينونة لله، وهو سبحانه ولي السرائر والضمائر، (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة)[1] ».

« أناشدكم يا ناشئة الأوطان، أن تعذروا هؤلاء الواهنة الخائرة قواهم إلا في ألسنتهم، المعطل عملهم إلا في التثبيط، الذين اجتمع فيهم داء الاستبداد والتواكل فجعلاهم آلة تدار ولا تدير. وأسألكم عفوهم من

(١) هود: ١١٨.

العتاب والملام، لأنهم مرضى مبتلون، مثقلون بالقيود، ملجمون بالحديد، يقضون حياة خير ما فيها أنهم آباؤكم! ».

« قد علمتم، يا نجباء، من طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد جملاً كافية للتأمل والتدبر، فاعتبروا بها واسألوا الله العافية:

نحن أَلِفنا الأدب مع الكبير ولو داس رقابنا. ألفنا الثبات ثبات الأوتاد تحت المطارق، ألفنا الانقياد ولو إلى المهالك. ألفنا أن نعتبر التصاغر أدباً، والتذلل لطفاً، والتملق فصاحة، واللكنة رزانة، وترك الحقوق سماحة، وقبول الإهانة تواضعاً، والرضا بالظلم طاعة، ودعوى الاستحقاق غروراً، والبحث عن العموميات فضولاً، ومد النظر إلى الغد أملاً طويلاً، والإقدام تهوراً، والحمية حماقة، والشهامة شراسة، وحرية القول وقاحة، وحرية الفكر كفراً، وحب الوطن جنوناً.

أما أنتم، حماكم الله من السوء، فنرجو لكم أن تنشأوا على غير ذلك، أن تنشأوا على التمسك بأصول الدين، دون أوهام المتفننين، فتعرفوا قدر نفوسكم في هذه الحياة فتكرموها، وتعرفوا قدر أرواحكم وأنها خالدة تثاب وتُجزى، وتتبعوا سنن النبيين فلا تخافون غير الصانع الوازع العظيم. ونرجو لكم أن تبنوا قصور فخاركم على معالي الهمم ومكارم الشيم، لا على عظام نخرة. وأن تعلموا أنكم خلقتم أحراراً لتموتوا كراماً، فاجهدوا أن تحيوا ذلكما اليومين حياة رضية، يتسنى فيها لكل منكم أن يكون سلطاناً مستقلاً في شؤونه، لا يحكمه غير الحق، ومديناً وفياً لقومه لا يضن عليهم بعين أو عون، وولداً باراً لوطنه، لا يبخل عليه بجزء من فكره ووقته وماله، ومُحِبّاً للإنسانية يعمل على أن خير الناس أنفعهم للناس، يعلم أن الحياة هي العمل، ووباء العمل القنوط، والسعادة هي الأمل، ووباء الأمل التردد.

ويفقه أن القضاء والقدر هما عند الله ما يعلمه ويمضيه، وهما عند الناس السعي والعمل، ويوقن أن كل أثر على ظهر الأرض هو من عمل إخوانه البشر، وكل عمل عظيم قد ابتدأ به فرد ثم تعاوره غيره إلى أن كمل، فلا يتخيل الإنسان في نفسه عجزاً، ولا يتوقع إلا خيراً، وخير الخير للإنسان أن يعيش حراً مقداماً أو يموت».

«وكأني بسائلكم يسألني تاريخ التغالب بين الشرق والغرب، فأجيب: بأنا كنا أرقى من الغرب علماً فنظاماً فقوة، فكنا له أسياداً! ثم جاء حين من الدهر لحق بنا الغرب فصارت مزاحمة الحياة بيننا سجالاً: إن فقناه شجاعة فاقنا عدداً، وإن فقناه ثروة فاقنا باجتماع كلمته. ثم جاء الزمن الأخير ترقى فيه الغرب علماً فنظاماً فقوة. وانضم إلى ذلك:

أولاً: قوة اجتماعه شعوباً كبيرة.
ثانياً: قوة البارود، حيث أبطل الشجاعة وجعل العبرة للعدد.
ثالثاً: قوة كشفه أسرار الكيمياء والميكانيك.
رابعاً: قوة الفحم الذي أهدته له الطبيعة.
خامساً: قوة النشاط بكسره قيود الاستبداد.
سادساً: قوة الأمن على عقد الشركات المالية الكبيرة. فاجتمعت هذه القوات فيه وليس عند الشرق ما يقابلها غير الافتخار بالأسلاف، وذلك حجة عليه ، والغرور بالدين خلافاً للدين، فالمسلمون يقابلون تلك القوات بما يقال عند اليأس وهو (حسبنا الله ونعم الوكيل)، ويخالفون أمر القرآن لهم بأن يعدوا ما استطاعوا من قوة، لا ما استطاعوا من صلاة وصوم.

وكأني بسائلكم يقول: هل بعد اجتماع هذه القوات في الغرب واستيلائه على أكثر الشرق من سبيل لنجاة البقية؟ فأجيب قاطعاً غير متردد:

إن الأمر مقدور ولعله ميسور. ورأس الحكمة فيه كسر قيود الاستبداد. وأن يكتب الناشئون على جباههم عشر كلمات وهي:

١ - ديني ما أُظهر ولا أخفي.
٢ - أكون حيث يكون الحق ولا أبالي.
٣ - أنا حر وسأموت حراً.
٤ - أنا مستقل لا أتكل على غير نفسي وعقلي.
٥ - أنا إنسان الجد والاستقبال لا إنسان الماضي والحكايات.
٦ - نفسي ومنفعتي قبل كل شيء.
٧ - الحياة كلها تعب لذيذ.
٨ - الوقت غال عزيز.
٩ - الشرف في العلم فقط.
١٠ - أخاف الله لا سواه».

«وأنت أيها الوطن المحبوب: أنت العزيز على النفوس، المقدس في القلوب، إليك تحن الأشباح وعليك تئن الأرواح... أيها الوطن الباكي ضعافه: عليك تبكي العيون وفيك يحلو المنون. إلى متى يعبث خلالك اللئام الطغام؟ يظلمون بنيك ويذلون ذويك. يطاردون أنجالك الأنجاب ويمسكون على المساكين الطرق والأبواب، يخربون العمران ويقفرون الديار؟

أيها الوطن العزيز: هل ضاقت رحابك عن أولادك، أم ضاقت أحضانك عن الملتهب فؤاده: أما رويت من سقيا الدموع والدماء؟ ولكن دموع بناتك الثاكلات ودماء أبنائك الأبرياء، لا دموع النادمين ولا دماء الظالمين. ألا فاشرب هنيئاً ولا تأسف على البله الخاملين، ولا تحزن، فما هم كرائماً وكراماً، لسن هن كرائماً باكيات محمسات، وليسوا هم كراماً أعزة شهداء، إنما هم، غفر الله لهم، من علمت. قلّ فيهم الحر الغيور، قلّ فيهم

من يقول أنا لا أخاف الظالمين.

أيها الوطن الحنون: كون الله عناصر أجسامنا منك، وجعل الأمهات حواضن، ورزقنا الغذاء منك، وجعل المرضعات مجهزات، نعم، خلقنا الله منك، فحق لك أن تحب أجزاءك وأن تحن على أفلاذك. كما يحق لك في شرع الطبيعة أن لا تحب الأجنبي الذي يأبى طبعه حبك، الذي يؤذيك ولا يواليك، ويزاحم بنيك عليك ويشاركهم فيك، وينقل إلى أرضه ما في جوفك من نفيس العناصر وكنوز المعادن فيفقرك ليغني وطنه، ولا لوم عليه بل بارك الله فيه! ».

« يا قوم: جعلكم الله خيرة اليوم وعدة الغد، هذا خطابي إليكم فيما هو الترقي وما هو الانحطاط، فإن وعيتم ولو شذرات، فيا بشراي، والسلام عليكم، وإلا فيا ضياع الأنفس، وعلى الرفاة السلام ».

الاستبداد الذي يبلغ في الانحطاط بالأمة إلى غاية أن تموت ويموت هو معها، كثير الشواهد في قديم الزمان وحديثه، أما بلوغ الترقي بالأمم إلى المرتبة القصوى السامية التي تليق بالإنسانية فهذا لم يسمح الزمان حتى الآن بأمة تصلح مثالاً له، لأنه إلى الآن لم توجد أمة حكمت نفسها برأيها العام حكماً لا يشوبه نوع من الاستبداد ولو باسم الوقار والاحترام، أو بنوع من الإغفال ولو ببذر الشقاق الديني أو الجنسي بين الناس.

فكأن الحكمة الإلّهية، لم تزل ترى البشر غير متأهلين لنوال سعادة الأخوة العمومية بالتحابب بين الأفراد، والقناعة بالمساواة الحقوقية بين الطبقات. نعم، وجد للترقي القريب من الكمال بعض أمثال قليلة في القرون الغابرة، كالجمهورية الثانية للرومان، وكعهد الخلفاء الراشدين، وكالأزمنة المتقطعة في عهد بعض الملوك المنظمين لا الفاتحين مثل أنو

شروان وعبد الملك الأموي[1] ونور الدين الشهيد وبطرس الكبير[2]. وكبعض الجمهوريات الصغيرة والممالك الموفقة لأحكام التقييد الموجودة في هذا الزمان، وإني أقتصر على وصف منتهى الترقي الذي وصلت إليه تلك الأمم وصفاً إجمالياً، وأترك للمطالع أن يوازن بينها ويقيس عليها درجات سائر الأمم.

وربما يستريب في ذلك المطالع المولود في أرض الاستبداد، الذي لم يدرس أحوال الأمم في الوجود، ولا عتب عليه فإنه كالمولود أعمى لا يدرك للمناظر البهية معنى.

قد بلغ الترقي في الاستقلال الشخصي في ظلال الحكومات العادلة، لأن يعيش الإنسان المعيشة التي تشبه في بعض الوجوه ما وعدته الأديان لأهل السعادة في الجنان. حتى أن كل فرد يعيش كأنه خالد بقومه ووطنه، وكأنه أمين على كل مطلب، فلا هو يكلف الحكومة شططاً ولا هي تهمله استحقاراً:

١ – أمين على السلامة في جسمه وحياته بحراسة الحكومة التي لا تغفل عن محافظته بكل قوتها في حضره وسفره بدون أن يشعر بثقل قيامها عليه. فهي تحيط به إحاطة الهواء، لا إحاطة السور يلطمه كيفما التفت أو سار.

٢ – أمين على الملذات الجسمية والفكرية باعتناء الحكومة في الشؤون العامة، المتعلقة بالترويضات الجسمية والنظرية والعقلية حتى يرى أن

(١) عبد الملك بن مروان، أنقذ الدولة الأموية من التفكك، وحكمها من سنة ٦٨٥ حتى سنة ٧٠٥ م.

(٢) القيصر الروسي الذي قاد حركة التجديد في بلاده، ولد سنة ١٦٧٢ وتوفي سنة ١٧٢٥ م.

الطرقات المسهلة والتزيينات البلدية، والمنتزهات، والمنتديات، والمدارس، والجامع ونحو ذلك، قد وجدت كلها لأجل ملذاته، ويعتبر مشاركة الناس له فيها لأجل إحسانه، فهو بهذا النظر والاعتبار لا ينقص عن أغنى الناس سعادةً.

٣ - أمين على الحرية، كأنه خلق وحده على سطح هذه الأرض، فلا يعارضه معارض فيما يخص شخصه من دين وفكر وعمل وأمل.

٤ - أمين على النفوذ، كأنه سلطان عزيز فلا ممانع له ولا معاكس في تنفيذ مقاصده النافعة في الأمة التي هو منها.

٥ - أمين على المزية، كأنه في أمة يساوي جميع أفرادها منزلة وشرفاً وقوة، فلا يفضل هو على أحد ولا يفضل أحد عليه، إلا بمزية سلطان الفضيلة فقط.

٦ - أمين على العدل، كأنه هو القابض على ميزان الحقوق فلا يخاف تطفيفاً، وهو المثمن فلا يحذر بخساً، وهو المطمئن على أنه إذا استحق أن يكون ملكاً صار ملكاً، وإذا جنى جناية نال جزاءه لا محالة.

٧ - أمين على المال والمِلك، كأن ما أحرزه بوجهه المشروع قليلاً كان أو كثيراً، قد خلقه الله لأجله فلا يخاف عليه، كما أنه تُقلع عينه إن نظر إلى مال غيره.

٨ - أمين على الشرف بضمان القانون، بنصرة الأمة، ببذل الدم، فلا يرى تحقيراً إلا لدى وجدانه، ولا يعرف طعماً لمرارة الذل والهوان.

أما الأسير، ولا أحزن المطالع بوصف حالته، فأكتفي بالقول: إنه لا يملك ولا نفسه، وغير أمين حتى على عظامه في رمسه، إذا وقع نظره على

المستبد أو أحد من جماعته، وعلى كثرتهم، يتعوذ بالله، وإذا مر من قرب إحدى دوائر حكومته أسرع وهو يكرر قوله: «حمايتك يا رب، إن هذه الدار بئس الدار، هي كالمجزرة، كل من فيها إما ذابح أو مذبوح، إن هذه الدار كالكنيف لا يدخله إلا المضطر».

وقد يبلغ الترقي في الاستقلال الشخصي مع التركيب بالعائلة والعشيرة، أن يعيش الإنسان معتبراً نفسه من وجه غنياً عن العالمين، ومن وجه عضواً حقيقياً من جسم حي هو العائلة ثم الأمة، ثم البشر.

وينظر إلى انقسام البشر إلى أمم، ثم إلى عائلات، ثم إلى أفراد؛ هو من قبيل انقسام الممالك إلى مدن وهي إلى بيوت وهي إلى مرافق، وكما أنه لا بد لكل مرفق من وظيفة معينة يصلح لها وإلا كان بناؤه عبثاً يستحق الهدم، كذلك أفراد الإنسان لا بد أن يعد كل منهم نفسه لوظيفة في قيام حياة عائلته أولاً، ثم حياة قومه ثانياً.

ولهذا يكون العضو الذي لا يصلح لوظيفة، أو لا يقوم بما يصلح له، حقيراً مهاناً. وكل من يريد أن يعيش كَلاًّ على غيره، لا عن عجز طبيعي، يستحق الموت لا الشفقة، لأنه كالدرن في الجسم أو كالزائد في الظفر يستحقان الإخراج والقطع. ولهذا المعنى حرمت الشرائع السماوية الملاهي التي ليس فيها ترويض، والسكر المعطل عن العمل عقلاً وجسماً، والمقامرة والربا لأنهما ليسا من نوع العمل والتبادل فيه. وقد فضل الله الكنَّاس على الحجّام وصانع الخبز على ناظم الشعر لأن صنعتها أنفع للجمهور.

وقد يبلغ ترقي التركيب في الأمم إلى درجة أن يصير كل فرد من الأمة مالكاً لنفسه تماماً، ومملوكاً لقومه تماماً. فالأمة التي يكون كل فرد منها

مستعداً لافتدائها بروحه وماله، تصير تلك الأمة بحجة هذا الاستعداد في الأفراد، غنية عن أرواحهم وأموالهم.

الترقّي في القوة بالعلم والمال يتميّز على باقي أنواع الترقّيات السّالفة البيان، تميّز الرأس على باقي أعضاء الجسم. فكما أنّ الرأس بإحرازه مركزيّة العقل ومركزيّة أكثر الحواس، تميّز على باقي الأعضاء واستخدمها في حاجاته، فكذلك الحكومات المنتظمة يترقّى أفرادها ومجموعها في العلم والثروة، فيكون لهم سلطان طبيعيّ على الأفراد أو الأمم التي انحطّ بها الاستبداد المشؤوم إلى حضيض الجهل والفقر.

بقي علينا بحث الترقي في الكمالات بالخصال والأثرة، وبحث الترقي الذي يتعلق بالروح، أي بما وراء هذا الحياة، ويرقى إليه الإنسان على سلم الرحمة والحسنات، فهذه أبحاث طويلة الذيل ومنابعها حكميات الكتب السماوية، ومدونات الأخلاق، وتراجم مشاهير الأمم.

وأكتفي بالقول في هذا النوع: إنه يبلغ بالإنسان مرتبة أن لا يرى لحياته أهمية إلا بعد درجات، فيهمه أولاً: حياة أمته، ثم امتلاك حريته، ثم أمنه على شرفه، ثم محافظته على عائلته، ثم وقايته حياته، ثم ماله، ثم وثم، وقد تشمل إحساساته عالم الإنسانية كله، كأن قومه البشر لا قبيلته، ووطنه الأرض لا بلده، ومسكنه حيث يجد راحته، لا يتقيد بجدران بيت مخصوص يستتر فيه ويفتخر به كما هو شأن الأسراء.

وقد يترفع الإنسان عن الإمارة لما فيها من معنى الكبر، وعن التجارة لما فيها من التمويه والتبذل، فيرى الشرف في الحراث، ثم المطرقة، ثم القلم، ويرى اللذة في التجديد والاختراع، لا في المحافظة على العتيق، كأن له وظيفة في ترقي مجموع البشر.

وخلاصة القول أن الأمم التي يسعدها جَدّها لتبديد استبدادها، تنال من الشرف الحسي والمعنوي ما لا يخطر على فكر أسراء الاستبداد (...).

وقد تنال أيضاً تلك الأمم حظاً من الملذات الحقيقية، التي لا تخطر على فكر الأسراء، كلذة العلم وتعليمه، ولذة المجد والحماية، ولذة الإثراء والبذل، ولذة إحراز الاحترام في القلوب، ولذة نفوذ الرأي الصائب، ولذة الحب الطاهر، إلى غير هذه الملذات الروحية. وأما الأسراء والجهلاء فملذاتهم مقصورة على مشاركة الوحوش الضارية في المطاعم والمشارب واستفراغ الشهوة، كأن أجسامهم ظروف تملأ وتفرغ، أو هي دمامل تولد الصديد وتدفعه.

وأنفع ما بلغه الترقي في البشر، هو إحكامهم أصول الحكومات المنتظمة ببنائهم سداً متيناً في وجه الاستبداد، والاستبداد جرثومة كل فساد، وبجعلهم ألاّ قوة ولا نفوذ فوق قوة الشرع، والشرع هو حبل الله المتين. وبجعلهم قوة التشريع في يد الأمة، والأمة لا تجتمع على ضلال. وبجعلهم المحاكم تحاكم السلطان والصعلوك على السواء، فتحاكي في عدالتها المحكمة الكبرى الإلَهية. وبجعلهم العمال لا سبيل لهم على تعدي حدود وظائفهم، كأنهم ملائكة لا يعصون أمراً، وبجعلهم الأمة يقظة ساهرة على مراقبة سير حكومتها، لا تغفل طرفة عين، كما أن الله عز وجل لا يغفل عما يفعل الظالمون.

هذا مبلغ الترقي الذي وصلت إليه الأمم منذ عرف التاريخ. على أنه لم يقم دليل إلى الآن على ترقي البشر في السعادة الحيوية عما كانوا عليه في العصور الخالية حتى الحجرية، حتى منذ كانوا عراة يسرحون أسراباً. والآثار المشهودة لا تدل على أكثر من ترقي العلم والعمران وهما آلتان كما

يصلحان للإسعاد، يصلحان للإشقاء، وترقيها هو من سُنَّة الكون التي أرادها الله تعالى لهذه الأرض وبنيها، ووصف لنا ما سيبلغ إليه ترقي زينتها واقتدار أهلها بقوله عز شأنه: (حتى إذا أخذت الأرض زُخْرُفَهَا وَآزَّيَّنَتْ وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تَغْنَ بالأمس)[1]. وهذا يدل على أن الدنيا وبنيها لم يزالا في مقتبل الترقي، ولا يعارض هذا أن ما مضى من عمرها هو أكثر مما بقي حسبما أخبرت به الكتب السماوية، لأن العمر شيء، والترقي شيء آخر.

(١) يونس: ٢٤.

٩ - الاستبداد والتخلص منه

(...)

وتقرير شكل الحكومة هو أعظم وأقدم مشكلة في البشر، وهو المعترك الأكبر لأفكار الباحثين، والميدان الذي قلّ في البشر من لا يجول فيه على فيل من الفكر، أو على جمل من الجهل، أو على فرس من الفراسة، أو على حمار من الحمق، حتى جاء الزمن الأخير فجال فيه إنسان الغرب جولة المغوار، المتطي في التدقيق مراكب البخار، فقرر بعض قواعد أساسية في هذا الباب تضافر عليها العقل والتجريب، وحصحص فيها الحق اليقين، فصارت تعد من المقررات الإجماعية عند الأمم المترقية، ولا يعارض ذلك كون هذه الأمم لم تزل أيضاً منقسمة إلى أحزاب سياسية يختلفون شيعاً، لأن اختلافهم هو في وجوه تطبيق تلك القواعد وفروعها على أحوالهم الخصوصية.

وهذه القواعد التي قد صارت قضايا بديهية في الغرب، لم تزل مجهولة أو غريبة، أو منفوراً منها في الشرق، لأنها عند الأكثرين منهم لم تطرق سمعهم، وعند البعض لم تنل التفاتهم وتدقيقهم، وعند آخرين لم تحز قبولاً، لأنهم ذوو غرض، أو مسروقة قلوبهم، أو في قلوبهم مرض.

وإني أطرح لتدقيق المطالعين رؤوس مسائل بعض المباحث التي تتعلق بها الحياة السياسية. وقبل ذلك أذكرهم بأنه قد سبق في تعريف الاستبداد بأنه: «هو الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة معلومة

مصونة بقانون نافذ الحكم ». كما أستلفت نظرهم إلى أنه لا يوثق بوعد من يتولى السلطة أياً كان، ولا بعهده ويمينه على مراعاة الدين، والتقوى، والحق، والشرف، والعدالة، ومقتضيات المصلحة العامة، وأمثال ذلك من القضايا الكلية المبهمة التي تدور على لسان كل بر وفاجر، وما هي في الحقيقة إلا كلام مبهم فارغ، لأن المجرم لا يعدم تأويلاً، ولأن من طبيعة القوة الاعتساف، ولأن القوة لا تقابل إلا بالقوة.

ثم فلنرجع للمباحث التي أريد طرحها لتدقيق المطالعين وهي:

١ - مبحث: ما هي الأمة؟ أي الشعب؟:

هل هي ركام مخلوقات نامية؟ أو جمعية عبيد لمالك متغلب، وظيفتهم الطاعة والانقياد ولو كرهاً؟ أم هي جمع بينهم روابط دين أو جنس أو لغة، ووطن، وحقوق مشتركة، وجامعة سياسية اختيارية، لكل فرد حق إشهار رأيه فيها توفيقاً للقاعدة الإسلامية التي هي أسمى وأبلغ قاعدة سياسية وهي: « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته »؟

٢ - مبحث: ما هي الحكومة؟:

هل هي سلطة امتلاك فرد لجمع، يتصرف في رقابهم، ويتمتع بأعمالهم، ويفعل بإرادته ما يشاء، أم هي وكالة تقام بإرادة الأمة لأجل إدارة شؤونها المشتركة العمومية؟

٣ - مبحث: ما هي الحقوق العمومية؟:

هل هي حقوق آحاد الملوك، ولكنها تضاف للأمم مجازاً؟ أم بالعكس هي حقوق جموع الأمم، وتضاف للملوك مجازاً، ولهم عليها ولاية الأمانة

والنظارة على مثل الأراضي والمعادن، والأنهر والسواحل، والقلاع والمعابد، والأساطيل والمعدات، وولاية الحدود، والحراسة على مثل الأمن العام، والعدل والنظام، وحفظ وصيانة الدين والآداب، والقوانين والمعاهدات، والاتجار، إلى غير ذلك مما يحق لكل فرد من الأمة أن يتمتع به وأن يطمئن عليه؟

٤ - مبحث: التساوي في الحقوق:

هل للحكومة التصرف في الحقوق العامة المادية والأدبية كما تشاء، بذلاً وحرماناً؟ أم تكون الحقوق محفوظة للجميع على التساوي والشيوع؟ وتكون المغانم والمغارم العمومية موزعة على الفصائل والبلدان والصنوف والأديان بنسبة عادلة، ويكون الأفراد متساوين في حق الاستنصاف؟

٥ - مبحث: الحقوق الشخصية:

هل الحكومة تملك السيطرة على الأعمال والأفكار؟ أم أفراد الأمة أحرار في الفكر مطلقاً، وفي الفعل ما لم يخالف القانون الاجتماعي، لأنهم أدرى بمنافعهم الشخصية، والحكومة لا تتداخل إلا في الشؤون العمومية؟

٦ - مبحث: نوعية الحكومة:

هل الأصلح هي الملكية المطلقة من كل زمام؟ أم الملكية المقيدة؟ وما هي القيود؟ أم الرئاسة الانتخابية الدائمة مع الحياة؟ أو المؤقتة إلى أجل؟ وهل تُنال الحاكمية بالوراثة؟ أو العهد؟ أو الغلبة؟ وهل يكون ذلك كما تشاء الصدفة؟ أم مع وجود شرائط الكفاءة؟ وما هي تلك

الشرائط، وكيف يصير تحقيق وجودها؟ وكيف يراقب استمرارها؟ وكيف تستمر المراقبة عليها؟؟

٧ - **مبحث: ما هي وظائف الحكومة؟:**

هل هي إدارة شؤون الأمة حسب الرأي والاجتهاد؟ أم تكون مقيدة بقانون موافق لرغائب الأمة وإن خالف الأصلح؟ وإذا اختلفت الحكومة مع الأمة في اعتبار الصالح والمضر فهل على الحكومة أن تعتزل الوظيفة؟

٨ - **مبحث: حقوق الحاكمية:**

هل للحكومة أن تخصص بنفسها لنفسها ما تشاء من مراتب العظمة، ورواتب المال؟ وتحابي من تريد بما تشاء من حقوق الأمة وأموالها؟ أم يكون التصرف في ذلك كله، إعطاء وتحديداً ومنعاً، منوطاً بالأمة؟

٩ - **مبحث: طاعة الأمة للحكومة:**

هل الإرادة للأمة، وعلى الحكومة العمل؟ أم الإرادة للحكومة، وعلى الأمة الطاعة؟ وهل للحكومة تكليف الأمة طاعة عمياء بلا فهم ولا اقتناع؟ أم عليها الاعتناء بوسائل التفهيم والإذعان لتتأتى الطاعة بإخلاص وأمانة؟

١٠ - **مبحث: توزيع التكليفات:**

هل يكون وضع الضرائب مفوضاً لرأي الحكومة؟ أم الأمة تقرر النفقات اللازمة وتعين موارد المال، وترتب طرائق جبايته وحفظه؟

١١ - **مبحث: إعداد المنعة:**

هل يكون إعداد القوة بالتجنيد والتسليح استعداداً للدفاع مفوضاً لإرادة الحكومة، إهمالاً، أو إقلالاً، أو إكثاراً، أو استعمالاً على قهر الأمة؟ أم يلزم أن يكون ذلك برأي الأمة وتحت أمرها؟ بحيث تكون القوة منفذة رغبة الأمة لا رغبة الحكومة؟

١٢ - **مبحث: المراقبة على الحكومة:**

هل تكون الحكومة لا تسأل عما تفعل؟ أم يكون للأمة حق السيطرة عليها، لأن الشأن شأنها، فلها أن تنيب عنها وكلاء لهم حق الاطلاع على كل شيء، وتوجيه المسئولية على أي كان، ويكون أهم وظائف النواب حفظ الحقوق الأساسية المقررة للأمة على الحكومة؟

١٣ - **مبحث: حفظ الأمن العام:**

هل يكون الشخص مكلفاً بحراسة نفسه ومتعلقاته؟ أم تكون الحكومة مكلفة بحراسته مقيماً ومسافراً، حتى من بعض طوارىء الطبيعة بالحيلولة لا بالمجازاة والتعويض؟

١٤ - **مبحث: حفظ السلطة في القانون:**

هل يكون للحكومة إيقاع عمل إكراهي على الأفراد برأيها، أي بدون الوسائط القانونية؟ أم تكون السلطة منحصرة في القانون، إلا في ظروف مخصوصة ومؤقتة؟

١٥ - مبحث: تأمين العدالة القضائية:

هل يكون العدل ما تراه الحكومة؟ أما ما يراه القضاة المصون وجدانهم من كل مؤثر غير الشرع والحق، ومن كل ضغط حتى ضغط الرأي العام؟

١٦ - مبحث: حفظ الدين والآداب:

هل يكون للحكومة، ولو القضائية، سلطة وسيطرة على العقائد والضمائر؟ أم تقتصر وظيفتها في حفظ الجامعات الكبرى كالدين، والجنسية، واللغة، والعادات، والآداب العمومية، على استعمال الحكمة ما أغنت عن الزواجر، ولا تتداخل الحكومة في أمر الدين ما لم تنتهك حرمته؟ وهل السياسة الإسلامية سياسة دينية؟ أم كان ذلك في مبدأ ظهور الإسلام، كالإدارة العرفية عقب الفتح؟

١٧ - مبحث: تعيين الأعمال بقوانين:

هل يكون في الحكومة، من الحاكم إلى البوليس، من يطلق له عنان التصرف برأيه وخبرته؟ أم يلزم تعيين الوظائف، كلياتها وجزئياتها، بقوانين صريحة واضحة، لا تسوغ مخالفتها ولو لمصلحة مهمة، إلا في حالات الخطر الكبير؟

١٨ - مبحث: كيف توضع القوانين:

هل يكون وضعها منوطاً برأي الحاكم الأكبر؟ أو رأي جماعة ينتخبهم لذلك؟ أم يضع القوانين جمع منتخب من قبل الكافة ليكونوا عارفين حتماً بحاجات قومهم وما يلائم طبائعهم ومواقعهم وصوالحهم؟ ويكون حكمه

عاماً؟ أو مُخْتَلِفاً على حسب تخالف العناصر والطبائع وتغير الموجبات والأزمان؟

١٩ - مبحث: ما هو القانون وقوته:

هل القانون هو أحكام يحتج بها القوي على الضعيف؟ أم هو أحكام منتزعة من روابط الناس بعضهم ببعض، وملاحظ فيها طبائع أكثرية الأفراد، ومن نصوص خالية من الإبهام والتعقيد، وحكمها شامل كل الطبقات، ولها سلطان نافذ قاهر مصون من مؤثرات الأغراض، والشفاعة، والشفقة، وبذلك يكون القانون هو القانون الطبيعي للأمة فيكون محترماً عند الكافة، مضمون الحماية من قبل كل أفراد الأمة؟

٢٠ - مبحث: توزيع الأعمال والوظائف:

هل يكون الحظ في ذلك مخصوصاً بأقارب الحاكم وعشيرته ومقربيه؟ أم توزع كتوزيع الحقوق العامة على كافة القبائل والفصائل، ولو مناوبة، مع ملاحظات الأهمية والعدد، بحيث يكون رجال الحكومة أنموذجاً من الأمة، أو هم الأمة مصغرة، وعلى الحكومة إيجاد الكفاءة والأعداد ولو بالتعليم الإجباري؟

٢١ - مبحث: التفريق بين السلطات السياسية والدينية والتعليم:

هل يُجمع بين سلطتين أو ثلاث في شخص واحد؟ أم تخصص كل وظيفة من السياسة والدين والتعليم بمن يقوم بها بإتقان؟ ولا إتقان إلا

بالاختصاص، وفي الاختصاص، كما جاء في الحكمة القرآنية: (ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه)[1]، ولذلك لا يجوز الجمع منعاً لاستفحال السلطة.

٢٢ - مبحث: الترقي في العلوم والمعارف:

هل يترك للحكومة صلاحية الضغط على العقول كي لا يقوى نفوذ الأمة عليها؟ أم تحمل على توسيع المعارف بجعل التعليم الابتدائي عمومياً، بالتشويق أو الإجبار، وبجعل الكمالي منه سهلاً للمتناول، وجعل التعليم والتعلم حراً مطلقاً؟

٢٣ - مبحث: التوسيع في الزراعة والصنائع والتجارة:

هل يترك ذلك للنشاط المفقود في الأمة؟ أم تلزم الحكومة بالاجتهاد في تسهيل مضاهاة الأمم السائرة، لا سيما المزاحمة والمجاورة، كيلا تهلك الأمة بالحاجة لغيرها أو تضعف بالفقر؟

٢٤ - مبحث: السعي في العمران:

هل يترك ذلك لإهمال الحكومة المميت لعزة نفس السكان؟ أو لانهاكها فيه إسرافاً وتبذيراً؟ أم تحمل على اتباع الاعتدال المتناسب مع الثروة العمومية؟

٢٥ - مبحث: السعي في رفع الاستبداد:

هل ينتظر ذلك من الحكومة ذاتها؟ أم نوال الحرية ورفع الاستبداد رفعاً لا يترك مجالاً لعودته، من وظيفة عقلاء الأمة وسراتها؟

(١) الأحزاب: ٤.

هذه خمسة وعشرون مبحثاً، كل منها يحتاج إلى تدقيق عميق، وتفصيل طويل، وتطبيق على الأحوال والمقتضيات الخصوصية، وقد ذكرت هذه المباحث تذكرة للكتّاب ذوي الألباب وتنشيطاً للنجباء على الخوض فيها بترتيب، اتباعاً لحكمة إتيان البيوت من أبوابها. وإني أقتصر على بعض الكلام فيما يتعلق بالمبحث الأخير منها فقط، أعني مبحث السعي في رفع الاستبداد فأقول:

١ - الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

٢ - الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم باللين والتدرج.

٣ - يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد.

هذه قواعد رفع الاستبداد وهي قواعد تبعد آمال الأُسراء، وتسر المستبدين، لأن ظاهرها يؤمنهم على استبدادهم. ولهذا أُذَكِّرُ المستبدين بما أنذرهم به الفياري المشهور[1]، حيث قال: «لا يفرحن المستبد بعظيم قوته ومزيد احتياطه فكم من جبار عنيد جَنْدَلَهُ مظلوم صغير»، وإني أقول: كم من جبار قهار أخذه الله أخذ عزيز منتقم.

مبنى قاعدة كون الأمة التي لا يشعر أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية هو:

أن الأمة إذا ضربت عليها الذلة والمسكنة، وتوالت على ذلك القرون والبطون، تصير تلك الأمة سافلة الطباع حسبما سبق تفصيله في الأبحاث

(١) المصلح والأديب الإيطالي «الفياري فيتوريا» (Alfieri Vittoria) [١٧٤٩ - ١٨٠٣]. وفي مقدمة [طبائع الاستبداد] إشارة إلى أنه مصدر من مصادر اقتباس الكواكبي في هذا الموضع.

السالفة، حتى أنها تصير كالبهائم، أو دون البهائم، لا تسأل عن الحرية، ولا تلتمس العدالة، ولا تعرف للاستقلال قيمة، أو للنظام مزية، ولا ترى لها في الحياة وظيفة غير التّابعيّة للغالب عليها، أحسن أو أساء على حد سواء، وقد تنقم على المستبد نادراً، ولكن طلباً للانتقام من شخصه، لا طلباً للخلاص من الاستبداد، فلا تستفيد شيئاً، إنما تستبدل مرضاً بمرض كمغص بصداع.

وقد تقاوم المستبد بِسَوْقِ مستبد آخر تتوسم فيه أنه أقوى شوكة من المستبد الأول، فإذا نجحت لا يغسل هذا السائق يديه إلا بماء الاستبداد، فلا تستفيد أيضاً شيئاً، إنما تستبدل مرضاً مزمناً بمرض جديد، وربما تنال الحرية عفواً فكذلك لا تستفيد منها شيئاً لأنها لا تعرف طعمها فلا تهتم بحفظها، فلا تلبث الحرية أن تنقلب إلى فوضى، وهي إلى استبداد مشوش أشد وطأة، كالمريض إذا انتكس. ولهذا قرر الحكماء أن الحرية التي تنفع الأمة هي التي تحصل عليها بعد الاستعداد لقبولها، وأما التي تحصل على أثر ثورة حمقاء فقلما تفيد شيئاً، لأن الثورة غالباً تكتفي بقطع شجرة الاستبداد ولا تقتلع جذورها، فلا تلبث أن تنبت وتنمو وتعود أقوى مما كانت أولاً.

فإذا وجد في الأمة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولاً: أن يبث فيها الحياة وهي العلم، أي علمها بأن حالتها سيئة وأن بالإمكان تبديلها بخير منها، فإذا هي علمت يبتدىء فيها الشعور بآلام الاستبداد. ثم يترقى هذا الشعور بطبعه من الآحاد إلى العشرات، إلى إلى... حتى يشمل أكثر الأمة وينتهي بالتحمس ويبلغ بلسان حالها إلى منزلة قول الحكيم المعري:

إذا لم تقم بالعدل فينا حكومة　　فنحن على تغييرها قدراء

وهكذا ينقذف فكر الأمة في واد ظاهر الحكمة يسير كالسيل، لا يرجع حتى يبلغ منتهاه.

ثم إن الأمم الميتة لا يندر فيها ذوو الشهامة، إنما الأسف أن يندر فيها من يهتدي في أول نشأته إلى الطريق الذي به يحصل على المكانة التي تمكنه في مستقبله من نفوذ رأيه في قومه. وإني أنبه فكر الناشئة العزيزة أن من يرى منهم في نفسه استعداداً للمجد الحقيقي فليحرص على الوصايا الآتية البيان:

١ - أن يجهد في ترقية معارفه مطلقاً، لا سيما في العلوم النافعة الاجتماعية كالحقوق والسياسة والاقتصاد والفلسفة العقلية، وتاريخ قومه الجغرافيّ والطبيعي والسياسي، والإدارة الداخلية والإدارة الحربية، فيكتسب من أصول وفروع هذه الفنون ما يمكنه إحرازه بالتلقي، وإن تعذّر فبالمطالعة مع التدقيق.

٢ - أن يتقن أحد العلوم التي تكسبه في قومه موقعاً محترماً وعلمياً مخصوصاً كعلم الدين والحقوق، أو الإنشاء، أو الطب.

٣ - أن يحافظ على آداب وعادات قومه غاية المحافظة، ولو أن فيها بعض أشياء سخيفة.

٤ - أن يقلل اختلاطه مع الناس، حتى مع رفقائه في المدرسة، وذلك حفظاً للوقار وتحفظاً من الارتباط القوي مع أحد كيلا يسقط تبعاً لسقوط صاحب له.

٥ - أن يتجنب كلياً مصاحبة الممقوت عند الناس، لا سيما الحكام، ولو كان ذلك المقت بغير حق.

٦ - أن يجهد ما أمكنه في كتم مزيته العلمية على الذين هم دونه في ذلك العلم، لأجل أن يأمن غوائل حسدهم، إنما عليه أن يظهر مزيته لبعض من هم فوقه بدرجات كثيرة.

٧ - أن يتخير له بعض من ينتمي إليه من الطبقة العليا، بشرط: أن لا يكثر التردد عليه، ولا يشاركه في شؤونه، ولا يظهر له الحاجة، ويتكتم في نسبته إليه.

٨ - أن يحرص على الإقلال من بيان آرائه، وألا تؤخذ عليه تبعة رأي يراه أو خبر يرويه.

٩ - أن يحرص على أن يُعْرَفَ بحسن الأخلاق، لا سيما الصدق والأمانة والثبات على المبادىء.

١٠ - أن يظهر الشفقة على الضعفاء، والغيرة على الدين، والعلاقة بالوطن.

١١ - أن يتباعد ما أمكنه من مقاربة المستبد وأعوانه إلا بمقدار ما يأمن به فظائع شرهم إذا كان معرضاً لذلك.

فمن يبلغ سن الثلاثين فما فوق حائزاً على الصفات المذكورة، يكون قد أعد نفسه على أكمل وجه لإحراز ثقة قومه عندما يريد في برهة قليلة. وبهذه الثقة يفعل ما لا تقوى عليه الجيوش والكنوز، وما ينقصه من هذه الصفات ينقص من مكانته، ولكن قد يستغني بمزيد كمال بعضها عن فقدان بعضها الآخر أو نقصه. كما أن الصفات الأخلاقية قد تكفي في بعض الظروف عن الصفات العلمية كلها ولا عكس، وإذا كان المتصدي للإرشاد السياسي فاقد الثقة فقداناً أصلياً أو طارئاً، يمكنه أن يستعمل غيره ممن تنقصه الجسارة والهمة والصفات العلمية.

والخلاصة أن الراغب في نهضة قومه، عليه أن يهيء نفسه ويزن استعداده، ثم يعزم متوكلاً على الله في خلق النجاح.

ومبنى قاعدة أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة، إنما يقاوم بالحكمة والتدرج هو:

إن الوسيلة الوحيدة الفعالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقي الأمة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس. ثم إن اقتناع الفكر العام لا يتأتى إلا في زمن طويل، لأن العوام مهما ترقوا في الإدراك لا يسمحون باستبدال القشعريرة بالعافية إلا بعد التروي المديد، وربما كانوا معذورين في عدم الوثوق والمسارعة لأنهم ألفوا أن لا يتوقعوا من الرؤساء والدعاة إلا الغش والخداع غالباً. ولهذا كثيراً ما يُحبّ الأسراء المستبد الأعظم إذا كان يقهر معهم بالسوية الرؤساء والأشراف، لأنهم يرون ظالمهم مباشرة هم الأعوان دون المستبد، وكم أحرقوا من عاصمة لأجل محض التشفي بإضرار أولئك الأعوان.

ثم إن الاستبداد محفوف بأنواع القوات التي فيها قوة الإرهاب بالعظمة وقوة الجند، لا سيما إذا كان الجند غريب الجنس، وقوة المال، وقوة الألفة على القسوة، وقوة رجال الدين، وقوة أهل الثروات، وقوة الأنصار من الأجانب، فهذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لا يقابل بعصا الفكر العام الذي هو في أول نشأته يكون أشبه بغوغاء، ومن طبع الفكر العام أنه إذا فار في سنة يغور في سنة، وإذا فار في يوم يغور في يوم، بناء عليه يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد المصحوبان بالحزم والإقدام.

الاستبداد لا ينبغي أن يقاوم بالعنف، كي لا تكون فتنة تحصد الناس

حصداً. نعم، الاستبداد قد يبلغ من الشدة درجة تنفجر عندها الفتنة انفجاراً طبيعياً، فإذا كان في الأمة عقلاء يتباعدون عنها ابتداء، حتى إذا سكنت ثورتها نوعاً وقضت وظيفتها في حصد المنافقين، حينئذ يستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة، وخير ما تؤسس يكون بإقامة حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد ولا علاقة لهم بالفتنة.

العوام لا يثور غضبهم على المستبد غالباً إلا عقب أحوال مخصوصة مهيجة فورية. منها:

١ - عقب مشهد دموي مؤلم يوقعه المستبد على مظلوم يريد الانتقام لناموسه.

٢ - عقب حرب يخرج منها المستبد مغلوباً، ولا يتمكن من إلصاق عار الغلب بخيانة القواد.

٣ - عقب تظاهر المستبد بإهانة الدين إهانة مصحوبة باستهزاء يستلزم حدة العوام.

٤ - عقب تضييق شديد عام مقاضاة لمال كثير لا يتيسر إعطاؤه حتى على أواسط الناس.

٥ - في حالة مجاعة أو مصيبة عامة لا يرى الناس فيها مواساة ظاهرة من المستبد.

٦ - عقب عمل للمستبد يستفز الغضب الفوري، كتعرضه لناموس العرض، أو حرمة الجنائز في الشرق، وتحقيره القانون أو الشرف الموروث في الغرب.

٧ - عقب حادث تضييق يوجب تظاهر قسم كبير من النساء في الاستجارة والاستنصار.

٨ - عقب ظهور موالاة شديدة من المستبد لمن تعتبره الأمة عدواً لشرفها.

إلى غير ذلك من الأمور المماثلة لهذه الأحوال التي عندها يموج الناس في الشوارع والساحات، وتملأ أصواتهم الفضاء، وترتفع فتبلغ عنان السماء، ينادون: الحق الحق، الانتصار للحق، الموت أو بلوغ الحق.

المستبد مهما كان غبياً لا تخفى عليه تلك المزالق، ومهما كان عتياً لا يغفل عن اتقائها، كما أن هذه الأمور يعرفها أعوانه ووزراؤه.

فإذا وجد منهم بعض يريدون له التهلكة يهورونه على الوقوع في إحداها، ويلصقونها به خلافاً لعادتهم في إبعادها عنه بالتمويه على الناس. ولهذا يقال: إن رئيس وزراء المستبد، أو رئيس قواده، أو رئيس الدين عنده، هم أقدر الناس على الإيقاع به، وهو يداريهم تحذراً من ذلك، وإذا أراد إسقاط أحدهم فلا يوقعه إلا بغتة.

لمثيري الخواطر على الاستبداد طرائق شتى يسلكونها بالسر والبطء، يستقرون تحت ستار الدين، فيستنبتون غابة الثورة من بذرة أو بذورات يسقونها بدموعهم في الخلوات، وكم يلهون المستبد بسوقه إلى الاشتغال بالفسوق والشهوات، وكم يغررونه برضاء الأمة عنه، ويجسرونه على مزيد التشديد، وكم يحملونه على إساءة التدبير، ويكتمونه الرشد، وكم يشوشون فكره بإرباكه مع جيرانه وأقرانه، يفعلون ذلك وأمثاله لأجل غاية واحدة، هي إبعاده عن الانتباه إلى سد الطريق التي فيها يسلكون. أما أعوانه، فلا

وسيلة لإغفالهم عن إيقاظه غير تحريك أطماعهم المالية مع تركهم ينهبون ما شاؤوا أن ينهبوا.

ومبنى قاعدة أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد هو:

إن معرفة الغاية شرط طبيعي للإقدام على كل عمل، كما أن معرفة الغاية لا تفيد شيئاً إذا جهل الطريق الموصل إليها، والمعرفة الإجمالية في هذا الباب لا تكفي مطلقاً، بل لا بد من تعيين المطلب والخطة تعييناً واضحاً موافقاً لرأي الكل، أو لرأي الأكثرية التي هي فوق الثلاثة أرباع عدداً أو قوة بأس، وإلا فلا يتم الأمر، حيث إذا كانت الغاية مبهمة نوعاً يكون الإقدام ناقصاً نوعاً، وإذا كانت مجهولة بالكلية عند قسم من الناس أو مخالفة لرأيهم فهؤلاء ينضمون إلى المستبد فتكون فتنة شهواء، وإذا كانوا يبلغون مقدار الثلث فقط، تكون حينئذ الغلبة في جانب المستبد مطلقاً.

ثم إذا كانت الغاية مبهمة ولم يكن السير في سبيل معروف، ويوشك أن يقع الخلاف في أثناء الطريق، فيفسد العمل أيضاً وينقلب إلى انتقام وفتن. ولذلك يجب تعيين الغاية بصراحة وإخلاص وإشهارها بين الكافة، والسعي في إقناعهم واستحصال رضائهم بها ما أمكن ذلك، بل الأولى حمل العوام على النداء بها وطلبها من عند أنفسهم. وهذا سبب عدم نجاح الإمام علي ومن وليه من أئمة آل البيت رضي الله عنهم، ولعل ذلك كان منهم لا عن غفلة، بل عن مقتضى ذلك الزمان من صعوبة المواصلات وفقدان البوستات المنتظمة والنشريات المطبوعة آنذاك.

والمراد أن من الضروري تقرير شكل الحكومة التي يراد ويمكن أن

يستبدل بها الاستبداد، وليس هذا بالأمر الهين الذي تكفيه فكرة ساعات، أو فطنة آحاد، وليس هو بأسهل من ترتيب المقاومة والمغالبة. وهذا الاستعداد الفكري النظري لا يجوز أن يكون مقصوراً على الخواص. بل لا بد من تعميمه وعلى حسب الإمكان ليكون بعيداً عن الغايات ومعضوداً بقبول الرأي العام.

وخلاصة البحث: أنه يلزم أولاً تنبيه حسّ الأمة بآلام الاستبداد، ثم يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية السياسية المناسبة لها، بحيث يشغل ذلك أفكار كل طبقاتها، والأولى أن يبقى ذلك تحت مخض العقول سنين بل عشرات السنين حتى ينضج تماماً، وحتى يحصل ظهور التلهف الحقيقي على نوال الحرية في الطبقات العليا، والتمني في الطبقات السفلى. والحذر كل الحذر من أن يشعر المستبد بالخطر، فيأخذ بالتحذر الشديد والتنكيل بالمجاهدين، فيكثر الضجيج، فيزيغ المستبد ويتكالب، فحينئذ إما أن تغتنم الفرصة دولة أخرى فتستولي على البلاد، وتجدد الأسر على العباد بقليل من التعب، فتدخل الأمة في دور آخر من الرق المنحوس، وهذا نصيب أكثر الأمم الشرقية في القرون الأخيرة، وإما أن يساعد الحظ بعدم وجود طامع أجنبي، وتكون الأمة قد تأهلت للقيام بأن تحكم نفسها بنفسها، وفي هذه الحال يمكن لعقلاء الأمة أن يكلفوا المستبد ذاته لترك أصول الاستبداد، واتباع القانون الأساسي الذي تطلبه الأمة. والمستبد الخائر القوى لا يسعه عند ذلك إلا الإجابة طوعاً، وهذا أفضل ما يصادف. وإن أصر المستبد على القوة، قضوا بالزوال على دولته، وأصبح كل منهم راعياً وكل منهم مسئولاً عن رعيته، وأضحوا آمنين، لا يطمع فيهم طامع، ولا يغلبون عن قلة، كما هو شأن الأمم التي تحيا حياة كاملة حقيقية. بناء عليه فليتبصَّر العقلاء، وليتق الله المغرورون، وليعلم أن الأمر صعب، ولكن

تصور الصّعوبة لا يستلزم القنوط، بل يثير همة الرجل الأشم.

ونتيجة البحث: إن الله جلت حكمته قد جعل الأمم مسئولة عن أعمال من تحكّمه عليها، وهذا حق. فإذا لم تحسن أمة سياسة نفسها أذلها الله لأمة أخرى تحكمها، كما تفعل الشرائع بإقامة القيّم على القاصر أو السفيه، وهذه حكمة، ومتى بلغت أمة رشدها، وعرفت للحرية قدرها، استرجعت عزها، وهذا عدل.

وهكذا لا يظلم ربُك أحداً، إنما هو الإنسان يظلم نفسه، كما لا يُذِلُّ الله قط أمة عن قلّة، إنما هو الجهل يسبب كل علة.

وإني أختم كتابي هذا بخاتمة بشرى، وذلك أن بواسق العلم وما بلغ إليه، تدل على أن يوم الله قريب. ذلك اليوم الذي يقل فيه التفاوت في العلم وما يفيده من القوة، وعندئذ تتكافأ القوات بين البشر، فتنحل السلطة، ويرتفع التغالب، فيسود بين الناس العدل والتوادد، فيعيشون بشراً لا شعوباً، وشركات لا دولاً. وحينئذ يعلمون ما معنى الحياة الطيبة: هل هي حياة الجسم وحصر الهمة في خدمته؟ أم هي حياة الروح وغذاؤها الفضيلة؟ ويومئذ يتسنى للإنسان أن يعيش كأنه عالم مستقل خالد، كأنه نجم مختص في شأنه، مشترك في النظام، كأنه ملك وظيفته تنفيذ أوامر الرحمن الملهمة للوجدان.

- ٢ -

أم القرى (*)

(*) سجل مذاكرات جميعة أم القرى (أي ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦ هـ).

أيها الواقف على هذه المذاكرات:

اعلم أنها سلسلة قياس لا يغني أولها عن آخرها شيئاً. وأنها حلقات معان مرتبطة مترقية، لا يغني تصفحها عن تتبعها. فإن كنت من أمة الهداية، وفيك نشأة حياد ودين وشمة مروءة، فلا تعجل بالنقد حتى تستوفي مطالعتها وتعي الفواتح والخواتم، ثم شأنك ورأيك.

أما إذا كنت من أمة التقليد وأسراء الأوهام ، بعيداً عن التبصر، لا تحب أن تدري من أنت، وفي أي طريق تسير، وما حق دينك ونفسك عليك، وإلى ماذا تصير، فتأثرت من كشف الحقائق ودبيب النصائح، وشعرت بعار الانحطاط وثقل الواجبات، فلم تطق تتبع المطالعة وتحكيم العقل والنقل في المقدمات والنتائج، فأناشدك الإهمال الذي ألفناه أن تطرح هذه المذاكرات إلى غيرك ليرى فيها رأيه.

ناشرها

السيد الفراتي[1]

---

(١) السيد الفراتي، هو الاسم الذي اتخذه الكواكبي لنفسه في كتاب «أم القرى»، كما أعطى أسماء مستعارة لأعضاء «جمعية أم القرى».

الاجتماع الأول

يوم الاثنين خامس عشر ذي القعدة سنة ١٣١٦ هـ

في اليوم المذكور انتظمت الجمعية للمرة الأولى، وأعضاؤها اثنان وعشرون فاضلاً، كلهم يحسنون العربية، فبعد أن عرفت كلاً منهم لباقي إخوانه، وتعارفوا بالوجوه، بادرتهم بتوزيع اثنتين وعشرين قائمة مهيئات قبلاً، مطبوعات بمطبعة الجلاتين التي استعرتها من تاجر هندي في مكة لأجل طبع هذه القائمة وأمثالها من أوراق الجمعية، محرراً في نسخ القائمة مختصراً تراجم إخوان الجمعية جميعهم، ببيان الاسم والنسبة والمذهب والمزية الخصوصية، وموضحاً فيها أيضاً مفتاح الرموز التي يحتاج إليها الإخوان لاستعمالها.

وأعضاء الجمعية هم:

(٢٢ ٤٥ ٥٨ ٣٥ ٦٦ ١٧ ٩٨١٢ ٥١٢٧ ١٣٨١ ٤٤٣ ٢٣٢١ ٥٦ ٨٦٧ ٩١٩ ٤٠٤ ٢٧ ٤٣٣٢٣ ٥٢٦ ٨٣ ٧٢٧ ٣٦٥ ٣٢٥٩ ٨٤١).

وأعني بذلك:

السيد الفراتي ، الفاضل الشامي، البليغ القدسي، الكامل الاسكندري، العلامة المصري ، المحدث اليمني، الحافظ البصري، العالم النجدي، المحقق المدني[1] الأستاذ المكي، الحكيم التونسي، المرشد الفاسي،

(١) نسبة للمدينة المنورة.

السعيد الانكليزي[1]، المولى الرومي[2]، الرياضي الكردي، المجتهد التبريزي[3]، العارف التاتاري[4]، الخطيب القازاني[5]، المدقق التركي[6]، الفقيه الأفغاني، الصاحب الهندي[7]، الشيخ السندي[8]، الإمام الصيني[9].

ثم بادرت الإخوان جاهراً بكلمة شعار الأخوة التي يعرفونها مني من قبل وهي: (لا نعبد إلا الله)، مسترعياً سمعهم، وخاطبتهم بقولي:

« من كان منكم يعاهد الله تعالى على الجهاد في إعلاء كلمة الله والأمانة لإخوان التوحيد أعضاء هذه الجمعية المباركة فليجهر بقوله: على عهد الله بالجهاد والأمانة. ومن كان لا يطيق العهد فليعتزلنا ».

وما جال نظري فيهم إلا وسارع الذي عن يميني إلى عقد العهد ثم الذي يليه، ثم وثم، إلى آخرهم. ثم التمست منهم أن ينتخبوا أحدهم رئيساً يدير الجمعية ومذاكراتها، وآخر كاتباً يضبط المفاوضات ويسجل المقررات. فأجابني العلامة المصري: « إن معرفة الإخوان بعضهم بعضاً جديدة العهد، وإنك أشملهم معرفة بهم، فأنا أترك الانتخاب لك »، وما أتم رأيه هذا إلا وأجمع الكل على ذلك، فحينئذ أعلنت لهم أني أتخير للرئاسة الأستاذ

(١) ممثل الجالية المسلمة في الجزر البريطانية وجنوب افريقيا.
(٢) ممثل الأتراك العثمانيين، ويسميهم الكواكبي « الأروام ».
(٣) ممثل إيران في الاجتماعات.
(٤) وهم سكان بعض الجمهوريات السوفيتية الآسيوية.
(٥) وهو يمثل المسلمين القاطنين شمالي الدولة الإيرانية.
(٦) نسبة لأتراك أواسط آسيا، موطن الأتراك الأصلي، وهم هنا غير الأتراك العثمانيين الذين عبر عنهم الكواكبي بالروم أو الأروام.
(٧) ممثل مسلمي شبه القارة الهندية.

المكي، وأتخير نفسي لخدمة الكتابة، تفادياً عن إتعاب غيري في الخدمة التي يمكنني القيام بها. (...)

أما **الأستاذ الرئيس**، فقطب جبينه مستجمعاً فكره، ثم استهل فقال: (...) إن مسألة تقهقر المسلمين بنت ألف عام أو أكثر، وما حفظ عز هذا الدين المبين كل هذه القرون المتوالية إلا متانة الأساس، مع انحطاط الأمم السائرة عن المسلمين في كل الشئون، إلى أن فاقتنا بعض الأمم في العلوم والفنون المنورة للمدارك، فربت قوتها، فنشرت نفوذها على أكثر البلاد والعباد من مسلمين وغيرهم، ولم يزل المسلمون في سباتهم. (...)

وبتدقيق النشريات والمقالات التي جادت بها أقلام الفضلاء في هذا الموضوع، تُرى كلها دائرة على أربعة مقاصد ابتدائية فقط:

الأول منها: بيان **الحالة الحاضرة**، ووصف أعراضها بوجه عام وصفاً بديعاً يفيد التأثر ويدعو إلى التدبر، على أن ذلك لا يلبث إلا عشية أو ضحاها.

والثاني: بيان أن سبب الخلل النازل **هو الجهل الشامل**، بيان إجمال وتلميح، مع أن المقام يقتضي عدم الاحتشام من التفصيل والتشريح.

والثالث: إنذار الأمة بسوء العاقبة المحدقة بها إنذاراً هائلاً تطير منه النفوس، مع أن الحال الواقع لا تغني فيه النذر.

الرابع: توجيه اللوم والتبعة على الأمراء والعلماء والكافة لتقاعدهم عن استعمال قوة الاتفاق على النهضة، مع أن الاتفاق وهم متشاكسون متعذر لا متعسر.

فهذه المقاصد القولية قد استوفت حقها من أنواع بدائع الأساليب،

وآن أوان استثمارها، وذلك لا يتم إذا لم **يشخص المرض أو الأمراض المشتركة، تشخيصاً مدققاً سياسياً**، بالبحث أولاً عن **مراكز المرض**، ثم عن **جراثيمه**، ليتعين بعد ذلك الدواء الشافي، الأسهل وجوداً والأضمن نتيجة، وبالتنقيب ثانياً عن تدبير إدخاله في جسم الأمة بحكمة تصرع العناد والوهم، وتتغلب على مقاومة أعضاء الذوق والشم.

ثم أظنكم أيها السادة تستحسنون الاكتتام الذي اختاره أكثر هؤلاء الكتاب الأفاضل، لأن لذلك محسنات بل موجبات شتى ينبغي أن تستعملها جمعيتنا أيضاً، فلنحرص كلنا على الاكتتام، لأن من موجباته التزام كل منا المشرب العمري[1]، أعني القول الصريح في النصيحة للدين بدون رياء ولا استحياء ولا مراعاة ذوق عامة أو عتاة، لأن حياء المريض مهلكة، وكتم الأمر المستفيض سخافة، والدّين النصيحة، ولا حياء في الدين.

ومن موجبات الاكتتام أيضاً أن كل ما يخالج الفكر في موضوع مسألتنا معروف عند الأكثرين، ولكن بصورة مشتتة، والناس فيه على أقسام، فصنف العلماء: إما جبناء يهابون الخوض فيه، وإما مراؤون مداجون يأبون أن تخالف أقوالهم أحوالهم. وباقي الناس يأنفون أن يذعنوا لنصح ناصح صادع غير معصوم، ولذلك كان القول من غير معرفة القائل أرعى للسمع وأقرب للقبول والقناعة وأدعى للإجماع. (...)

وإني أسلفكم، أيها السادات، أنه ينبغي أن لا يهولنا ما ينبسط في جمعيتنا من تفاقم أسباب الضعف والفتور، كيلا نيأس من روح الله، وأن لا نتوهم الإصابة في قول من قال: إننا أمة ميتة فلا ترجى حياتنا. كما لا

(١) نسبة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

إصابة في قول من قال: إذا نزل الضعف في دولة أو أمة لا يرتفع. فهذه « الرومان » و « اليونان » و « الأمريكان » و « الطليان » و « اليابان »، وغيرها، كلها أمم أمثالنا استرجعت نشأتها بعد تمام الضعف وفقد كل اللوازم الأدبية للحياة السياسية. (...)

فعلينا أن نثق بعناية الله الذي لا يعبد سواه، وبهذا الدين المبين الذي نشر لواء عزه على العالمين، ولم يزل، بالنظر لوضعه الإلّهي، ديناً حنيفاً متيناً محكماً مكيناً، لا يفضله ولا يقاربه دين من الأديان في الحكمة والنظام ورسوخ البنيان.

ثم أيقنوا، أيها الأخوان، أن الأمر ميسور، وأن ظواهر الأسباب ودلائل الأقدار مبشرة أن الزمان قد استدار، ونشأ في الإسلام أنجاب أحرار وحكماء أبرار يُعد واحدهم بألف وجمعهم بألف ألف. فقوة جمعية منظمة من هؤلاء النبلاء كافية لأن تخرق طبل حزب الشيطان، وتسترعي سمع الأمة مهما كانت في رقاد عميق، وتقودها إلى النشاط وإن كانت في فتور مستحكم عتيق، على أن محض انعقاد جمعيتنا هذه لمن أعظم تلك المبشرات، خصوصاً إذا وفقها الله تعالى بعنايته لتأسيس جمعية قانونية منتظمة، لأن الجمعيات المنتظمة يتسنى لها الثبات على مشروعها عمراً طويلاً يفي بما لا يفي به عمر الواحد الفرد، وتأتي بأعمالها كلها بعزائم صادقة لا يفسدها التردد، وهذا هو سر ما ورد في الأثر من أن يد الله مع الجماعة، وهذا هو سر كون الجمعيات تقوم بالعظائم وتأتي بالعجائب. (...)

هذا وإن شرقنا مشرق العظائم، والزمان أبو العجائب، وما على الله بعزيز أن يتم لنا انتظام جمعية يكون لها صوت جهوري، إذا نادى مؤذنها: « حي على الفلاح » في « رأس الرجاء » يبلغ أقصى « الصين » صداه.

ومن المأمول أن تكون الحكومات الإسلامية راضية بهذه الجمعية، حامية لها، ولو بعد حين، لأن وظيفتها الأساسية أن تنهض بالأمة من وهدة الجهالة، وترقى بها في معارج المعارف، متباعدة عن كل صبغة سياسية، وسنعود لبحث الجمعية فيما بعد.

ولنبدأ الآن بتشخيص داء الفتور المستولي على الأمة تشخيصاً سياسياً مدققاً، فأرجوكم، أيها السادة، أن يُعْمِل كل منكم فكره الثاقب فيما هو سبب الفتور، ليبين رأيه وما يفتح الله به عليه في اجتماعاتنا. (...) وإني أختم اجتماعنا اليوم ببرنامج المسائل الأساسية التي تدور عليها مذاكرات جمعيتنا، وينبغي لكل منا أن يفتكر فيها ويدرسها، وهو عشر مسائل:

١ - موضع الداء.
٢ - أعراض الداء.
٣ - جراثيم الداء.
٤ - ما هو الدواء؟
٥ - ما هي وسائل استعمال الدواء؟
٦ - ما هي الإسلامية؟
٧ - كيف يكون التدين بالإسلامية؟
٨ - ما هو الشرك الخفي؟
٩ - كيف تقاوم البدع؟
١٠ - تحرير قانون لتأسيس جمعية تعليمية.

الاجتماع الثاني

يوم الأربعاء سابع عشر ذي القعدة سنة ١٣١٦ هـ

في صباح اليوم المذكور، انعقد الاجتماع، وبعد قراءة ضبط الجلسة الأولى، افتتح الكلام الأستاذ الرئيس، فقال:

إنا نجد الباحثين في الحالة النازلة بالمسلمين يشبهونها «بالمرض»، فيطلقون عليها اسم الداء، مجرداً، أو مع وصفه بالدفين، أو المزمن، أو العضال، ولعل مأخذ ذلك ما ورد في الأثر، وألفته الأسماع من تشبيه المسلمين بالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائره بالسهر والحمى.

ويلوح لي أن إطلاق «الفتور العام» أليق بأن يكون عنواناً لهذا البحث، لتعلق الحالة النازلة بالأدبيات أكثر منها بالماديات، ولأن آخر ما فيها ضعف الحس، فيناسبه التعبير عنه بالفتور.

كما أن هذا الفتور في الحقيقة شامل لكافة أعضاء الجسم الإسلامي، فيناسب أن يوصف بالعام، وربما يتوقف الفكر في الوهلة الأولى عند الحكم بأن الفتور عام يشمل كافة المسلمين، ولكن بعد التدقيق والاستقراء نجده شاملاً للجميع في مشارق الأرض ومغاربها لا يسلم منه إلا أفراد شاذة.

فيا أيها السادة: ما هو سبب ملازمة هذا الفتور، منذ قرون، للمسلمين، من أي قوم كانوا، وأينما وجدوا؟ (...) هذا هو المشكل العظيم الذي يجب على جمعيتنا البحث فيه أولاً. (...)

قال الفاضل الشامي: إني أوافق الأستاذ الرئيس على تعريفه وتوصيفه الحالة النازلة بالفتور، كما أني لا أعلم ما يعارض كون هذا الفتور عاماً محيطاً بجميع المسلمين.

قال الصاحب الهندي: إني وإن كنت أقل الأخوان فضيلة، ولكني جوال، وقد خبرت البلاد وأحوال العباد، ولا شك عندي في أن هذا الفتور عام وإن كان لا يظهر في بعض المواضع التي ليس فيها غير المسلمين، كأواسط جزيرة العرب وبعض جهات إفريقيا، ولا يظهر أيضاً في بعض مواقع أخرى، مجاورو المسلمين فيها ومخالطوهم من أهل النحل الوثنية الغريبة الوضع، المتناهية في الشدة، كبقايا الصابئة حول دجلة، الذين يضيعون كثيراً من أوقاتهم منغمسين في الماء تعبداً، وكالكونغو من الزنوج، وكالبوذية من الهنود المعتقدين أن كل مصائبهم حتى الموت الطبيعي من تأثيرات أعمال السحرة عندهم، فإن أمثال هؤلاء أكثر فتوراً من المسلمين، على أن ذلك لا يرفع صفة الفتور وعموميته عن المسلمين.

قال الأستاذ الرئيس: إن الصاحب الهندي مفيد في تفصيله وتحريره، ولذلك رجعت عن قولي بأن المسلمين أحط من غيرهم مطلقاً، إلى الحكم بأنهم أحط من غيرهم، ما عدا أهل النِّحَل المتشددة في التدين.

قال الحافظ البصري: يلوح لي أنه يلزم استثناء الدهريين والطبيعيين وأمثالهم ممن لا دين لهم، لأنهم لا بد أن يكونوا على غير نظام ولا ناموس في أخلاقهم، معذبين منغصين في حياتهم، منحطين عن أهل الأديان، كما يعترف بذلك الطبيعيون فيقولون عن أنفسهم إنهم أشقى الناس في الحياة الدنيا.

فأجابه الصاحب الهندي: إني كنت أيضاً أظن أنه يوجد في البشر

أفراد ممن لا دين لهم، وأن من كانوا كذلك لا خلاق لهم، ثم إن خبرتي الطويلة قد برهنت لي **أن الدين بمعناه العام، وهو إدراك النفس وجود قوة غالبة تتصرف في الكائنات**، والخضوع لهذه القوة على وجه يقوم في الفكر، هو أمر فطري في البشر، وأن قولهم: فلان دهري أو طبيعي هو صفة لمن يتوهم أن تلك القوة هي الدهر أو الطبيعة، فيدين لما يتوهم.

بناء على ذلك ثبت عندي ما يقرره الأخلاقيون: من أنه لا يصح وصف صنف من الناس بلا دين لهم مطلقاً، بل كل إنسان يدين بدين، إما صحيح، أو فاسد عن أصل صحيح، وإما باطل، أو فاسد عن أصل باطل، والفاسدان يكون فسادهما إما بنقصان أو بزيادة أو بتخليط، وهذه أقسام ثمانية.

فالدين الصحيح كافل للنظام والنجاح في الحال، والسعادة والفلاح في المآل. والباطل والفاسدان بنقصان قد يكون أصحابها على نظام ونجاح في الحياة على مراتب مختلفة، وأما الفاسدان بزيادة أو بتخليط فمهلكة محضة.

ثم أقول: ربما كان تقريري هذا غريباً في بابه، فألتمس أن لا يقبل ولا يرد إلا بعد التدقيق والتطبيق، لأنه أصل مهم لمسألة الفتور العام المستولي على المسلمين.

قال الأستاذ الرئيس: إني أجلكم أيها السادة الأفاضل عن لزوم تعريفكم آداب البحث والمناظرة، غير إني أنبه فكركم لأمر لا بد هو قائم في نفوسكم جميعاً، أو تحبون أن يصرح به، ألا وهو عدم الإصرار على الرأي الذاتي وعدم الانتصار له، واعتبار أن ما يقوله ويبديه كل منا إن هو إلا خاطر سنح له، فربما كان صواباً أو خطأ، وربما كان مغايراً لما هو نفسه عليه

اعتقاداً أو عملاً، وهو إنما يورده في الظاهر معتمداً عليه، وفي الحقيقة مستشكلاً أو مستثبتاً أو مستطلعاً رأي الغير.

بناء على ذلك فما أحد منا ملزم برأي يبديه، ولا هو بملوم عليه، وله أن يعدل أو يرجع عنه إلى ضده، لأننا إنما نحن باحثون لا متناظرون، فإذا أعجبنا رأي المتكلم منا أثناء خطابه إعجاباً قوياً، فلا بأس أن نجهر بلفظ: « مرحى » تأييداً لإصابة حكمه، وإشعاراً باستحسانه، وعلى هذا النسق فلنمض في بحثنا فيما هي أسباب الفتور العام.

قال الفاضل الشامي: إني أرى أن منشأ هذا الفتور هو بعض القواعد الاعتقادية والأخلاقية، مثل العقيدة الجبرية، والتي من بعد كل تعديل فيها جعلت الأمة جبرية باطناً قدرية ظاهراً. [مرحى].

ومثل الحث على الزهد في الدنيا والقناعة باليسير والكفاف من الرزق، وإماتة المطالب النفسية: كحب المجد والرياسة، والتباعد عن الزينة والمفاخر، والإقدام على عظائم الأمور، وكالترغيب في أن يعيش المسلم كميت قبل أن يموت. وكفى بهذه الأصول مفترات ومخدرات، مثبطات معطلات، لا يرتضيها عقل، ولم يأت بها شرع. (...)

فأجابه البليغ القدسي: إن هذه الأصول الجبرية، والتزهيدية الممتزجة بعقائد الأمة، وما هو أشد منها تعطيلاً للأخذ بالأسباب ولنشأة الحياة، موجودة في كافة الديانات، لتعدل من جهة شره الطبيعة البشرية في طلب الغايات، وتدفعها إلى التوسط في الأمور، ولتكون من جهة أخرى تسلية للعاجزين وتنفيساً عن المقهورين البائسين، وتوسلاً لحصول التساوي بين الأغنياء والفقراء في مظاهر النعيم. (...)

وفي النظر إلى المشاق والعظائم التي اقتحمها الصحابة والخلفاء

الراشدون، رضي الله عنهم، لنيل الغنى والرياسة والفخار، فضلاً عن الثواب، كفاية برهان، مع أن الأمة إذ ذاك كانت زاهدة فعلاً، لا كالزهد الذي ندعيه الآن كذباً ورياء. [مرحى].

إذا تتبعنا كل ما ورد في الإسلامية[1] حاثًّا على الزهد، نجده موجهاً إلى الترغيب بالأثرة العامة، أي بتحويل المسلم ثمرة سعيه للمنفعة العمومية دون خصوص نفسه، حتى أن كل ما ورد في الحث على الجهاد في سبيل الله مراد به سعي المؤمن بكل الوسائل، حتى يبذل حياته، لإعزاز كلمة الله وإقامة دينه، لا في خصوصية محاربة الكفار كما تتوهم العامة. (...)

ثم قال: أما عندي، فيخيل إلي أن سبب الفتور هو تحول نوع السياسة الإسلامية، حيث كانت نيابية اشتراكية أي «ديمقراطية» تماماً، فصارت بعد الراشدين، بسبب تمادي المحاربات الداخلية، ملكية مقيدة بقواعد الشرع الأساسية. ثم صارت أشبه بالمطلقة.

وقد نشأ هذا التحول من أن قواعد الشرع كانت في الأول غير مدونة ولا محررة، بسبب اشتغال الصحابة المؤسسين رضي الله عنهم بالفتوحات، وتفرقهم في البلاد، فظهر في أمر ضبطها خلافات ومباينات بين العلماء، وتحكمت فيها آراء الدخلاء، فرجحوا الأخذ بما يلائم بقايا نزعاتهم الوثنية، فاتخذ العمال السياسيون، ولا سيما المتطرفون منهم، هذا التخالف في الأحكام، وسائل للانقسام والاستقلال السياسي، فنشأ عن ذلك أن تفرقت المملكة الإسلامية إلى طوائف متباينة مذهباً، متعادية سياسة، متكافحة على الدوام.

---

(١) الإسلامية في اصطلاح الكواكبي هي «أحكام القرآن، وما ثبت من السُّنَّة، وما اجتمعت عليه الأمّة في الصدر الأوّل» أو هي بتعبير آخر، الأنظمة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة لكليات الدين الإسلامي وقواعده الأساسية.

وهكذا خرج الدين من حضانة أهله، وتفرقت كلمة الأمة، فطمع بها أعداؤها، وصارت معرضة للمحاربات الداخلية والخارجية معاً، لا تصادف سوى فترات قليلة تترقى فيها في العلوم والحضارة على حسبها.

وقد أثر استمرار الأمة في هذه الحروب أن صارت باعتبار الأكثرية أمة جندية صنعة وأخلاقاً، بعيدة عن الفنون والصنائع والكسب بالوجوه الطبيعية. ثم بسبب فقدان القواد والمعدات لم يبق مجال للحروب الرابحة، فاقتصرت الأمة على المدافعات، خصوصاً منذ قرنين إلى الآن، أي منذ صارت الجندية عند غيرنا صنعة علمية مفقودة عندنا، فصرنا نستعمل بأسنا بيننا فنعيش بالتغالب والتحايل لا بالتعاون والتبادل، وهذا شأن يميت الانتباه والنشاط ويولد الخمول والفتور. [مرحى].

ابتدر الحكيم التونسي، وأجابه: إن غيرنا من الأقوام، جرمانيا مثلاً، وُجدوا في حكومات مطلقة كلياً، وفي اختلافات مذهبية، وفي انقسامات إلى طوائف سياسية، وفي حروب مستمرة، ولم يشملهم الفتور بوجه عام، فلا بد للفتور في المسلمين من سبب آخر.

ثم قال: وفيما أتصور أن بلاءنا من تأصل الجهل في غالب أمرائنا المترفين، الأخسرين أعمالاً، الذين ضلوا وأضلونا سواء السبيل وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، حتى بلغ جهل هؤلاء منزلة أحط من جهل العجماوات التي لها طبائع ونواميس، فمنها التي تحمي ذمارها، وتمنع عن حدودها، وتدفع عما استحفظت عليه، وهؤلاء ليس لهم طبائع ونواميس، يخربون بيوتهم بأيديهم وهم لا يشعرون.

ومنهم البعض ضالون على علم، وهم الذين يشكون ويبكون حتى يظن أنهم مغلوبون على أمرهم، ويتشدقون بالإصلاح السياسي، مع أنهم وأيم الحق

يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، يظهرون الرغبة في الإصلاح، ويبطنون الإصرار والعناد على ما هم عليه من فساد دينهم ودنياهم، وهدم مباني مجدهم وإذلال أنفسهم والمسلمين، وهذا داء عياء لا يرجى منه الشفاء لأنه داء الغرور. (...)

أجاب المولى الرومي: إن تحميل التبعة على الأمراء فقط غير سديد، خصوصاً أن أمراءنا إن هم إلا لفيف منا، فهم أمثالنا من كل وجه، وقد قيل: (كما تكونوا يولى عليكم)، فلو لم نكن نحن مرضى لم يكن أمراؤنا مدنفين.

وعندي أن البلية فقدنا الحرية، وما أدرانا ما الحرية، هي ما حرمنا معناه حتى نسيناه، وحرم علينا لفظه حتى استوحشناه، وقد عرَّف الحرية من عرفها: «بأن يكون الإنسان مختاراً في قوله وفعله لا يعترضه مانع ظالم».

ومن فروع الحرية تساوي الحقوق، ومحاسبة الحكام باعتبار أنهم وكلاء، وعدم الرهبة في المطالبة وبذل النصيحة، ومنها: حرية التعليم، وحرية الخطابة والمطبوعات، وحرية المباحثات العلمية، ومنها العدالة بأسرها، حتى لا يخشى إنسان من ظالم أو غاصب. ومنها الأمن على الدين والأرواح، والأمن على الشرف والأعراض، والأمن على العلم واستثماره.

فالحرية هي روح الدّين. وينسب إلى «حسان بن ثابت» الشاعر الصحابي رضي الله عنه قوله:

وما الدين إلا أن تقام شعائر ... وتُؤمن سبلٌ بيننا وهضاب

فلننظر كيف حصر هذا الصحابي الدين في إقامة الشرع والأمن.

هذا ولا شك أن الحرية أعز شيء على الإنسان بعد حياته، وأن

بفقدانها تفقد الآمال، وتبطل الأعمال، وتموت النفوس، وتتعطل الشرائع، وتختل القوانين.

وقد كان فينا راعي الخرفان حراً لا يعرف للملك شنآناً، يخاطب أمير المؤمنين بيا عمر، ويا عثمان، فصرنا ربما نقتل الطفل في حجر أمه ونلزمها السكوت فتسكت، ولا تجسر أن تزعج سمعنا ببكائها عليه. (...)

هذا ونعترف أن فينا بعض أقوام قد ألفوا سُنَن الاستعباد والاستبداد، والذل والهوان، فصار الانحطاط طبعاً لهم، تؤلمهم مفارقته. (...)

والحاصل أن فقدنا الحرية هو سبب الفتور والتقاعس عن كل صعب وميسور.

أجاب المجتهد التبريزي: إن هذا الحال ليس بعامّ، مع أن الفتور لم يزل يزداد ازدياداً عاماً، بل هو في ازدياد واستحكام، فلا بد لذلك من سبب آخر.

ثم قال: ويلوح لي أن انحطاطنا من أنفسنا، إذ أننا كنا خير أمة أخرجت للناس، نعبد الله وحده، أي نخضع ونتذلل له فقط، ونطيع من أطاعه ما دام مطيعاً له، نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر، أمرنا شورى بيننا، نتعاون على البر والتقوى ولا نتعاون على الإثم والعدوان، فتركنا ذلك كله ما صعب منه وما هان.

وقد يظن أن أصعب هذه الأمور النهي عن المنكر، مع أن إزالة المنكر في شرعنا تكون بالفعل، فإن لم يكن فبالقول، فإن لم يكن فبالقلب. وهذه الدرجة الثالثة هي الإعراض عن الخائن والفاسق والنفور منه وإبطان

بغضه في الله، ومن علائم ذلك تجنب مجاملته ومعاملته، ولا شك أن إيفاء هذا الواجب الديني كاف للردع، ولا يتصور العجز عنه قط، قال تعالى: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)[1].

فهذا هو سبب استرسال الأمة لعبادة الأمراء والأهواء والأوهام، ولإطاعة العصاة اختياراً، ولترك التناصح، وللركون إلى الفساق والإذعان للاستبداد، وللتخاذل في الخير والشر. قال تعالى:

(ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون)[2].

وعنه صلى الله عليه وسلم: «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليستعملن الله عليكم شِرارَكم فيسومونكم سوء العذاب». إلى غير ذلك من الآيات البينات والأحاديث المنذرات القاضيات بالخذلان على تاركي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا هو السبب الناشىء عنه الفتور.

أجابه المرشد الفاسي: إننا كنا على عهد السلف الصالح شريعتنا سمحاء واضحة المسالك، معروفة الواجبات والمناهي، فكان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وظيفة لكل مسلم ومسلمة، وكنا في بساطة من العيش، متفرغين لذلك. ثم شغلنا شأن التوسع فخصصنا لذلك محتسبين[3]، ثم دخل في ديننا أقوام ذوو بأس ونفاق أقاموا الاكتساب مكان الاحساب، وحصروا اهتمامهم في الجباية وآلاتها التي هي الجندية فقط، فبطل

(١) البقرة: ٢٥١.
(٢) آل عمران: ١٠٤.
(٣) المحتسب، من الوظائف المهمة في نظام الإدارة الإسلامية، وكان ذا سلطات واسعة في الميدان التجاري وما يتعلق بالأسعار والمكاييل والموازين والإنتاج والاستهلاك الخ.

الاحتساب وبطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طبعاً. فهذا يصلح أن يكون سبباً من جملة الأسباب، ولكنه لا يكفي وحده لإيراثِ ما نحن فيه من الفتور.

على أن انحصار همة الأمراء الدخلاء في الجباية والجندية أدى بهم لإهمال الدين كلياً، ولولا أن في القرآن آيتين اثنتين لهجروه ظهرياً، إحداهما قوله تعالى:

(وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)[1].

مع الغفلة عن المراد بأولي الأمر، وما تقتضيه صيغة الجمع، وما يقتضيه قيد (منكم)، والثانية قوله تعالى: (وجاهدوا في سبيل الله)[2] مع إغفال: هل الجهاد المأمور به ما يستحصل به إعزاز كلمة الله، أم ما تؤيد به سلطة الأمراء العاملين على الإطلاق. فإهمال الاهتمام بالدِّين قد جرّ المسلمين إلى ما هم عليه حتى خلت قلوبهم من الدين بالكلية، ولم يبق له عندهم أثر إلا على رؤوس الألسن، لا سيما عند بعض الأمراء الأعاجم، الذين ظواهر أحوالهم وبواطنها تحكم عليهم بأنهم لا يتراؤون بالدين إلا بقصد تمكين سلطتهم على البسطاء من الأمة، كما أن ظواهر عقائدهم وبواطنها تحكم عليهم بأنهم مشركون ولو شِركاً خفياً من حيث لا يشعرون.

فإذا أضيف إلى شركهم هذا ما هم عليه من الظلم والجور، يحكم عليهم الشرع والعقل بأن ملوك الأجانب أفضل منهم وأولى بحكم المسلمين، لأنهم أقرب للعدل ولإقامة المصالح العامة، وأقدر على إعمار البلاد وترقية العباد، وهذه هي حكمة الله في نزع الملك من أكثرهم، كما يقتضيه مفهوم:

(١) المائدة: ٩٢.
(٢) الأنفال: ٧٤.

لا يهلك الله القرى وأهلها مصلحون.

وقد افتخر النبي عليه السلام بأنه ولد في زمن كسرى «أنو شروان» عابد الكواكب فقال: (ولدت في زمن الملك العادل).

وحكى «ابن طباطبا» في «الآداب السلطانية والدول الإسلامية» أنه لما فتح السلطان «هولاكو»، وهو «مجوسي»، بغداد سنة ٦٥٦ هـ[1] أمر أن يُستفْتى علماؤها: أيها أفضل، السلطان الكافر العادل، أم السلطان المسلم الجائر؟ فاجتمع العلماء في «المستنصرية» لذلك، فلما وقفوا على الفتيا أحجموا عن الجواب، حيث كان «رضى الدين علي بن طاووس» حاضراً، وكان مقدماً محترماً، فتناول الفتيا، ووضع خطّه فيها **بتفضيل العادل الكافر على المسلم الجائر**، فوضع العلماء خطوطهم بعده.

ثم قال: إني أظن أن السبب الأعظم لمحنتنا هو انحلال الرابطة الدينية، لأن مبنى ديننا على أن الولاء فيه لعامة المسلمين، فلا يختص بحفظ الرابطة والسيطرة على الشئون العمومية رؤساء دين سوى الإمام إن وجد، وإلا فالأمر يبقى فوضى بين الجميع، وإذا صار الأمر فوضى بين الكل فبالطبع تختل الجامعة الدينية وتنحل الرابطة السياسية كما هو الواقع. (...)

أجابه المحقق المدني: إن فقد الرابطة الدينية والوحدة الخلقية لا يكفيان أن يكونا سبباً للفتور العام، بل لا بد لذلك من سبب أعم وأهم.

ثم قال: أما أنا، فالذي يجول في فكري، أن الطامَّة من تشويش الدين والدنيا على العامة بسبب العلماء المدلِّسين وغلاة المتصوفين. (...) وقد تجاسروا على وضع أحاديث مكذوبة أشاعوها في مؤلفاتهم، حتى التبس أمرها على كثير من العلماء المخلصين من المتقدمين والمتأخرين، مع أنها لا

(١) سنة ١٢٥٨ م.

أصل لها في كتب الحديث المعتبرة. (...)

وقد قام لهؤلاء المدلسين أسواق في بغداد ومصر والشام وتلمسان قديماً، ولكن لا كسوقها في القسطنطينية منذ أربعة قرون إلى الآن، حتى صارت فيها هذه الأوهام السحرية والخزعبلات كأنها دين معظم أهلها، لا الإسلام. (...)

فهؤلاء المدلِّسون قد نالوا بسحرهم نفوذاً عظيماً، به أفسدوا كثيراً في الدين، وبه جعلوا كثيراً من المدارس تكايا للبطالين الذين يشهدون لهم زوراً بالكرامات المرهبة. وبه حولوا كثيراً من الجوامع مجامع للطبالين، الذين ترتج من دوي طبولهم قلوب المتوهمين وتكفهر أعصابهم، فيتلبسهم نوع من الخبل يظنونه حالة من الخشوع. وبه جعلوا زكاة الأمة ووصاياها رزقاً لهم، وبه جعلوا مداخيل أوقاف الملوك والأمراء عطايا لأتباعهم، مما يسمى في البلاد العثمانية «دعاكو وطعامية» [مرحى]. (...).

أجاب المولى الرومي: إن كل الديانات معرَّضة بالتمادي لأنواع من التشويش والفساد، ولكن لا تفقد من أهلها حكماء ذوي نشاط وعزم، ينبهون الناس ويرفعون الالتباس. (...) وقد أثبت الحكماء المدققون، بعد البحث الطويل العميق، أن المنشأ الأصلي لكل شقاء في بني حواء هو أمر واحد لا ثاني له: ألا وهو وجود **السلطة القانونية منحلة، ولو قليلاً، لفسادها، أو لغلبة سلطة شخصية أو أشخاصية عليها.**

فما بال الزمان يضن علينا برجال ينبهون الناس، ويرفعون الالتباس؟ يفتكرون بحزم، ويعملون بعزم، ولا ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون حمداً كثيراً وفخراً كبيراً وأجراً عظيماً؟

وعندي أن داءنا الدفين: دخول ديننا تحت ولاية العلماء الرسميين، وبعبارة أخرى تحت ولاية الجهال المعمّمين.

الاجتماع الثالث

يوم الخميس ثامن عشر ذي القعدة سنة ١٣١٦ هـ

(...) أفاض **المولى الرومي** في الكلام، فقال: (...)

ومن أهم دسائس المتعممين، أنهم ينفثون في صدور الأمراء لزوم الاستمرار على الاستقلال في الرأي، وإن كان مُضِرًّا، ومعاداة الشورى وإن كانت سُنَّة، والمحافظة على الحالة الجارية، وإن كانت سيئة، ويلقون عليهم بأن مشاركة الأمة في تدبير شئونها، وإطلاق حرية الانتقاد لها، يخل بنفوذ الأمراء، ويخالف السياسة الشرعية، ويلقنونهم حججاً واهنة، لولا أن أمامها جهل الأمة، ووراءها سطوة الإمارة، لما تحركت بها شفتان، ولا تردد في ردها إنسان.

والأمر الأمرّ أن أولئك الأمراء يقتبسون من هذه الحجج ما يتسلحون به في مقابلة من يعترض على سياستهم من الدول الأجنبية. (...)

ولنرجع لبحث العلماء الرسميين، فنقول: بهذه القوانين عند العثمانيين، وبأشباهها عند أكثر حكومات المسلمين، **ضَلَّ المتعممون وصاروا أضر على الدين من الشياطين**. وبهذه القوانين استأثر الجهلاء الفاسقون بمزايا العلماء العاملين، واغتصبوا أرزاقهم من بيت المال ومن أوقاف الأسلاف، فبالضرورة قلت الرغبات في تحصيل العلوم، وثبطت الهمم، وصار طالب العلم يضطر للاكتفاء ببلغة منه، ويشتغل بالاحتراف للارتزاق. وهكذا فسد

العلم، وقل أهله، فاختلت التربية الدينية في الأمة، فوقعت في الفتور وعمت فيها الشرور.

أجاب الرياضي الكردي: إن هذا الداء خاص ببعض الأمم الإسلامية، فلا يصلح سبباً للفتور العام الذي نبحث فيه، ونتساءل عنه. وعندي أن السبب العام هو أن علماءنا كانوا اقتصروا على العلوم الدينية وبعض الرياضيات، وأهملوا باقي العلوم الرياضية والطبيعية، التي كانت إذ ذاك ليست بذات بال ولا تفيد سوى الجمال والكمال، ففقد أهلها من بين المسلمين، واندرست كتبها، وانقطعت علاقتها، فصارت منفوراً منها، على حكم: «المرء عدو ما جهل»، بل صار المتطلع إليها منهم يُفسق ويُرمى بالزيغ والزندقة، على حين أخذت هذه العلوم تنمو في الغرب، وعلى كرّ القرون ترقت وظهر لها ثمرات عظيمة في كافة الشئون المادية والأدبية، حتى صارت كالشمس، لا حياة لذي حياة إلا بنورها، فأصبح المسلمون مع شاسع بعدهم عنها محتاجين إليها لمجاراة جيرانهم، احتياجاً يعمّ الجزئيات والكليات: من تربية الطفل إلى سياسة الممالك، ومن استنبات الأرض إلى استمطار السماء، ومن عمل الإبرة والقوارير إلى عمل المدافع والبوارج، ومن استخدام اليد والحمار إلى استخدام البرق والبخار.

ولا شك أن المسلمين أصبحوا بعد الاكتشافات الجديدة، يستفيدون من العلوم الطبيعية والحكمية فوائد عظيمة جداً، بالنظر إلى كشفها بعض أسرار كتاب الله وبالغ الحكمة المنطوية فيه مما كان مستوراً إلى الآن، وقد خبط فيه المفسرون خبط عشواء، كظهور حياة الجمادات بماء التبلور[1]،

(١) وشاهدها من القرآن (وجعلنا من الماء كل شيء حي) «الأنبياء: ٣٠».

وكازدواج النباتات عامة[1]، وكقبول الأرض الانتقاص وانشقاق القمر منها[2]، وكانفتاق الأرض من السماء[3]، وكحدوث الجدري الذي نشأ في أصحاب الفيل بالمكروب[4]، وكظهور سلسلة خلق الحيوان من تراب وطين وصلصال، بقاعدة الترقي التي أثبتها العلامة دارون[5]، وكظهور صفة الحركة الدائمة من الشخوص والهبوط المستمرين في الكائنات كلها[6]، وكظهور سر ضبط المقادير في التركيبات الكيماوية[7]، وكظهور انقسام طبقات الأرض إلى سبعة على الرأي الأصح[8]، وكظهور أن السماء فضاء بالإجماع، وبذلك تندفع مشكلة قبولها الفتق والرتق[9]، وكظهور امتلاء الكون بالأثير، وأنه أصل مادة الكائنات[10]، وكالإخبار عن المركوبات

---

(١) وشاهدها من القرآن (سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم) « يس: ٣٦ »، (فأخرجنا به أزواجاً من نبات شتى) « طه: ٥٣ »، (وأنبتت من كل زوج بهيج) « الحج: ٥ »، (ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين) « الرعد: ٣ ».

(٢) وشاهدها من القرآن (أَوَلَمْ يَرَوْا أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها) « الرعد: ٤١ ».

(٣) وشاهدها من القرآن (أَوَلَمْ ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما) « الأنبياء: ٣٠ ».

(٤) وشاهدها من القرآن (وأرسل عليهم طيراً أبابيل. ترميهم بحجارة من سجيل) « الفيل: ٣، ٤ ».

(٥) وشاهدها من القرآن (ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين) « المؤمنون: ١٢ ».

(٦) وشاهدها من القرآن (كل في فلك يسبحون) « الأنبياء: ٣٣ » أي الشمس والقمر وسائر آيات الكون.

(٧) وشاهدها من القرآن (وكل شيء عنده بمقدار) « الرعد: ٨ ».

(٨) وشاهدها من القرآن (الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن) « الطلاق: ١٢ ».

(٩) وشاهدها من القرآن (أَوَلَمْ ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما) « الأنبياء: ٣٠ ».

(١٠) وشاهدها من القرآن (ثم استوى إلى السماء وهي دخان) « فصلت: ١١ ».

البرية البخارية والكهربائية[1]، وغير ذلك من الحقائق التي كشفها العلم أخيراً، وأعظم بها من براهين قطعية على إعجاز القرآن، وتجدد إعجازه ما كَرَّ الجديدان. بل أضحى المسلمون محتاجين للحكمة العقلية، التي كادت تجعل الغربيين أدرى منا حتى في مباني ديننا، كاستدلالهم بالمقايسة على أن نبينا، عليه أفضل الصلاة والسلام، أفضل العالمين عقلاً وأخلاقاً، وكإثباتهم بالمقابلة أن ديننا أسمى الديانات حكمة ومزية.

وعندي أنه لولا هذا القصور ما وقع المسلمون في هذا الفتور. (...) والحاصل أن تقصيرات العلماء الأقدمين، واقتصارات المتأخرين، وتباعد المسلمين إلى الآن عن العلوم النافعة الحيوية، جعلتهم أحط بكثير عن الأمم. ولا شك أنه إذا تمادى تباعدهم هذا خمسين عاماً أخرى، تبعد النسبة بينهم وبين جيرانهم كبعدها ما بين الإنسان وباقي أنواع الحيوان، فبناء عليه يكون ناموس الارتقاء هو المسبب لهذا الفتور، كما قال تعالى: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)[2].

فأجابه الكامل الاسكندري: إن هذا سبب من الأسباب، ولا يكفي وحده لحل الإشكال، لأن فقد العلوم الحكمية والطبيعية لا يصلح سبباً لفقد الإحساس المِلّي والأخلاق العالية، لأنها توجد في أعرق الأمم جهالة. وإنما سبب فتور حياتنا الأدبية هو يأسنا من المباراة، وذلك أننا كنا علماء راشدين، وكان جيراننا متأخرين عنا، فعرفنا البقاء فنمنا، واجتهدوا

---

(١) وشاهدها من القرآن (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون، وخلقنا لهم من مثله ما يركبون) « يس: ٤١، ٤٢ ».

(٢) الزمر: ٩.

فلحقونا، ولبثنا نياماً فاجتازوا وسبقونا، وتركونا وراء، وطال نومنا، فبعد الشوط حتى صار ما بعد ورائنا وراء، فصغرت نفوسنا، وفترت همتنا، وضعف إحساسنا، فيئسنا من اللحاق والمجاراة، وخرجنا من ميدان المنافسة والمباراة وألسنتنا تفيض بقولها (سواء علينا، أجزعنا أم صبرنا، ما لنا من محيص)[1]. فعدنا إلى كهف النوم مستسلمين للقضاء، نطلب الفرج بمجرد التمني والدعاء، ذاهلين عن أن الله تعالى جلت حكمته، رتب هذه الحياة الدنيا على أسباب ظاهرية، ولم يشأ أن يجعلها كالآخرة عالم أقدار. فهذا اليأس هو سبب الفتور، فنسأل الله تعالى اللطف من المقدور.

أجابه العارف التاتاري: إن هذه شكاية حال، ولا تفي بالجواب، لأنه ما السبب في هذا النوم الذي غشي المسلمين، ولم يزل يغشاهم دون كثير غيرهم من الأمم التي انتبهت، وسارت، ولحقها ظعن الأحياء، وما المسلمون كالأبعدين المنقطعين كأهل الصين، ولا هم بالمتوحشين العريقين كأهل أمريكا الأصليين.

ثم قال: أنا أرى أن عارضنا فقدنا السراة والهداة، فلا أمير عام حازم مطاع ليسوق الأمة طوعاً أو كرهاً إلى الرشاد، ولا حكيم معترف له بالمزية والإخلاص، لتنقاد إليه الأمراء والناس، ولا تربية قويمة المبادىء، ينتج منها رأي عام لا يطرقه تخاذل وانقسام، ولا جمعيات منتظمة تسعى بالخير وتتابع السير، ولذلك حل فينا الفتور، وإلى الله ترجع الأمور.

فأجابه الفقيه الأفغاني: إن ما وصفته من أمير وحكيم لا يوجدان في الأمم المنحطة إلا اتفاقاً، أما الرأي العام والجمعيات فلا يفقدان إلا بسبب فقد الإحساس، وهذا ما نتساءل عنه.

---

(١) ابراهيم: ٢١.

وذكر أن الداء العام فيما يراه هو الفقر الآخذ بالزمام، لأن الفقر قائد كل شر، ورائد كل نحس، فمنه جهلنا، ومنه فساد أخلاقنا، بل منه تشتت آرائنا حتى في ديننا، ومنه فقد إحساسنا. (...)

ومن أعظم أسباب فقر الأمة: أن شريعتنا مبنية على أن في أموال الأغنياء حقاً معلوماً للبائس والمحروم، فيؤخذ من الأغنياء ويوزع على الفقراء. وهذه الحكومات الإسلامية، قد قلبت الموضوع، فصارت تجبي الأموال من الفقراء والمساكين وتبذلها للأغنياء، وتحابي بها المسرفين والسفهاء.

أجاب السعيد الإنكليزي: إن المسلمين من حيث مجموعهم أغنياء لا يعوزهم المال اللازم للتدرج في العلوم، حتى للسياحات البحرية والقطبية، لأن فريضة الزكاة على مالكي النصاب، والكفارات المالية، جاعلة لفقراء الأمة وبعض المصاريف العمومية نصيباً غير قليل من مال الأغنياء، بحيث إذا عاش المسلمون مسلمين حقيقة أمنوا الفقر، وعاشوا عيشة الاشتراك العمومي المنتظم الذي يتمنى ما هو من نوعها أغلب العالم المتمدن الافرنجي، وهم لم يهتدوا بعد لطريقة نيلها، مع أنه تسعى وراء ذلك منهم جمعيات وعصبيات (...) كلها تطلب التساوي أو التقارب في الحقوق والحالة المعاشية، ذلك التساوي والتقارب المقرَّرَيْن في الإسلامية ديناً بوسيلة أنواع الزكاة والكفارات، ولكن تعطيل إيتاء الزكاة وإيفاء الكفارات سبب بعض الفتور المبحوث فيه، كما سبب إهمال الزكاة فقد الثمرات العظيمة من معرفة المسلم ميزانية ثروته سنوياً، فيوفق نفقاته على نسبة ثروته ودخله. (...)

ويخيل إلي أن سبب هذا الفتور، الذي أخل حتى في الدين، هو فقد الاجتماعات والمفاوضات، وذلك أن المسلمين في القرون الأخيرة قد نسوا

بالكلية حكمة تشريع الجماعة والجمعة وجمعية الحج، وترك خطباؤهم ووعاظهم، خوفاً من أهل السياسة، التعرض للشئون العامة. كما أن علماءهم صاروا يسترون جبنهم بجعلهم التحدث في الأمور العمومية والخوض فيها من الفضول والاشتغال بما لا يغني، وأن إتيان ذلك في الجوامع من اللغو الذي لا يجوز، وربما اعتبروه من الغيبة والتجسس أو السعي بالفساد، فسرى ذلك إلى أفراد الأمة، وصار كل شخص لا يهتم إلا بخويصة نفسه وحفظ حياته في يومه كأنه خلق أمة وحده، وسيموت غداً، جاهلاً أن له حقوقاً على الجامعة الإسلامية والجامعة البشرية، وأن لهما عليه مثلها، ذاهلاً عن أنه مَدَنِيٌّ بالطبع، لا يعيش إلا بالاشتراك، ناسياً أو جاهلاً أوامر الكتاب والسُّنَّة له بذلك. [مرحى].

ثم بتوالي القرون والبطون على هذه الحال، تأصل في الأمة فقد الإحساس إلى درجة أنه لو خربت هذه الكعبة - والعياذ بالله تعالى - لما تقطبت الجباه أكثر من لحظة. (...)

فأجابه الإمام الصيني: إن هذا أشبه بالعوارض منه بالأسباب، فهو أليق بأن يكون دواء للداء، ونحن مهتمون ابتداء بمعرفة سبب الفتور.

ثم قال: إني أرى أن السبب الأكبر للفتور هو تكبر الأمراء، وميلهم للعلماء المتملقين المنافقين، الذين يتصاغرون لديهم، ويتذللون لهم، ويحرفون أحكام الدين ليوفقوها على أهوائهم. فماذا يرجى من علماء يشترون بدينهم دنياهم، ويقبِّلون يد الأمير لتقبل العامة أيديهم، ويحقرون أنفسهم للعظماء ليتعاظموا على ألوف من الضعفاء. أكبر همهم التحاسد والتباغض والتخاذل والتفاشل، لا يحسنون أمراً من الأمور حتى ولا الخصومة، فتراهم لا يتراغمون إلا بتكفير بعضهم بعضاً عند الأمراء والعامة.

فلا شك أن في هذا الزمان، أفضل الجهاد في الله الحط من قدر العلماء المنافقين عند العامة، وتحويل وجهتهم لاحترام العلماء العاملين، حتى إذا رأى الأمراء انقياد الناس لهؤلاء أقبلوا هم أيضاً عليهم رغم أنوفهم، وأذعنوا لهم طوعاً أو كرهاً. على أنه يجب على حكماء الأمة المجاهدين في الله أن يعتنوا بالوسائل اللينة لتثقيف عقول العلماء العاملين، لأن العلم رافع للجهل فقط، ولا يفيد عقلاً ولا كياسة، فيلزم تعليمهم وتعريفهم كيف تكون سياسة الدين وهكذا يفعل الحكماء عندنا معاشر إسلام الصين، ولا تفقد أية بلدة رجالاً حكماء نبلاء يمتازون طبعاً على العامة، لهم نوع من الولاء حتى على العلماء. (...) فإذا تقرر هذا، علمنا أن سبب الفتور العام المبحوث فيه هو استحكام الاستبداد في الأمراء. (...)

فأجاب العالم النجدي: (...) إني أجزم، ولا أقول أظن أو أخال، أن سبب الفتور الطارىء الملازم لجامعة هذا الدين هو هذا الدين الحاضر ذاته. ولا برهان أعظم من الملازمة، وما جاء الخفاء إلا من شدة الوضوح، فهل بقي من شك بعد هذه الأبحاث التي سبقت في جمعيتنا، ولا سيما ما بينه المحقق المدني من أن الدين الموجود الآن بالنظر إلى ما ندين به لا بالنظر إلى ما نقرره، وباعتبار ما نفعله لا باعتبار ما نقوله، ليس هو الدّين الذي تميز به أسلافنا مئين من السنين على العالمين، كلا، بل طرأت على الدين طوارىء تغيير غيرت نظامه.

وذلك أن الأخلاف تركوا أشياء من أحكامه: كإعداد القوة بالعلم والمال، والجهاد في الدين، والأمر بالمعروف، وإزالة المنكر، وإقامة الحدود، وإيتاء الزكاة، وغير ذلك مما أوضحه الإخوان الكرام، وزاد فيه المتأخرون بدعاً وتقليدات وخرافات ليست منه، كشيوع عبادة القبور، والتسليم لمدعي علم الغيب والتصرف في المقدر.

وهذه الطوارىء، من تغييرات أو متروكات أو مزيدات، أكثرها يتعلق بأصول الدين، وبعضها بأصل الأصول، أعني «التوحيد»، وكفى بأن يكون سبباً للفتور، وقد قال الله تعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)[1]. [مرحى].

ولقائل أن يقول: إذا سلمنا أن الدين تغير عما كان عليه، فما تأثير ذلك في الفتور العام، الذي هو من شئون الحياة الدنيا، وها نحن نجد أكثر الأمم الحية التي نغبطها قد طرأ على دينها التغيير والتبديل في الأصول والفروع، ولم يؤثر ذلك في الفتور. بل زعم كثير من حكماء تلك الأمم أنهم ما أخذوا في الترقي إلا بعد عزلهم شئون الدين عن شئون الحياة، وجعلهم الدين أمراً وجدانياً محضاً لا علاقة له بشئون الحياة الجارية على نواميس الطبيعة؟

فالجواب على ذلك: بأنه كما يطالب كل إنسان بأن يكون صاحب ناموس، أي متبعاً على وجه الاطراد في أخلاقه وأعماله قانوناً ما، ولو في الأصول فقط، لقانون الهيئة الاجتماعية التي هو منها، وإلا فيكون لا ناموس له، منفوراً منه مضطهداً، فكذلك كل قوم مكلفون بأن يكون لهم ناموس عام بينهم، ملائم نوعاً لقوانين الأمم التي لها معهم علاقات جوارية أو تجارية أو مناسبات سياسية، وإلا فيكونون قوماً متوحشين لا خلاق لهم ولا نظام، منفوراً منهم مضطهدين.

وذلك أن الناموس الطبيعي في البشر هو ناموس وحشي لا خير فيه، لأن مبانيه هي تنازع البقاء، وحفظ النوع، والتزاحم على الأسهل، والاعتماد على القوة، وطلب الغايات، وحب الرئاسة، وحرص الادخار،

(١) الرعد: ١١.

ومجاراة الظروف، وعدم الثبات على حال، إلى غير ذلك، وكلها قواعد شر ومجالب ضر، لا يلطفها غير ناموس شريف واحد، مودوع في فطرة الإنسان، وهو: إذعانه الفكري للقوة الغالبة، أي معرفة الله بالإلهام الفطري، الذي هو إلهام النفس رشدها، وإلهامها فجورها وتقواها. [مرحى].

ولا ريب في أن لهذه الفطرة الدينية في الإنسان علاقة عظمى في شؤون حياته، لأنها أقوى وأفضل وازع يعدل سائر نواميسه المضرة، ويخفف مرارة الحياة التي لا يسلم منها ابن أنثى، وذلك بما يؤمله المؤمن من المجازاة والمكافأة، والانتقام منه وله. [مرحى].

وعند تدقيق حالة جميع الأديان والنِّحَل تدقيقاً تاريخياً، توجد كلها ناشئة عن أصل صحيح بسيط سماوي، لا ترى فيه عوجاً ولا أمْتاً، يوجد أن كل دين كان في أوليته باثّاً في أهله النظام والنشاط، وراقياً بهم إلى أوج السعادة في الحياة، إلى أن يطرأ عليه التأويل والتحريف والتفنن والزيادات، رجوعاً إلى أصلين اثنين: «الإشراك بالله، والتشديد في الدين» فيأخذ في الانحطاط بالأمة، ولم يزل نازلاً بها إلى أن تبلغ حالة أقبح من الحالة الأصلية الهمجية، فتنتهي بالانقراض أو الاندماج في أمة أخرى. (...)

ثم إذا دققنا حالة الإسلامية في القرون الخالية، نجدها عند أكثر أهل القبلة قد أصابها بعض ما أصاب قبلها غيرها من الأديان، كما أخبرنا الله تعالى بقصصها في كتابه المبين، ووعدنا بوقوعنا فيه سيد المرسلين، وأرشدنا إلى طرائق التخلص منه إن كنا راشدين.

أعني بذلك ما طرأ على الإسلامية من التأويل والتحريف في بعض

أصولها وكثير من فروعها، حتى استولى عليها التشديد والتشويش، وتطرق لها الشرك الخفي والجلي من يمينها وشمالها، فأمست محتاجة إلى التجديد بتفريق الغي من الرشد. وعندي أن هذه الحال أعم وأعظم سبب للفتور المبحوث فيه. قال الله تعالى: (ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا)[1]. [مرحى]. (...)

(١) طه: ١٢٤.

الاجتماع الخامس

يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦ هـ

(...)

فقال السعيد الانكليزي مخاطباً العالم النجدي: إنك، يا مولاي، قد صورت في مقدمة خطابك في التوحيد من هو المسلم، وألزمته العمل بالكتاب والسُّنَّة، فأرجوك أن تعرفني أولاً ما هو الكتاب وما هي السنة.

فقال النجدي: أما «الكتاب» فهو هذا القرآن الذي وصل إلينا بطريق لا تحتمل الشبهة فيه لاجتماع الكلمة واتفاق الأمة عليه، وتناقلها إياه جيلاً عن جيل، وحفظاً في الصدور، وضبطاً في السطور، مع الحرص العظيم على كيفية أدائه لفظاً، وعلى هيئة إملائه كتابة، ومع الاعتناء الكامل في تحقيق أسباب النزول ومكانه ووقته، ومع حفظ اللغة العربية المضرية والقرشية التي نزل بها بإتقان لا مزيد عليه.

وبقاء القرآن محفوظاً من التحريف والتغيير وموجبات الريب إلى الآن هو أحد وجوه إعجازه، حيث جاء مصدقاً لقوله تعالى فيه: (إنّا نحن نزَّلنا الذِّكْرَ وإنَّا له لحافظون)[1].

أما «السُّنَّة» فهي ما قاله الرسول عليه الصلاة والسلام، أو فعله، أو

(١) الحجر: ٩.

أقرَّه، ولم يكن صدر منه ذلك على سبيل الاختصاص أو الحكاية أو العادة. وقد اعتنى الصحابة، ولا سيما التابعون وتابعوهم رضي الله عنهم بحفظ السنة، حديثها وسيرها غاية الاعتناء، وتناقلوها بالرواية والسند المسلسل، متحرين الوثوق منتهى مراتب التحري والتثبت، وقد حازت بعض مدونات السنة وثوقاً تاماً وقبولاً عاماً في الأمة فوصلتنا بكمال الضبط، خصوصاً منها الكتب الستة[1].

قال السعيد الانكليزي: لا يشك أحد، حتى العدو والمعاند، في أنه لم تبلغ ولن تبلغ أمة من الأمم شأو المسلمين في اعتنائهم بحفظ القرآن الكريم وضبطهم التاريخ النبوي أو السنة،وكذلك يقال في اعتنائهم باللغة العربية التي هي آلة فهم الخطاب.

وبالنظر إلى ذلك، كان يجب أن تحرر الشريعة الإسلامية أحسن تحرير، فلا يوجد فيها ما وجد في غيرها بسبب عدم ضبط أصولها من اختلافات ومباينات مهمة بين العلماء الأئمة، فأرجوك أن تبين لي ما هو منشأ هذا التشتت الذي نراه في الأحكام.

---

(١) وهي التي جمع فيها الحديث في القرن الثالث الهجري، وهي، حسب ترتيب أهميتها:
١ - (صحيح البخاري) «لمحمد بن اسماعيل البخاري» (١٠٥ - ٢٥٧ هـ) (٨١٠ - ٨٧٠ م). استغرق ست عشرة سنة زار خلالها العراق والشام والحجاز ومصر، ويضم ٧,٢٧٥ حديثاً انتقاها من ٦٠٠,٠٠٠ حديث سمعها من ألف شيخ.
٢ - (صحيح مسلم) «لمسلم بن الحجاج النيسابوري» المتوفى سنة ٣٦٢ هـ (٨٧٥ م).
٣ - (سنن ابي داود) «لأبي داود البصري» المتوفى سنة ٢٧٥ هـ (٨٨٨م).
٤ - (جامع الترمذي) المتوفى حوالى سنة ٢٧٩ هـ (٨٩٢م).
٥ - (سنن ابن ماجه) «لابن ماجه القزويني» المتوفى سنة ٢٧٣ هـ (٨٨٦ م).
٦ - (سنن النسائي) المتوفى سنة ٣٠٣ هـ (٩١٥م).

فأجابه العالم النجدي: إن الاختلافات الموجودة في الشريعة ليست كما يُظَنّ شاملة للأصول، بل أحكامه صريحة قطعية الثبوت، قطعية الدلالة، أو ثابتة بإجماع الأمة الذي لا يجوز العقل فيه أن يكون من غير أصل في الشرع.

أما الخلافات فإنما هي في فروع تلك الأصول وفي بعض الأحكام التي ليس لها في القرآن أو السنة نصوص صريحة، بل بعض علماء الصحابة رضي الله عنهم، وفقهاء التابعين، ومن جاء بعدهم من الأئمة المجتهدين أخذوا تلك الأحكام التي تخالفوا فيها، إما تلقياً من بعض الصحابة، فكل قلد من صادف. وإما استنبطوها اجتهاداً من نصوص الكتاب أو السنة بالمدلول المحتمل، أو بالمفهوم أو بالاقتضاء، أو من قرائن الحال أو قرائن المقال، أو بالتوفيق أو بالتخريج أو بالتفريع أو بالقياس، أو باتحاد العلة أو باتحاد النتيجة أو بالتأويل أو بالاستحسان.

وهذه الأحكام الخلافية كلها ترجع إلى دلائل إما قطعية الثبوت ظنية الدلالة، أو ظنية الثبوت ظنية الدلالة. ولكل واحد من المجتهدين أصول في التطبيق وقوانين في الاستنباط يخالف فيها الآخر، ومنشأ معظمها الخلافات النحوية والبيانية.

ثم إن أكثر الخلافات هي في مسائل المعاملات، وعلى كل حال جاحدها لا يكفر باتفاق الأئمة، بل المتخالفون لا يفسق بعضهم بعضاً إذا كان التخالف عن اجتهاد لا عن هوى نفس أو تقصير في التتبع الممكن للمقيم في دار الإسلام. [مرحى].

قال السعيد الانكليزي: إني أشكرك على ما أجملت وأوضحت، غير أنك لم تذكر في جملة أسباب الاختلاف في اعتبار الناسخ والمنسوخ بين

آيتين أو حديثين، أو آية وحديث، وإني أظن أن ذلك من أعظم أسباب الاختلاف في الأحكام.

أجابه العالم النجدي: إن نواسخ الأحكام قليلة ومعلومة، والخلاف فيها أقل، لأن النسخ في زمن التشريع لم يحصل إلا عن حكمة ظاهرة كالتدريج في منع المسكر حالة الصلاة ثم تعميم منعه، وكتغيير المقتضى للتوارث، بالإخاء، وهو القطيعة التي حصلت بين المهاجرين وذوي أرحامهم في بدء الأمر. ثم لما تلاحقوا بعد فتح مكة نسخ ذلك وجعل التوارث بالنسب. وكالدعوة في الأول للتوحيد والدين بمجرد الموعظة بدون جدال، ثم به بدون صدع، ثم به بدون قتال، ثم به أهل جزيرة العرب فقط، ثم بتعميمه مع قبول الجزية والخراج من غيرهم [مرحى].

قال السعيد الانكليزي: إن ما وصفت من أصول الاجتهاد وقوانين استنباط الأحكام قد أنتج خلاف ما يأمر الله به في قوله تعالى: (أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه)[1]، وخلاف ما تقتضيه الحكمة. فهل من وسيلة سهلة لرفع هذا التفرق؟

أجابه العالم الجندي: إني لا أهتدي لذلك سبيلاً ولعل في الإخوان من يتصور وسيلة لهذا الأمر المهم.

فابتدر العلامة المصري مخاطباً السعيد الانكليزي، وقال: إن رفع الخلاف غير ممكن مطلقاً، ولكن يمكن تخفيف تأثيراته. وذلك أنه لما كان معظم الاختلاف، كما قرره أخونا العالم النّجدي، في الفروع دون الأصول، وفي السنن والمندوبات والصغائر والمكروهات دون الشعائر والواجبات

---

(١) الشورى: ١٣.

والكبائر والمنكرات، وكان أكثر الأمة هم العامة الذين لا يقدرون أن يميزوا بين الواجب والسنة والمندوب، وبين النفل والمباح، أو يفرقوا بين الكفر والحرام، وبين الكبيرة والصغيرة والمكروه تنزيهاً والتقوى[1]، بل تنقسم الأحكام كلها في نظرهم إلى نوعين أصليين فقط: مطلوب، ومحظور، وبتعبير آخر إلى حلال وحرام، كانت أحكام الشريعة كثيرة جداً، فالعامة يجدون أنفسهم مكلفين بما لا يطيقون الإحاطة بمعرفته، فضلاً عن القيام به، ويرون أن لا مناص لهم من التهاون في أكثره أو بعضه، فيقوم أحدهم بالبعض دون البعض، فيأتي بالنفل ويتهاون بالواجب ويتقي المكروه ويقدم على الحرام، وذلك كما قلنا لاستكثاره الأحكام وجهله بمراتبها في التقديم والتأخير.

بناء على ذلك أرى لو أن فقهاء الأمة كما فرقوا مراتب الأحكام على المسائل، يفرقون المسائل أيضاً على مراتب في متون مخصوصة، فيعقدون لكل مذهب من المذاهب كتاباً في العبادات ينقسم إلى أبواب وفصول تذكر في كل منها الفرائض والواجبات فقط، وتنطوي ضمنها الشّرائط والأركان بحيث يقال إن هذه الأحكام في هذه المذاهب هي أقل ما تجوز به العبادات.

ويعقدون كتاباً آخر ينقسم إلى عين تلك الأبواب والفصول، تذكر فيها السنن، بحيث يقال إن هذه الأحكام ينبغي رعايتها في أكثر الأوقات.

---

(١) السنة: ما أثر فعلها عن النبي، وهي دون الواجب مرتبة، وتركها حرام. والمندوب: ما دون السنة مرتبة وتركه مكروه.. والنفل: ما ينتدب عمله. وكراهة التنزيه مرتبة أقل من كراهة التحريم.

ثم كتاباً ثالثاً مثل الأولين، تذكر فيه سنن الزوائد، بحيث يقال إن هذه الأحكام رعايتها أولى من تركها.

وعلى هذا النسق يوضع كتاب للمنهيات، يقسم إلى أبواب وفصول تعد فيها المكفرات والكبائر، وكذا الصغاير والمكروهات، ومثل ذلك تقسم كتب المعاملات على طبقات من الأحكام الإجماعية أو الاجتهادية أو الاستحسانية.

فبمثل هذا الترتيب يسهل على كل من العامة أن يعرف ما هو مكلف به في دينه، فيعمل به على حسب مراتبه، وإمكانه. وبهذه الصورة تظهر سماحة الدين الحنيف، ويصير المسلم مطمئن القلب، مثله كمثل تاجر له دفاتر وقيود وحسابات وموازنات منتظمة فيعيش مطمئن الفكر، وكم بين هذا التاجر وبين تاجر آخر حساباته في أوراق منتشرة ومعاملاته مشتتة متزاحمة في فكره، لا يعرف ما له وما عليه، فيعيش عمره مرتبك البال مضطرب الحال [مرحى]. (...)

الاجتماع السادس

يوم الاثنين الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦ هـ

قال الأستاذ الرئيس مخاطباً «الشيخ السندي»: إنك يا مولانا لم تشاركنا في البحث إلى الآن، فنرجوك أن تتكرم على إخوانك بنبذة من عرفانك تنور بها أفكارنا، ونرجوك أن لا تحتشم من التلعثم في بعض التعبيرات اللغوية لغلبة العجمة عليك.

فقال الشيخ السندي: إنكم أيها السادة الأخوان، سراة أفاضل الزمان، وسباق فرسان كل ميدان، قد أفدتم وأجدتم، ولم تتركوا لقائل من مجال، ولا لمثلي غير الإصغاء والامتثال، وإني أحب أن أذكر لكم حالتي وفكرتي قبل هذه الاجتماعات، وما أثَّرته فيَّ هذه المفاوضات، فأقول:

إنني من خلفاء النقشبندية، إذ كان والدي المرحوم هو ناقل هذه الطريقة للأقاليم الشرقية والجنوبية في الهند، وقد صرت بعد والدي مرجعاً لعامة خلفائها، ثم جرت لي سياحات مكررة في تلك الأرجاء وفي إيالات «كاشغر» و «قازان» حتى «سيبيريا»، وتلك الأنحاء، وبسبب حرصنا على تعميم طريقتنا، صار لها شيوع مهم وانتشار عظيم بين مسلمي هاتيك الديار. ومن المعلوم أن طريقتنا من أقرب الطرائق للخلاص، وأقلها انحرافاً عن ظاهر الشرع، وهي مؤسسة على الذكر القلبي وقراءة ورد «خواجكان»، ومراقبة المرشد والاستمداد من الروحانيات.

وإني لم أكن أفكر قط في أن الذكر وقراءة الورد على وجه راتب، فيه مظنة البدعة أو الزيادة في الدين، ولا أن المراقبة والاستفاضة والاستمداد من أرواح الأنبياء والصالحين فيها مظنة الشرك، إلى أن حضرت هذه الاجتماعات المباركة، فسمعت وقنعت وأقلعت، والحمد لله.

على أني عزمت أيضاً على أن أتلطف في الأمر بالنصيحة والموعظة الحسنة، عسى أن أوفق لهداية جماهير النقشبندية في تلك البلاد، وإلى تصحيح وجهتهم بأن يذكروا الله قلباً ولساناً بدون عدد مخصوص معين، قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم بدون هيئة أو كيفية معينة، متى شاؤوا وأرادوا بدون وقت مرتب، فرادى ومجتمعين. (...)

وقد فتح الله علي ببركة جمعيتنا هذه فهم أسباب ميل المسلمين في هاتيك البلاد، صالحهم وفاسقهم، للانتساب إلى إحدى الطرائق الصوفية. وكنت قبلاً أحمل ذلك على مجرد إخلاص المرشدين، والآن اتضح لي أن السبب هو: أن السادة الفقهاء عندنا، من الحنفية والشافعية، قد ضيقوا على المسلمين العبادات تضييقاً لا يُعلم أن الله تعالى يطلبه من عباده، وكثَّروا الأحكام في المعاملات تكثيراً ضيع الناس وشوش الإفتاء والقضاء، حتى صار المسلم لا يكاد يمكنه أن يصحح عبادته أو معاملته ما لم يكن فقيهاً.

فتوسيع الفقهاء دائرة الأحكام أنتج تضييق الدين على المسلمين تضييقاً أوقع الأمة في ارتباك عظيم، ارتباكاً جعل المسلم لا يكاد يمكنه أن يعتبر نفسه مسلماً ناجياً لتعذر تطبيق جميع عباداته ومعاملاته على ما يتطلبه منه الفقهاء المتشددون الآخذون بالعزائم. فبذلك أصبح الجمهور الأكبر من المسلمين يعتقدون في أنفسهم التهاون اضطراراً، فيهون عليهم التهاون اختياراً كالغريق لا يحذر البَلَل. (...)

فبهذا التضييق صار المسلم لا يرى لنفسه فرجاً إلا بالالتجاء إلى صوفية الزمان، الذين يهونون عليه الدين كل التهوين. [مرحى].

وهم القائلون: إن العلم حجاب، وبلمحة تقع الصلحة، وبنظرة من المرشد الكامل يصير الشقي ولياً، وبنفخة في وجه المريد أو تفلة في فمه تطيعه الأفعى وتحترمه العقرب التي لدغت صاحب الغار عليه الرضوان، وتدخل تحت أمرة قوانين الطبيعة، وهم المقرّون: بأن الولاية لا ينافيها ارتكاب الكبائر كلها إلا الكذب، وأن الاعتقاد أولى من الانتقاد، وأن الاعتراض يوجب الحرمان، أي أن تحسين الظن بالفساق والفجار أولى من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى غير ذلك من الأقوال المهوِّنة للدين والأعمال التي تجعله نوعاً من اللهو الذي تستأنس به نفوس الجاهلين.

قال الأستاذ الرئيس: قد أحسن أخونا الشيخ السندي توصيفه المتفقهة المتشددة والمتصوفة المخففة، وإني ملحق تقريره بما يناسب أن يكون مقدمة تاريخية لبحث التصوف فأقول:

قد كان التنسك في المسلمين شيمة لأكثر الصحابة والتابعين، ثم إن التوسع في الدنيا قلل عدد المتنسكين، فصار لأهله حرمة مخصوصة بين الناس، وصار بعض المتفرغين يقصدون نيل هذه الحرمة بالتلبس بالتنسك وإلزام النفس بالتمرن عليه، وحيث كان من لوازم استحصال تلك الحرمة إظهار التقشف اتخذوا الصوف دثاراً، واسم الفقر شعاراً، فغلب عليهم اسم الصوفية واسم الفقراء. ثم إن بعض العلماء من هؤلاء المعتزين بالتنسك، أحبوا التميز بالرياسة أيضاً، فصاروا يدعون الناس إلى التنسك ويرشدونهم إلى طرائق التمرن عليه، ومن هنا جاء اسم الإرشاد واسم الطريق.

أما دخول الفساد على التصوف وإضراره بالدين وبالمسلمين، مما ذكره

أخونا الشيخ السندي وغيره من الإخوان الكرام، فقد نشأ من أن بعض المرشدين، من أهل القرن الرابع، لما رأوا توسع الفقهاء في الشرع وتفنن المتكلمين في العقائد، فهم كذلك اقتبسوا من فلسفة «فيثاغورس» وتلامذته في الإلّهيات قواعد، وانتزعوا من لاهوتيات الكتابيين والوثنيين جملاً، وألبسوها لباساً إسلامياً، فجعلوه علماً مخصوصاً ميزوه باسم «علم التصوف»، أو «الحقيقة» أو «الباطن». وهكذا بعد أن كان التصوف عملاً تعبدياً محضاً، جعلوه فناً نظرياً اعتقادياً بحتاً.

ثم جاء منهم في القرن الخامس وما بعده بعض غلاة دهاة، رأوا مجالاً في جهل أكثر الأمة لأن يجوزوا بينهم مقاماً، كمقام النبوة بل الألوهية، باسم الولاية والقطبانية أو الغوثية، وذلك بما يدعون من القوة القدسية والتصرف في الملكوت، فوسعوا فلسفة التصوف بأحكام تشبه الحكم، بنوها على زخرف التأويلات والكشف والتحكمات والمثال والخيال والأحلام والأوهام، وألفوا في ذلك الكتب الكثيرة والمجلدات الكبيرة، محشوة بحكايات مكذوبة، وتقريرات مخترعة، وقضايا وتركيبات لا مفهوم لها البتة حتى ولا في مخيلة قائليها (...)

قال «**المجتهد التبريزي**»: إني أرى الإسلام أصابه فتنتان عظيمتان، ولولا قوة أساسه البالغة فوق ما يتصوره العقل لما ثبت الدين إلى الآن:

أما الفتنة الأولى: فقد قدرها الله ومضت على وجهها، وهي حين تشاجروا في الخلافة والملك، وانقسموا على أنفسهم، بأسهم بينهم، يقتل بعضهم بعضاً، وتفرقوا في الدين لتفرّقهم في السياسة.

وأما الفتنة الثانية: فلم تزل مستمرة، وهي أن الخلفاء العباسيين مالوا إلى تعميق النظر في العقائد فخدمهم مَن خدمهم من علماء الأعجام تقرباً إليهم في علم الكلام، وأكثروا من القيل والقال. ثم سرت العدوى إلى

المناظرة في الفقه وبيان الأولى من المذاهب، فأقبلوا على التدقيق والجدل في الخلافات بين أبي حنيفة والشافعي، وأثاروا بينهما فتنة عمياء وحرباً صماء، وتركوا بقية المذاهب فاندرست، ولم يبق منها سوى مذهب زيد وأحمد في جزيرة العرب، ومذهب مالك في الغرب، ومذهب جعفر[1] في بلاد الخزر وفارس. فأكثروا التأليف والتصنيف في هذه المذاهب، كل مؤلف يحب أن يبدي ما عنده ليشتهر فضله وينال حظه من دنياه، زاعماً أن غرضه استنباط دقائق الشرع وتقرير علم المذاهب. فتزاحموا وتجادلوا وناقض بعضهم بعضاً، وكان من العلماء بعض الصلحاء المغفلين، شاركوهم في الفتنة وهم لا يشعرون، كما قال الله تعالى: (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، ألَا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون)[2]، وقوله تعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً؟، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا)[3].

وهكذا اتسعت دائرة الأحكام في الشرع، فصار الخلف عاجزين عن التقاط الفروع فضلاً عن الرجوع إلى الأصول، فاطمأنت الأمة للتقليد. (...)

على أن هؤلاء المتأخرين أخلدوا إلى التقليد الصرف، حتى في مسألة التوحيد التي هي أساس الدين، ومبدأ الإيمان واليقين، والفارق بين الكفر والإسلام. وجعلوا أنفسهم كالعميان لا يميزون الظلمة من النور ولا الحق من الزور، وصاروا يحسنون الظن في كل ما يجدونه مدوناً بين دفتي كتاب،

(١) الإمام جعفر الصّادق.
(٢) البقرة: ١١، ١٢.
(٣) الكهف: ١٠٣، ١٠٤.

لأنهم رأوا التسليم أهون من التبصر، والتقليد أستر للجهل، وصار أهل كل أقليم أو بلد يتعصبون لمؤلفات شيوخهم الأقدمين، ويتخذون الخلافات مداراً لتطبيق الأحكام على الهوى، لا يبالون بحمل أثقال الناس في الدين على عواتقهم، يزعمون أن التسليم أسلم، وأنهم أسراء النقل وإن خالف ظاهر النص، ويتوهمون أن اختلاف الأئمة رحمة للأمة.

نعم، إن اختلاف الأئمة يكون رحمة إذا حسن استعماله، ويكون نقمة إذا صار سبباً للتفرقة الدينية والتباغض. (...)

والحاصل أنه يجب على علماء الهداية أن يقاوموا فكر التعصب لمذهب دون آخر، فيكون سعيهم هذا منتجاً للتأليف وجمع الكلمة في الأمة.

الاجتماع السابع

يوم الأربعاء الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦ هـ

(...)

قال السيد الفراتي: (...) يستفاد من مذكرات جمعيتنا المباركة أن هذا الفتور المبحوث فيه ناشىء عن مجموع أسباب كثيرة مشتركة فيه، لا عن سبب واحد أو أسباب قلائل تمكن مقاومتها بسهولة، وهذه الأسباب منها أصول، ومنها فروع لها حكم الأصول. وكلها ترجع إلى ثلاثة أنواع: وهي أسباب دينية، وأسباب سياسية، وأسباب أخلاقية. وإني أقرأ عليكم خلاصاتها من جدول الفهرست الذي استخرجته من مباحث الجمعية، رامزاً للأصول منها بحرف «الألف» وللفروع منها بحرف «الفاء»، وهي:

النوع الأول: الأسباب الدينية:

١ – تأثير عقيدة الجبر في أفكار الأمة «أ».
٢ – تأثير المزهدات في السعي والعمل وزينة الحياة «ف».
٣ – تأثير فتن الجدل في العقائد الدينية «أ».
٤ – الاسترسال للتخالف والتفرق في الدين «أ».
٥ – الذهول عن سماحة الدين وسهولة التدين به «أ».
٦ – تشديد الفقهاء المتأخرين في الدين خلافاً للسلف «أ».

٧ – تشويش أفكار الأمة بكثرة تخالف الآراء في فروع أحكام الدين « ف ».

٨ – فقد إمكان مطابقة القول للعمل في الدين بسبب التخليط والتشديد « ف ».

٩ – إدخال العلماء المدلِّسين على الدين مقتبسات كتابية وخرافات وبدعاً مضرة « أ ».

١٠ – تهوين غلاة الصوفية الدين وجعلهم إياه لهواً ولعباً « ف ».

١١ – إفساد الدين بتفنن المُداجين بمزيدات ومتروكات وتأويلات « ف ».

١٢ – إدخال المدلِّسين والمقابرية[1] على العامة كثيراً من الأوهام « أ ».

١٣ – خلع المنجمين والرمالين والسحرة والمشعوذين قلوب المسلمين بالمرهبات « ف ».

١٤ – إيهام الدجالين والمداجين أن في الدين أموراً سرية وأن العلم حجاب « أ ».

١٥ – اعتقاد منافاة العلوم الحكمية والعقلية للدين « أ ».

١٦ – تطرق الشرك الصريح أو الخفي إلى عقائد العامة « ف ».

١٧ – تهاون العلماء العاملين في تأييد التوحيد « ف ».

١٨ – الاستسلام للتقليد وترك التبصر والاستهداء « ف ».

١٩ – التعصب للمذاهب ولآراء المتأخرين وهجر النصوص ومسلك السلف « ف ».

٢٠ – الغفلة عن حكمة الجماعة والجمعة وجمعية الحج « أ ».

---

(١) أي المعظمين لسكان القبور من الأولياء والصالحين.

٢١ – العناد على نبذ الحرية الدينية، جهلاً بمزيتها « ف ».

٢٢ – التزام ما لا يلزم لأجل الاستهداء من الكتاب والسنة « ف ».

٢٣ – تكليف المسلم نفسه ما لا يكلفه به الله وتهاونه فيما هو مأمور به « ف ».

النوع الثاني: الأسباب السياسية:

٢٤ – السياسة المطلقة من السيطرة والمسئولية « أ ».

٢٥ – تفرق الأمة إلى عصبيات وأحزاب سياسية « ف ».

٢٦ – حرمان الأمة من حرية القول والعمل، وفقدانها الأمن والأمل « ف ».

٢٧ – فقد العدل والتساوي في الحقوق بين طبقات الأمة « ف ».

٢٨ – ميل الأمراء، طبعاً، للعلماء المدلِّسين وجهلة المتصوفين « ف ».

٢٩ – حرمان العلماء وطلاب العلم من الرزق والتكريم « أ ».

٣٠ – اعتبار العلم عطية يحسن بها الأمراء على الأخصاء، وتفويض خدمة الدين للجهلاء « أ ».

٣١ – قلب موضوع أخذ الأموال من الأغنياء وإعطائها للفقراء « أ ».

٣٢ – تكليف الأمراء القضاة والمفتين أموراً تهدم دينهم « ف ».

٣٣ – إبعاد الأمراء النبلاء والأحرار وتقريبهم المتملقين والأشرار « أ ».

٣٤ – مراغمة الأمراء السراة والهداة والتنكيل بهم « ف ».

٣٥ – فقد قوة الرأي العام بالحجر والتفريق « ف ».

٣٦ – حماقة أكثر الأمراء وتمسكهم بالسياسات الخرقاء « ف ».

٣٧ – إصرار أكثر الأمراء على الاستبداد عناداً واستكباراً « ف ».

٣٨- انغماس الأمراء في الترف ودواعي الشهوات، وبعدهم عن المفاخرة بغير الفخفخة والمال «ف».

٣٩- حصر الاهتمام السياسي بالجباية والجندية فقط «أ».

النوع الثالث: الأسباب الأخلاقية:

٤٠- الاستغراق في الجهل والارتياح إليه «أ».

٤١- استيلاء اليأس من اللحاق بالفائزين في الدين والدنيا «ف».

٤٢- الإخلاد إلى الخمول ترويحاً للنفس «ف».

٤٣- فقد التناصح وترك البغض في الله «أ».

٤٤- انحلال الرابطة الدينية الاحتسابية «أ».

٤٥- فساد التعليم والوعظ والخطابة والإرشاد «ف».

٤٦- فقد التربية الدينية والأخلاقية «أ».

٤٧- فقد قوة الجمعيات وثمرة دوامها وقيامها «أ».

٤٨- فقد القوة المالية الاشتراكية بسبب التهاون في الزكاة «أ».

٤٩- ترك الأعمال بسبب ضعف الآمال «ف».

٥٠- إهمال طلب الحقوق العامة جبناً وخوفاً من التخاذل «ف».

٥١- غلبة التخلق بالتملق تزلفاً وصغاراً «ف».

٥٢- تفضيل الارتزاق بالجندية والخِدَم الأميرية على الصنائع «ف».

٥٣- توهم أن علم الدين قائم في العمائم وفي كل ما سطر في كتاب «ف».

٥٤- معاداة العلوم العالية ارتياحاً للجهالة والسفالة «أ».

٥٥- التباعد عن المكاشفات والمفاوضات في الشئون العامة «أ».

٥٦- الذهول عن تطرق الشرك وشآمته «أ».

ثم قال **السيد الفراتي:** هذه هي خلاصات أسباب الفتور التي أوردها إخوان الجمعية وليس فيها مكررات كما يظن. وحيث كان للخلل الموجود في أصول الحكومات الإسلامية دخل مهم في توليد الفتور العام، فإني أضيف إلى الأسباب التي سبق البحث فيها من قبل الإخوان الكرام، الأسباب الآتية، أعددها من قبيل رؤوس مسائل فقط، حيث لو أردت تفصيلها وتشريحها لطال الأمر ولخرجنا عن صدد محفلنا هذا.

والأسباب التي سأذكرها، هي أصول موارد الخلل في السياسة والإدارة الجاريتين في المملكة العثمانية، التي هي أعظم دولة يهمّ شأنها عامة المسلمين، وقد جاءها أكثر هذا الخلل في الستين سنة الأخيرة، أي بعد أن اندفعت لتنظيم أمورها، فعطلت أصولها القديمة ولم تحسن التقليد ولا الإبداع، فتشتت حالها ولا سيما في العشرين سنة الأخيرة التي ضاع فيها ثلثا المملكة، وخرب الثلث الباقي وأشرف على الضياع لفقد الرجال وصرف السلطان قوة سلطنته كلها في سبيل حفظ ذاته الشريفة وسبيل الإصرار على سياسة الانفراد.

وأما سائر الممالك والإمارات الإسلامية فلا تخلو أيضاً من بعض هذه الأصول، كما أن فيها أحوالاً أخرى أضر وأمرّ يطول بيانها واستقصاؤها. والأسباب المراد إلحاقها، ملخصة، هي:

الأسباب السياسية والإدارية العثمانيّة:

٥٧- توحيد قوانين الإدارة والعقوبات، مع اختلاف طبائع أطراف المملكة واختلاف الأهالي في الأجناس والعادات «أ».

٥٨- تنويع القوانين الحقوقية، وتشويش القضاء في الأحوال المتماثلة «أ».

٥٩ - التمسك بأصول الإدارة المركزية مع بعد الأطراف عن العاصمة، وعدم وقوف رؤساء الإدارة في المركز على أحوال تلك الأطراف المتباعدة وخصائص سكانها «ف».

٦٠ - التزام أصول عدم توجيه المسئولية على رؤساء الإدارة والولاة عن أعمالهم مطلقاً «ف».

٦١ - تشويش الإدارة بعدم الالتفات لتوحيد الأخلاق والمسالك في الوزراء والولاة والقواد، مع اضطرار الدولة لاتخاذهم من جميع الأجناس والأقوام الموجودين في المملكة بقصد استرضاء الكل «ف».

٦٢ - التزام المخالفة الجنسية في استخدام العمال بقصد تعسر التفاهم بين العمال والأهالي، وتعذر الامتزاج بينهم، لتأمن الإدارة غائلة الاتفاق عليها. «ف».

٦٣ - التزام تفويض الإمارات المختصة عادة ببعض البيوت، كإمارة مكة وإمارة العشائر الضخمة في الحجاز والعراق والفرات لمن لا يحسن إدارتها، لأجل أن يكون الأمير منفوراً ممن ولي عليهم مكروهاً عندهم فلا يتفقون معه ضد الدولة «أ».

٦٤ - التزام تولية بعض المناصب المختصة ببعض الأصناف كالمشيخة الإسلامية، والسر عسكرية[١] لمن يكون منفوراً في صنفه من العلماء أو الجند، لأجل أن لا يتفق الرئيس والمرؤوس على أمر مهم «ف».

٦٥ - التمييز الفاحش بين أجناس الرعية في الغنم والغرم.

٦٦ - التساهل في انتخاب العمال والمأمورين، والإكثار منهم بغير لزوم، وإنما بقصد إعاشة العشيرة والمحاسيب والمتملقين الملحين.

---

(١) أي قيادة الجيش.

٦٧ - التسامح في المكافأة والمجازاة تهاوناً بشئون الإدارة، حسنت أم ساءت، كأنْ ليس للملك صاحب.

٦٨ - عدم الالتفات لرعاية المقتضيات الدينية، كوضع أنظمة مصادمة للشرع بدون لزوم سياسي مهم، أو مع اللزوم، ولكن بدون اعتناء بتفهيمه للأمة والاعتذار لها، جلباً للقناعة والرضا.

٦٩ - تضييع حرمة الشرع وقوة القوانين بالتزام عدم اتباعها وتنفيذها، والإصرار على أن تكون الإدارة نظامية، اسماً، إرادية فعلاً.

٧٠ - التهاون في مجاراة عادات الأهالي وأخلاقهم ومصالحهم استجلاباً لمحبتهم القلبية فوق طاعتهم الظاهرية.

٧١ - الغفلة أو التغافل عن مقتضيات الزمان، ومباراة الجيران، وترقية السكان، بسبب عدم الاهتمام بالمستقبل.

٧٢ - الضغط على الأفكار المتنبهة بقصد منع نموها وسموها واطلاعها على مجاري الإدارة، محاسنها ومعايبها، وإن كان الضغط على النمو الطبيعي عبثاً محضاً، ويتأتى منه الإغراء والتحفز وينتج عنه الحقد على الإدارة.

٧٣ - تمييز الأسافل أصلاً وأخلاقاً وعلماً وتحكيمهم في الرقاب الحرة وتسليطهم على أصحاب المزايا، وهذا التهاون بشأن ذوي الشئون يستلزم تسفّل الإدارة.

٧٤ - إدارة بيت المال إدارة إطلاق بدون مراقبة، وجزاف بدون موازنة، وإسراف بدون عتاب، وإتلاف بدون حساب، حتى صارت المملكة مديونة للأجانب بديون ثقيلة توفى بلاداً ورقاباً ودماء وحقوقاً.

٧٥ - إدارة المصالح المهمة السياسية والملكية بدون استشارة الرعية ولا قبول مناقشة فيها، وإن كانت إدارة مشهودة المضرة في كل حركة وسكون.

٧٦ - إدارة الملك إدارة مداراة وإسكات للمطلعين على معايبها حذراً من أن ينفثوا ما في الصدور فتعلم العامة حقائق الأمور، والعامة من إذا علموا قالوا وإذا قالوا فعلوا، وهناك الطامة الكبرى.

٧٧ - إدارة السياسة الخارجية بالتزلف والإرضاء والمحاباة.

ثم قال السيد الفراتي: إن بعض هذه الأسباب التي ذكرتها، هي أمراض قديمة ملازمة لإدارة الحكومة العثمانية منذ نشأتها، أو منذ قرون، وبعضها أعراض وقتية تزول بزوال محدثها، وربما كان يمكن الصبر عليها لولا أن الخطر قرب، والعياذ بالله، من القلب، كما أشار إليه الأستاذ الرئيس في خطابه الأول. ثم قال: ويلتحق بهذه الأسباب بعض أسباب شتى، أفصِّلها بعد تعدادها، إلحاقاً بالخلاصات. وهي:

أسباب شتى:

٧٨ - عدم تطابق الأخلاق بين الرعية والرعاة.
٧٩ - الغرارة، أي الغفلة عن ترتيب شؤون الحياة.
٨٠ - الغرارة عن لزوم توزيع الأعمال والأوقات.
٨١ - الغرارة عن الإذعان للإتقان.
٨٢ - الغرارة عن موازنة القوة والاستعداد.
٨٣ - ترك الاعتناء بتعليم النساء.
٨٤ - عدم الالتفات للكفاءة في الزوجات.
٨٥ - الخور في الطبيعة، أي سقوط الهمة.
٨٦ - الاعتزال في الحياة والتواكل.

الاجتماع الثامن

يوم الخميس الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣١٦ هـ

(...) فقال السيد الفراتي: إن من أعظم أسباب الفتور في المسلمين: «غرارتهم»، أي عدم معرفتهم كيف يحصل انتظام المعيشة، لأنه ليس فيهم من يرشدهم إلى شيء من ذلك، بخلاف الأمم السائرة، فإن من وظائف خدمة الأديان عندهم رفع الغرارة، أي الإرشاد إلى الحكمة في شئون الحياة.

وأما الأقوام الذين ليس عندهم خدمة دين، أو الشراذم الذين لا ينتمون لخدمة دينهم، فمستغنون عن ذلك بوسائل أخرى، من نحو: التربية المدرسية، والأخذ من كتب الأخلاق، وكتب تدبير المنزل، ومفصلات فن الاقتصاد، والتواريخ المتقنة، والرزنامات الأخلاقية والتمثيلية، أي كتب الحكايات الوضعية، ونحو ذلك مما هو مفقود بالكلية عند غير بعض خاصة المسلمين.

على أن الخاصة السالمين من الغرارة علماً، لا يقوون غالباً على العمل بما يعلمون لأسباب شتى، منها بل أعظمها جهالة النساء المفسدة للنشأة الأولى وقت الطفولة والصبوة، ومنها عدم التمرن والألفة، ومنها عدم مساعدة الظروف المحيطة بهم للاستمرار على نظام مخصوص في معيشتهم.

ثم قال: فمن الغرارة في طبقاتنا كافة من الملوك إلى الصعاليك أننا لا

نرى ضرورة للإتقان في الأمور، وقاعدتنا أن بعض الشيء يغني عن كله، والحق أن الإتقان ضروري للنجاح في أي أمر كان. (...)

ومن الغرارة توهمنا أن شؤون الحياة سهلة بسيطة، فنظن أن العلم بالشيء إجمالاً ونظرياً بدون تمرن عليه يكفي للعمل به. (...)

ثم قال: إن لانحلال أخلاقنا سبباً مهماً آخر يتعلق بالنساء، وهو تركهن جاهلات على خلاف ما كان عليه أسلافنا. (...)

ثم إن ضرر جهل النساء وسوء تأثيره في أخلاق البنين والبنات أمر واضح غني عن البيان. (...)

وربما كان أكبر سبب لانحلال أخلاق الأمراء المسلمين أتاهم من جهة الأمهات والزوجات السافلات، إذ كيف يرجى من امرأة نشأت سافلة رقيقة ذليلة أن تترك بعلها، وهو في الغالب أطوع لها من خلخالها، أن يجيب داعي شهامة أو مروءة، أو أن تغرس في رؤوس صبيتها أميالاً سامية، أو تحمسهم على أعمال خطرة؟ كلاّ لا تفعل ذلك أبداً. إنما تفعله الشريفات اللاتي تجدن في أنفسهن عزة وشهامة. (...)

ثم قال السيد الفراتي أيضاً: وإني أرى أن هذا الفتور بالغ في غالب أهل الطبقة العليا من الأمة، ولا سيما في الشيوخ مرتبة «الخور في الطبيعة» لأننا نجدهم: ينتقصون أنفسهم في كل شيء، ويتقاصرون عن كل عمل، ويحجمون عن كل إقدام، ويتوقعون الخيبة في كل أمل.

ومن أقبح آثار الخور نظرهم الكمال في الأجانب كما ينظر الصبيان الكمال في آبائهم ومعلميهم، فيندفعون لتقليد الأجانب واتباعهم فيما يظنونه رقة وظرافة وتمدناً، وينخدعون لهم فيما يغشونهم به: كاستحسان ترك التصلب في الدين والافتخار به، فمنهم من يستحي من الصلاة في غير

الخلوات. وكإهمال التمسك بالعادات القومية، فمنهم من يستحي من عمامته، وكالبعد عن الاعتزاز بالعشيرة كأنّ قومهم من سقط البشر. (...)

وهكذا طول الألفة على هذه الخصال قلب في فكرهم الحقائق، وجعل عندهم المخازي مفاخر، فصاروا يسمون التصاغر أدباً، والتذلل لطفاً، والتملق فصاحة، واللكنة رزانة، وترك الحقوق سماحة، وقبول الإهانة تواضعاً، والرضاء بالظلم طاعة. كما يسمون دعوى الاستحقاق غروراً، والخروج عن الشأن الذّاتي فضولاً، ومد النظر إلى الغد أملاً، والإقدام تهوراً، والحمية حماقة، والشهامة شراسة، وحرية القول وقاحة، وحب الوطن جنوناً.

ثم قال وليُعلم أن الناشئة الذين تعقد الأمة آمالها بأحلامهم عسى يصدق منها شيء، وتتعلق الأوطان بحبال همتهم عساهم يأتون فعلاً مذكوراً، هم أولئك الشباب ومن في حكمهم المحمديون المهذبون، الذين يقال فيهم: إن شباب رأي القوم عند شبابهم، الذين يفتخرون بدينهم فيحرصون على القيام بمبانيه الأساسية، نحو الصلاة والصوم، ويتجنبون مناهيه الأصلية، نحو الميسر والمسكرات. الذين لا يقصرون بناء قصور الفخر على عظام نخرها الدهر، ولا يرضون أن يكونوا حلقة ساقطة بين الأسلاف والأخلاف، الذين يعلمون أنهم خلقوا أحراراً فيأبون الذل والإسار. الذين يودون أن يموتوا كراماً ولا يحيون لئاماً. الذين يجهدون أن ينالوا حياة رضية، حياة قوم كل فرد منهم سلطان مستقل في شؤونه لا يحكمه غير الدين، وشريك أمين لقومه يقاسمهم ويقاسمونه الشقاء والهناء، وولد بار بوطنه لا يبخل عليه بجزء طفيف من فكره ووقته وماله. الذين يحبون وطنهم حب من يعلم أنه خلق من ترابه. الذين يعشقون الإنسانية ويعلمون أن البشرية هي العلم، والبهيمية هي الجهالة. الذين يعتبرون أن خير الناس

أنفعهم للناس.

ثم قال **السيد الفراتي**: إن الخور المبحوث فيه علة معدية تسري من الشيوخ إلى الشباب ومن الطبقة العليا إلى العامة. وليت الشيوخ والكبراء يرضون بما كتبه الله عليهم من الذلة والمسكنة، والخمول وسقوط الهمة، والدناءة والاستسلام، فيتركون أهل النشأة الجديدة وشأنهم، لا يستهزئون ولا يعطلون، ولا يسفهون ولا يثبطون، وما أظنهم بفاعلين ذلك أبداً إلا أن تتصدى لهم جرائد مخصوصة تقابلهم باللوم والتبكيت، وتسلط عليهم أقلام الأدباء وألسنة الشعراء، بوضع أهاجي وأناشيد بعبائر بسيطة محلاة بنكت مضحكة لكي تنتشر حتى على ألسنة العامة.

وبمثل هذا التدبير تثور حرب أدبية بين الناشئة والواهنة، لا تلبث أن تنتهي بانكسار الفئة الثانية: أولئك البائسين الفاشلين، المتواكلين، المتقاعسين، المتخاذلين، المتشاكسين، العاجزين عن كل شيء إلا التعطيل.

ومن راجع تواريخ الأمم التي استرجعت نشأتها والدول التي جددت عصبيتها، يجد من حكمائها ونجبائها مثل حسان قريش، وكميت العباسيين[1]، ولوثر الألمانيين، وفولتير الفرنساويين، قد تغلبوا على الفكر الواهن وأنصاره من الاشراف والشيوخ وأهل العناد والفساد، بحمل لواء الناشئة وإثارة حرب أدبية حماسية بين الفئتين. على أننا نحن تكفينا الضوضاء ولا نحتاج قط للفوضى، لأن واهنتنا أضعف من أن تحوجنا أن ننتظر أم حسان تلد حساناً. ورب حيلة أنفع من قبيلة. (...)

---

(١) هو الشاعر الكميت بن زيد الأسدي (٦٧٩ - ٧٤٣ م).

موجز لسيرة الكواكبي

(١٨٥٤ - ١٩٠٢)

يرقى الكواكبي في نسبه من جهة أبيه إلى عليّ بن أبي طالب ومن جهة أمه إلى محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الإمام الحسين الشهيد[1].

أبوه أحمد بهائي بن محمد بن مسعود الكواكبي، وُلِدَ سنة ١٢٤٥ هـ وتلقَّى العلوم النقلية والعقليّة على أشياخ عصره في حلب الشهباء.

أمُّه السيدة عفيفة بنت مسعود آل النقيب وكان والدها مُفتياً لأنطاكية.

لهذين الأبوين وُلد عبد الرحمن الكواكبي بحلب في ٢٣ شوال سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤ م كما أرَّخ له ولده الدكتور أسعد الكواكبي[2]. وقد ذكر ولده بعد ذلك أن أباه «قام بعملية تصحيح السن لدخول الانتخابات في حلب فجعل ولادته آنذاك ١٢٦٥ هـ/١٨٤٨ م». لذلك يعدّ التاريخ الأول هو الصحيح بالنسبة إلى ولادة الكواكبي. في السّادسة من عُمره توفيت أمُّه سنة ١٢٧٦ هـ/١٨٥٩ م فأرسله أبوه إلى خالته السيِّدة صفية بنت مسعود النقيب بأنطاكية فاعتنت به خير عناية، ومكث عندها ثلاث سنوات تعلَّم خلالها اللغة التركية ومبادىء القراءة والكتابة.

---

(١) «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» لراغب الطباخ ١١٠/٧.

(٢) مجلة «الحديث»، حلب، أيلول ١٩٥٢، ص ٥٤٢ - ٥٥٤.

أعاده والده إلى حلب وألزمه تعلُّم العلوم العربيّة والتركيّة والفارسية فكانت عناية الأب بابنه فائقة. ولكن الكواكبي عادَ ثانية إلى أنطاكية سنة ١٢٨١/١٨٦٤ وهو في الحادية عشرة من عمره وانتسب إلى مدرسة خصوصية في المدينة، كان من أساتذتها بعض أنسبائه لأمه عبد الرحمن العُلَبي والسيِّد نجيب النقيب عم والدته.

بقي الكواكبي سنة واحدة في أنطاكية رجع بعدها إلى حلب وقد بلغ الثانية عشرة من عمره فأدخله والده المدرسة الكواكبية – وكان مديراً لها – فتعلَّم الابن على يدي أبيه والشيخ عبد القادر الحبَّال والشيخ محمد علي الكحيل[1] مبادىء الدين والعربيّة.

وتَلقّى العلوم العصرية على يد الأستاذ (خورشيد) وهو من أدباء الأتراك المشهورين فأتقن التركيّة والفارسية تكلُّماً وكتابة.

يضاف إلى ذلك انكباب الكواكبي على مطالعة صحف استانبول التي كانت تحمل ترجمات عالية عن الأدب والفكر في الغرب والبيئة الثقافية العالية التي كانت تحيط به في مدينة حلب.

في الثانية والعشرين من عمره أصبح محرِّراً غير رسمي لجريدة «فرات» وهي الجريدة الرسميّة التي كانت تصدرها الحكومة في اللغتين العربية والتركية. وبعد عام أصبح محرِّراً رسمياً لهذه الجريدة. ثم أنشأ جريدة سماها الشهباء[2] بالاشتراك مع هاشم العطار وهي أوّل جريدة عربيّة صدرت في حلب. ويقول الأستاذ كامل الغزّي[3]: «إنَّ هذه الصحيفة كانت أوَّل مُعْلن

(١) «أعلام النبلاء» للطباخ ٧/٣٩٨.

(٢) في «أعلام النبلاء» يقول الطباخ إن الكواكبي أنشأها سنة ١٢٩٥ هـ/ ١٨٧٨ م.

(٣) مجلة «الحديث»، حلب، ١٩٢٩، ٩/٤٠٩.

أذاع بين الناس فضل هذا العبقري» وقال «لم تلبث سوى أيام قلائل حتّى فاجأها القدر بانقضاء الأجل». أُغلقت الجريدة بعد صدور خمسة عشر عدداً منها على يد كامل باشا القبرصي، الصدر الأعظم المشهور والذي كان والياً على حلب والذي عُرف بعدائه للحريَّة.

في سنة ١٨٧٩ أنشأ الكواكبي جريدة «الاعتدال» بالعربية والتركية فألغاها الوالي جميل باشا شيخ وزراء الدولة العثمانية، والسبب في ذلك يعود إلى الفكر الحرّ الجديد المفاجىء الذي تبنّاه الكواكبي في مقالاته والآراء التي طرحها في الصحافة، وعُدَّتْ غريبة في ذلك الزمان.

بقي الكواكبي يكتب في الصحافة الحلبية خمس سنوات وكان قد بلغ الخامسة والعشرين من عمره فعُيِّن عُضواً فخريًّا في لجنتي المعارف والمالية في ٩ آذار ١٨٧٩. ثُمَّ عُيِّن بعد عام عُضْواً فخريًّا كذلك في الأشغال العامّة ثم محرِّراً للمقاولات كما عُيِّن بعد ذلك (رئيساً لقلم المحضرين) في ولاية حلب، كما عين أيْضاً عُضْواً فخريًّا في لجنة امتحان المحامين في التاسعة والعشرين من عمره. ثم جعلته الحكومة مديراً فخريًّا لمطبعة الولاية الرسمية في سنة ١٨٨١ ثم رئيساً فخريًّا للجنة الأشغال العامَّة ثم عُضواً في محكمة التجارة بولاية حلب، ثُمَّ مأموراً للإجراء في حلب ١٨٨٦ م. وفي هذا العام نفسه ونتيجة للضغط المتزايد عليه من قبل السلطة استقال من وظيفته الأخيرة وفتح مكتب محاماة خاصًّا به.

وبعد خلافات متعدِّدة بينه وبين الوالي جميل باشا تتعلق بأوضاع حلب ومظاهر الظلم السَّائدة فيها، يُعْزل الوالي جميل باشا عن حلب ويرسَل والياً إلى الحجاز، ويحلُّ محلَّه عثمان باشا الأعرج. وفي هذه الفترة عُيِّن الكواكبي رئيساً للبلدية فقام بأعمال بناءة ومفيدة يصعب عدُّها وأظهر من فنون

خبرته وعبقريته ضروباً من الإصلاح. ونهض للعمل كأحسن ما يكون العمال. ثُمَّ عُيِّن بعد ذلك وبواسطة عثمان باشا رئيساً لغرفة التجارة مع رئاسة المصرف الزراعي فأصلحها ونظَّمها بأسلوب الخبير المختص. ثم استقال الكواكبي أخيراً من هذه الأعمال وذهب إلى استانبول قَصْدَ السِّياحة وانزوى في مكان منها لا يريد أن يتعرَّف عليه أحد. ولكن خبره عُرِف وأنزله أبو الهدى الصيادي ضيفاً عليه.

بعد بضعة أشهر، عاد إلى حلب والتزم إدارة الريجي (شركة حصر التبغ) مُشرِفاً على شؤونها الماليّة فنظمها وطهرها من غير الأكفاء وطمح إلى تحقيق نجاحها، ولكن الظروف كانت ضدَّه.

في سنة ١٨٩٤ عُيِّن بوظيفة رئيس كُتَّاب للمحكمة الشرعية في حلب، وكعادته في كل أمر نظم أعمال المحكمة وأنفق على إكمال نواقصها من ماله وبقي فيها مُدة عامين، ثم نُحِّي من وظيفته هذه تحت تأثير الحُسَّاد والأعداء والغوغاء.

وعُيِّن بعد ذلك في وظائف عدّة منها: رئيس لجنة البيع في الأراضي الأميريَّة ثم رئيس غرفة التجارة. وكان في كل منصب يتسنَّمُهُ مثالَ العفة والنزاهة والإخلاص، فأثار غيرة الحكام الذين تعوّدُوا الرّشوة والاستغلال، فاتفق القاضي مع الوالي على تنحيته.

لم يعد قادراً على الحياة في حلب، فالمكر يحيط به من كل جانب فغادرها - غير مُعْلنٍ عن ذلك لأحد - سنة ١٨٩٩ وكان قد بلغ السَّابعة والأربعين من عمره جاعلاً وجهته مصر، فلقِيَ فيها إخواناً وأصدقاء من السوريين هربوا قبله فانضمَّ إليهم وقويت فيما بينهم أسباب المودَّة. في مصر تعرَّف على الشيخ رشيد رضا ومحمد كرد علي وابراهيم سليم النجَّار وطاهر

الجزائري وعبد القادر المغربي ورفيق العظم وعبد الحميد الزهراوي وكثير غيرهم، وخاصة في أوساط الصحافة.

وفي مصر نشر كتابه «أم القُرى». واستقدمه الخديوي عباس الثاني الطامع بالخلافة ليقوم له بالدعاية لقاء مرتب شهري قدره خمسون جنيهاً مصريًّا فسافر الكواكبي في أنحاء الشرق سنة ١٩٠١ وأوْغَل في أوساط جزيرة العرب فعاد بمعلومات وافرة عن أحوال العرب في تلك المناطق وسجَّل معلومات مهمّة عن الحياة الاجتماعية والزراعية وعن الثروة المعدنيّة الموجودة في مناطق الجزيرة - وقد تجاوز الجزيرة شرقاً فذهب إلى بلاد الهند وعاد فطاف في مصر والسودان والحبشة وزنجبار وسواحل إفريقية الشرقية والغربية، وسواحل المحيط الهندي.

بقي في مصر قرابة عامين كان نجمه خلالها في صعود دائم بسبب الشهرة التي حققها في مقالاته السياسية والأفكار الحُرة الجديدة التي كان يوجهها في مقالاته إلى الجماهير.

مساء الخميس ١٤ يونيه ١٩٠٢/١٣٢٠ هـ أُصيب بألم في أمعائه بعد تناوله فنجان قهوة.. اشتد الألم عليه واستبد به دون أن ينفع فيه دواء حتَّى قضى نحبه (قيل مات اغتيالاً بدس السم له).

اهتم الخديوي عباس بخبر موته وأمر بدفنه على حسابه الخاص فدُفن في مقبرة في سفح المقطَّم. واحتفل له السيد علي يوسف صاحب جريدة «المؤيد» فأحضر القرَّاء لمدة ثلاث ليال.

ولكن رفاته أعيدت بعد فترة باحتفال ديني إلى مقبرة خاصة ببعض

المشاهير من الرِّجال، وهذه المقبرة واقعة في آخر شارع العفيفي في منطقة باب الوزير. على الضريح كتب بيتان لشاعر النيل حافظ ابراهيم:

هُنَـا رَجُل الدُّنيا هُنا مهبط التُّقى   هنـا خير مظلوم هُنا خير كاتب
قفوا واقرؤوا أُمَّ الكتاب وسلِّموا   عليـه فهـذا القبر قبر الكواكبي

وغير حافظ رثاه مصطفى صادق الرفاعي كما قامت الصحافة بدور كبير في تأبينه وبيان تأثيره على الحياة السياسيّة والاجتماعية والفكرية.

أعمال الكواكبي

١ – طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.
٢ – أم القرى.
٣ – مجموع أشعار.
٤ – صحائف قريش.
٥ – العَظَمَة لله.

بعض المصادر للتوسع في دراسة الكواكبي

١ – الأعمال الكاملة – تحقيق محمد عمارة – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – الطبعة الأولى تموز ١٩٧٥.
٢ – محمد رشيد رضا «طبائع الاستبداد» مجلة المنار ١٩٠١/٤/١٠٥/١٠٦.
٣ – مجلة الهلال جرجي زيدان ١٥ يوليو ١٩٠٢.
٤ – محمد كرد علي – مجلة المقتطف أول يوليو ١٩٠٢.
٥ – محمد راغب الطباخ «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء».
٦ – كامل الغزي – عبد الرحمن الكواكبي «تاريخ ما أهمله التاريخ».
٧ – ابراهيم سليم النجار: عبد الرحمن الكواكبي (من ذكريات الماضي) مجلة الحديث حلب ١٩٤٠، ٣/١٤ – ٧.
٨ – أحمد أمين: السيد عبد الرحمن الكواكبي «فيض الخاطر» مصر ١٩٤٥، ١٧٩/٦ – ٢٠٢.
٩ – محمد أسعد الكواكبي: عبد الرحمن الكواكبي، بقلم ولده الدكتور محمد أسعد الكواكبي – استانبول ١٩٥٢. مجلة «الحديث» حلب ١٩٥٢، ٥٥٥/٢٦ – ٥٥٨.
١٠ – أنيس الخوري المقدسي: الاتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٢. في جزءين.
١١ – مارون عبود «رواد النهضة الحديثة» دار العلم للملايين.
١٢ – محمد أحمد خلف الله: «الكواكبي، حياتُه وآراؤه» مكتبة العرب بمصر بغير تاريخ في ١٣٩ صفحة من القطع الصغير.
١٣ – يوسف أسعد داغر «مصادر الدِّراسة الأدبية» بيروت ١٩٥٥، ٦٧٢/٢ – ٦٧٥ ويحوي المصادر التي كتبت عن الكواكبي.
١٤ – الدكتور سامي الدهان: عبد الرحمن الكواكبي – دار المعارف بمصر ١٩٦٤.

محتويات الكتاب



يهدف «ديوان النهضة» إلى رَصْد النّتاج الأدبيّ والفكريّ في المرحلة التي اصطلح على تسميتها بـ «عصر النّهضة»، وتقديمه بنظرة جديدة، وتقويم جديد.

كيف رأى كلٌّ من الشاعر والكاتب والمفكر، في هذه المرحلة، إلى تراثه؟ كيف جسّد رؤيته، مَفْهوميًّا وتعبيريًّا؟ كيف نظر إلى ثقافة الغرب؟ كيف فهم ذاته، وحدّد، بالتّالي، ائتلافه مع الآخر، واختلافه عنه؟ ما الإشكاليّة الحضاريّة الناتجة عن هذا كلّه، انقطاعاً وتواصلاً، تفاعلاً وإبداعاً؟

تلك هي بعض القضايا التي يحاول «ديوان النهضة» أن يجلوها، وأن يكشف عن الأسئلة التي ولّدتها، والأجوبة المتنوّعة التي قُدّمت عنها.

هكذا يختار «ديوان النهضة» أجمل النّصوص، وأغناها، وأكثرها تمثيلاً. وفي هذا ما يجعل منه موسوعةً للقضايا والأفكار الأساسية في «عصر النّهضة». وهو، إلى ذلك، موسوعةٌ ميسّرة، تصدرُ في سلسلةِ موحّدةِ هي الأولى من نوعها.

دار العلم للملايين